



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة ابن خلدون تيارت

كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية

قسم العلوم الإنسانية



مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

موسومة بـ:

## وضع الجزائر في عهد الحاكم العام لويس تيرمان (1881-1891م)

تحت إشراف الأستاذ :

- أ. بن حادة مصطفى

إعداد الطالبات :

- عشور وحيدة

- عبدلي نور الهدى

- مادن آية

أعضاء اللجنة المناقشة :

رئيسا	د. كركب عبد الحق
مشرفا و مقرا	أ. بن حادة مصطفى
مناقشا	د. بوسلامة محمد

السنة الجامعية: (1442-1443 هـ) // (2021-2022 م)

## شكر وتقدير

الحمد لله يسر لنا السبيل وبلغنا شهادة العلم التي أراد أن تكون لنا وأنعم علينا من قوة الصبر لإنهاء هذا

العمل و الشكر له إذا أمسينا بعونه فالحمد لله كثيرا.

كما نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ المحترم والمشرف على هذا العمل بن حادة مصطفى على

تفضله بقبول الاشراف على عملنا هذا وعلى ما زاده علينا من نصائح وإرشادات.

كما نتوجه بالشكر إلى الأستاذة أعضاء لجنة المناقشة على جهدهم المبذول وعلى ملاحظاتهم

وتوجيهاتهم القيمة إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع.

وفي الأخير نتوجه بالشكر لكل من عمال وعاملات بقسم العلوم الإنسانية فلكم منا أسمى عبارات

الاحترام و التقدير.

## إهداء

إلى من قال فيهما الله تعالى: وقضى ربك ألا تعبدوا إلاه وبوالدين إحسانا.

إلى من زرع في نفسي حب العلم: والدي الحبيب.

وإلى من كان رضاها سر نجاحي: أمي الغالية حفصها الله تعالى.

إلى أخواتي الأعزاء، وإلى أفراد عائلتي الكبيرة أعمامي وعماتي، وأخوالي وخالاتي إلى كل أصدقائي الذين

عرفتهم والذين كانوا عوناً لي وسنداً.

إلى جميع طلبة التاريخ وطلبة العلم الذين همهم خدمة الوطن بالعلم النافع.

وإلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

عشور وحيدة

## إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد.

إلى أعز الناس وأقربهم إلى قلبي، إلى جدي وجدتي اللذان كانا عوناً وسنداً لي، وكان لدعائهما المبارك أعظم الأثر في تسيير سفينة البحث حتى ترسو على هذه الصورة.

إلى من كللها الله بالهبة والوقار ... أرجو من الله أن يرحمك وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد.

والدتي العزيزة رحمها الله.

لكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال .

إلى من ساندني وخطى معي خطواتي ويسر لي الصعاب إلى خطبي العزيز الذي تحمل الكثير ووقوفي في هذا المكان ما كان ليحدث لو لا تشجيعه المستمر لي

إلى كل قسم العلوم الإنسانية تخصص تاريخ وكل دفعة 2022.

جامعة ابن خلدون تيارت.

إلى كل من كان لهم أثر على حياتي، وإلى كل من أحبهم قلبي ونسيم قلبي.

وحيدة وأية.

عبدلي نور الهدى

## إهداء

إلى روح أبي الطاهرة رحمة الله عليه.

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى أعز الناس وأعلى إنسان في حياتي، الذي أثار دربي بنصائحه، وكان بحرا هافيا  
يجري بفيض الحب، والبسمة.

إلى من زين حياتي بضياء البدر، وشموخ الفرح، إلى من منحني القوة والعزيمة لمواصلة الدرب، وكان سببا في  
مواصلة دراستي.

إلى من علمني الصبر والاجتهاد، إلى الغالي على قلبي "أبي".

إلى زوجي العزيز.

و أمي الحبيبة.

إلى أختي العزيزة حسيبة حفصها الله عز وجل.

إلى كل العائلة الكريمة، وزملاء الدراسة متمنية لهم التوفيق.

إلى صديقتي العزيزتين إيمان وشيماء.

إلى كل من ساعدني في كتابة هذه المذكرة زوجي.

إلى كل الأشخاص الذي أحمل لهم المحبة والتقدير.

إلى كل من نسبه القلم وحفظه القلب.

قائمة المختصرات باللغة العربية:

المختصرات	الكلمات
ج	الجزء
ط	الطبعة
ص	الصفحة
ع	العدد
مج	المجلد
م	الميلادي
د. ط	دون طبعة
تر	ترجمة
تق	تقديم
ط. خ	طبعة خاصة
د. م	دون مكان
د. س	دون سنة
د. م. ج	ديوان المطبوعات الجامعية

قائمة المختصرات باللغة الفرنسية:

Ed	Edition
P	Page
Op-cit	المرجع السابق
N°	Numéro

# المقدمة

المقدمة :

تعرضت الجزائر للظاهرة الإستعمارية الأروبية الحديثة ، فاحتلت فرنسا الجزائرية (1830م/1962م)، و باشرت سياستها بإلغاء الحقوق الطبيعية المشروعة للشعب الجزائري ، محاولة القضاء على نظامها السياسي نهائيا ، و اعتبارها الجزائر جزء من ممتلكات الفرنسية في شمال إفريقيا ، و بذلك جرد الجزائريين من حقوقهم السياسية وممتلكاتهم و اعتدى على حرياتهم هادفة من وراء ذلك إزالة الدولة الجزائرية من الوجود نهائيا متبعة في ذلك إجراءات استعمارية مختلفة مست شتى الجوانب خصوصا بعد تطبيقها للنظام المدني في الجزائر المستعمرة سنة 1870.

أثناء ذلك شهدت الجزائر تعاقب الكثير من الحكام الذين تم تعيينهم لمواصلة تطبيق المشروع الإستعماري ، كان من بينهم لويس تيرمان الذي حكم حوالي 10 سنوات (1881-1891م) و قد اتسمت فترته بتشجيع الاستيطان و تدعيمه الى جانب سن الكثير من القوانين الزجرية المضطهدة للشعب الجزائري و التي غطت مختلف الميادين السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في كونه يسلط الضوء على أحدث الشخصيات الاستعمارية التي تم تعيينها في الجزائر أثناء الحكم المدني و المتمثلة في شخصية الحاكم العام لويس تيرمان و معرفة سياسته المتبعة في تحقيق الغاية الاستعمارية الفرنسية.

- معرفة مختلف الوسائل و القوانين التي استخدمها الحاكم العام لويس تيرمان لإنجاح سياسته بالجزائر الهادفة للقضاء على مقومات المجتمع الجزائري ، و كان الغرض من هذه الدراسة :

1- تسليط الضوء على مرحلة لويس تيرمان خلال تعيينه على الجزائر الفترة الممتدة من (1881/1891م).



- 2- الوقوف على عدة جوانب من سياسة الحاكم العام لويس تيرمان في الجزائر.
- 3- محاولة معرفة معاناة الجزائريين جراء هذه القوانين التعسفية التي سنت خلال حكم لويس تيرمان.
- 4- معرفة اهم الانعكاسات التي أثارها سياسة الحاكم العام لويس تيرمان.

### دوافع اختيار الموضوع:

الأسباب التي دفعتنا الى اختيار هذا الموضوع منها الذاتية و الموضوعية:

1- الذاتية : تمثلت فيما يلي:

- رغبتنا الشخصية في الإطلاع على الموضوع و التعمق فيه.
- التعرف على بعض المفاهيم الغامضة.
- إثراء المردود العلمي بمكتبتنا الجامعية.
- ميلنا و رغبتنا الشخصية للبحث في موضوع.

2- الموضوعية : و تمثلت في :

- الإهتمام المتنامي لدينا في دراسة التاريخ الوطني في فترة الاحتلال الفرنسي.
- الرغبة في التعرف على فترة مهمة من تاريخ الاستعمار الفرنسي للجزائر ، و الوقوف عند أبرز محطات التي ميزتها.
- رغبتنا في التعرف على الحاكم لويس تيرمان على وجه الخصوص ، و الابتعاد عن كل ماهو مألوف بدراسة الأساليب الفرنسية بصفة عامة.

### الإشكالية الرئيسية :

لعل الإشكالية التي يمكن طرحها فيما تتمثل في :

- مدى تطبيق لويس تيرمان لسياسته الاستعمارية.

و تندرج تحت هذه الإشكالية عدة التساؤلات فرعية أهمها:

- 1- من هو الحاكم العام الفرنسي لويس تيرمان؟
- 2- كيف تميزت سياسة الحاكم العام لويس تيرمان في الجزائر؟
- 3- ماهي أهم الانعكاسات التي أثارها سياسته على الشعب الجزائري؟

### المنهج المتبع:

و للإجابة عن التساؤلات التي أثارناها سابق و بغرض الوصول الى الحقائق التاريخية المتعلقة بموضوع سياسة الحاكم العام لويس تيرمان في الجزائر خلال الفترة (1881-1891م)، و الإمام بكل جوانبه المختلفة ارتأينا استخدام و اتباع المنهج التاريخي لتتبع مسار الأحداث و الوثائق التاريخية كما اعتمدنا على المنهج السردى الوصفى المتمثل في استعراض ووصف السياسة الحاكم العام لويس تيرمان.

### الخطة المنتهجة :

أما خطة البحث التي اعتمدناها من خلال المادة العلمية ، و الإجابة عن مختلف التساؤلات التي دفعت بنا الى تقسيم بحثنا هذا إلى : مقدمة ،مدخل،ثلاثة فصول ،خاتمة ، الملاحق وقائمة البيبليوغرافيا جاء المدخل بعنوان : " أوضاع الجزائر العامة في فترة ما بين (1870-1880م)"، حيث تحدثنا فيه عن سياسة فرنسا بالجزائر في الجانب السياسي ، الاقتصادي ، الاجتماعي ، الإداري .

أما الفصل الأول فعنوانه ب:"لويس تيرمان " و الذي تفرع عنه عدة عناصر بما فيها أولا : تعريف شخصية لويس تيرمان ، اما العنصر الثاني فجاء بعنوان استراتيجية حكمه و التي تضمن قوانين التي اعتمد فيها على قوانين مثل : قانون الاهالي "الأندجينييا" و قانون الحالة المدنية و استخدم اليات التأديب فاستعمل أسلوب القمع و المصادرة ، كما اتجه لتشريع المخالفات و العقوبات.

أما الفصل الثاني ف جاء بعنوان : " سياسة الاستعمارية في عهد الحاكم العام لويس تيرمان " و الذي تم تقسيمه الى خمس عناصر و تناولنا في العنصر الأولى السياسة الإدارية الذي تحدثنا فيه عن سياسته في مناطق الحكم المدني و الحكم العسكري ، اما العنصر الثاني تناولنا فيه السياسة التعليمية و الذي تحدثنا فيه عن السياسة بالنسبة لكل من التعليم الحكومي و التعليم القرآني ، و العنصر الثالث السياسة القضائية ، اما العنصر الرابع بعنوان التشريع الغابي ، اما العنصر الأخير حمل عنوان السياسة الدينية.

أما فيما يخص الفصل الثالث تحت عنوان : " الانعكاسات السياسة الاستعمارية في عهد لويس تيرمان " ، و قد تم تقسيمه الى أربع عناصر تناولنا في العنصر الأول التنصير ، أما العنصر الثاني الهجرة و أما العنصر الثالث توسع الاستيطان ، اما العنصر الرابع الأخير الإفقار الأهالي الجزائريين و تجويعهم.

و ختمنا بحثنا هذا بنتائج المتوصل إليها بعد إتمام دراسة المادة و تبويبها و توضيقها و مناقشتها طبقا للمناهج المعتمدة و مراعاة لتوجيهات الأستاذ المشرف و حصرنا فيها إجابة الإشكالية بجملة التساؤلات التي عرضناها فيما سبق.

### المصادر و المراجع :

بالنظر الى طبيعة موضوعنا التي جعلناه نعتمد على مصادر و مراجع متنوعة تناولنا من جوانب عديدة و يمكن الاشارة الى بعضها حسب الأهمية التي تكتسيها:

- مصدر هام شارل هنري تشرشل في كتابه : " حياة الامير عبد القادر " الذي أفادنا في الوضع الإقتصادي للفترة ما بين (1870-1880م)

أما المراجع :

- عمار بوحوش في كتابه : " التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962 م" ، الذي أفادنا في التعرف على الأوضاع في تلك الفترة .

- يحيى بو عزيز في كتابه : " سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية" ، الذي اعتمدنا عليه في معرفة قانون الاهالي .

- شارل روبير أجيرون في كتابه : " الجزائريون المسلمون و فرنسا " ، الذي افادنا في معرفة السياسة الادارية في ظل حكم لويس تيرمان .

- عدة بن داهة في كتابه : " الاستيطان و الصراع حول الملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي الجزائر "1830-1962م" الذي أفادنا في معرفة أساليب القمع و الحجز في حكم لويس تيرمان .

و إضافة الى ذلك اعتمدنا على بعض المجلات و المقالات و الأطروحات و الرسائل الجامعية التي تناولنا الموضوع من زاوية مختلفة .

أما بخصوص المجلات فإعتمدنا على :

- حنفي هلايلي في مقاله : " دراسة إفريقية جديدة ،" الذي أفادنا في معرفة شخصية الحاكم العام لويس تيرمان .

- سماح بلعيد و محمد علي سماح في مقاله بعنوان : " الهوية الجزائرية جراء قانون الألقاب العائلية 1882" ، الذي اعتمدت عليه في الغاية من قانون الحالة المدنية .

- أما الرسائل و الأطروحات الجامعية :

فاتح زباني في مذكرته: " الواقع الإجتماعي و الثقافي للمستوطنين الأوروبيين في الجزائر (1871-1945م) و أثره على الأهالي المسلمين" الذي أفادنا في معرفة الهجرة في فترة الحاكم العام لويس تيرمان .

- الصعوبات :

قد واجهتنا أثناء انجاز هذه الدراسة صعوبات كبيرة من بينها :

- صعوبة الحصول على المصادر المتخصصة في الموضوع.
- ضيق المدة الزمنية مقارنة مع اتساع الموضوع و تسليط الضوء و معالجته بدقة.
- صعوبة استخدام المراجع الأجنبية ، سبب عدم تمكننا من اللغة الفرنسية.
- قلة الدراسات الأكاديمية السابقة و المتخصصة في الموضوع.

و في الأخير نشكر الله عز وجل على توفيقنا و نتقدم بخالص الإمتنان و الشكر و الجزيل للأستاذ المشرف على سعة صبره معنا في إسداد النصائح و التوجيهات ، و الذي كان له دور هام في انجاز العمل.

المدخل:

أوضاع الجزائر في فترة ما بين "1870-

"1880

المدخل:

أوضاع الجزائر في فترة ما بين "1870-1880"

أولا - الوضع السياسي.

ثانيا - الوضع الاقتصادي.

ثالثا- الوضع الاجتماعي.

رابعا- الوضع الإداري.

مثلت سنة 1871 م نقطة تحول في التاريخ سياسة الاستعمار الفرنسي بالجزائر حيث بلغت السيطرة الفرنسية أوجها ، نتيجة التأثير المباشر على السياسة الفرنسية الاستعمارية بتغيير النظام السياسي الفرنسية الاستعمارية بتغيير النظام السياسي بفرنسا ذلك الامبراطورية الفرنسية الثانية و قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة بعد هزيمة فرنسا على يد ألمانيا ، و بإعلان هذه الأخيرة النظام المدني في الجزائر ، تحقيقا لرغبة الكولون بتطبيق سياستي الإدماج و الإلحاق بهدف جعل الجزائر مستعمرة استيطانية فرنسية ، فانقلت السلطة من أيدي العسكريين لتصبح المدنيين .

### أولا-الوضع السياسي:

#### 1- مقاومة الحكم المدني تنتشر في كل مكان:

إنه لمن البديهي أن نقول بأنه ابتداءً من سنة 1870 تفاقمت المشاكل وازداد وضع الجزائر بين سواء وذلك نتيجة للضغوط التي كان يمارسها الجيش الفرنسي من خلال مكاتبه العربية، والمجاعة والأمراض التي قضت على الأخضر واليابس في الجزائر في الفترة الممتدة من عام 1866 إلى غاية 1870. وبانهيار السلطة السياسية في باريس ووقوع نابليون الثالث أسيرا في يد الألمان، بعد معركة سيدان استولى المعمرون الأوربيين على السلطة في الجزائر وتخلصوا من جمع القيود التي كانت تحول دون فرض نفوذهم للطلق على أبناء البلاد الأصليين.

ففي الفترة الممتدة من 1866 إلى 1872 ارتفع عدد الأوربيين من 220000 إلى 279000 بينما انخفض عدد الجزائريين من 2.700.000 مواطن إلى 2.100.000 نسمة أي هلاك 600.000 جزائري بسبب الجفاف ومرض الكوليرا، والجراد<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>- yves hacoste, andré nousche et andré pregnant, l'algérie; passé et présente, paris, et: 1860, p372.



وطبعاً، فإن انقراض الماشية وانعدام الغلات الزراعية، وإصرار رجال المكاتب العربية على أن يدفع الجزائريون الضرائب إلى السلطة الفرنسية قد حطمت إرادة كل جزائري على مواجهة الاحتلال الفرنسي بحيث لم يعد في مكان المواطنين الحصول على اقوت الضروري لبقائهم على قيد الحياة. ثم أن المستوطنين الأوربيين كانوا قد قاموا بجملة كبيرة في فرنسا ذاتها للتخلص من أي زعيم جزائري سواء في قريته أو مدينته أو في وطنه، ونجحوا إلى حد كبير في اقناع النواب وأصحاب الشركات الكبرى بأن التوسع الاستطاني والاستيلاء على أراضي العرش من طرف المستوطنين الأوربيين وعدم تطبيق جميع القوانين الفرنسية على المسلمين<sup>1</sup>.

هي عوامل أساسية لبقاء فرنسا بالجزائر، ومادام رؤساء القبائل وزعماء المسلمين يعملون بحرية تامة فلا يمكن أن تنجح فرنسا في انتهاج سياسة الادمج و القضاء على الشخصية العربية المناهضة للوجود الفرنسي بالجزائر. وفي يوم 9 مارس 1870 وافقت الجمعية الوطنية الفرنسية على إنهاء نظام الحكم العسكري وتعويضه بالنظام المدني في الجزائر، وهذا معناه نقل السلطة إلى يد المعمرين والقضاء على العادات والتقاليد والشريعة الإسلامية وإحلال القوانين والعادات والتقاليد الفرنسية محل القوانين الجزائرية. وابتداءً من يوم 04 سبتمبر 1870 وهو اليوم الذي وقعت فيه الثورة ضد النظام الفرنسي، استغل المستوطنين الفرنسيون بالجزائر الفراغ السياسي للوجود وقاموا بشن حملات عدائية ضد الجزائريين، وفي بعض الحالات قاما باعتقال بعض الشخصيات الجزائرية بدعوى أنهم كانوا عملاء للأمبراطور نابليون الثالث ومتعاونون مع المكاتب العربية المعادية للمستوطنين، وكانت نتيجة هذه الاضطهادات هي قيام ثورات مضادة للحكم المدني قادها زعماء القبائل والشخصيات الجزائرية ذات النفوذ القوي في المجتمع الجزائري<sup>2</sup> وباختصار، فقد كان هناك إجماع على مقاومة غلاة الاستعمار لكن أبناء الجزائر لم يوحدوا جهودهم و ينسقوا فيما بينهم و يتفقون على قيادة مشتركة بجمعهم، ولهذا تمكن الفرنسيون من التصدي

<sup>1</sup> - عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 143.

<sup>2</sup> - عمار بوحوش، المرجع نفسه، ص 144.

لرجال المقاومة الجزائرية والانفراد بكل قائد والقضاء على ثورته وسجن أنصاره بسهولة تامة، وعلى سبيل المثال فقد كانت هناك:

أ- **ثورة أولاد سيدي الشيخ:** بالجنوب الغربي للجزائر حيث قام الأعلى بن بوبكر بن حمزة بخوض معركة واد فوليلة في 13 مارس 1871 ثم قام في شهر سبتمبر من عام 1871 بخوض معركة حامية الوطيس ضد قوات الكولونيل (قائد) ولكن قوات الاستعمار الفرنسي كانت أكثر عددا وعدة من جيش الأعلى بن بوبكر بن حمزة وأجبرته على الفرار إلى الساورة حيث ظل محتفيا هناك حتى وفاته سنة 1886<sup>1</sup>.

ب- **ثورات المقراني والشيخ حداد:** عندما تدهورت الأوضاع بشرق الجزائر طلب الشيخ محمد المقراني من السلطات الفرنسية أن تقبل استقالته من منصبه بصفته باشاغا لأنه لا يرغب في أن يعمل مع السلطات الفرنسية، لكن السلطات الفرنسية رفضت طلب استقالته يوم 09 مارس 1871، وطلبت منه تقديم استقالة أخرى لها مع التعهد بأن يظل مسؤولا عن كل ما يحدث في منطقته إلى أن يرد له الجواب بالقبول أو الرفض، فاعتبر المقراني هذا التصرف بمثابة تحدي له وإهانة بالغة، فأقدم على الثورة وحمل السلاح. وفي يوم 16 مارس 1871 قام بمحاصرة مدينة برج بوعريبيج إلا أن القوات الفرنسية تمكنت من فك الحصار على المدينة 1871/03/26 وفي يوم 8 أبريل 1871 انضم إلى المقراني الشيخ الحداد، ودارت معركة كبيرة بين القوات الفرنسية وقوات الثوار يوم 12 أبريل 1871 والذي استقر أجداده في قرية صدوق منذ القرن الخامس عشر ميلادي فقد استطاع أن يشكل جيشا جزائريا يتكون من 120.000 مجاهد (بينما جيش

<sup>1</sup> - محفوظ قداش ، وتحررت الجزائر ، تر ، العربي بزبون ، ط 1 ، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2011 ، ص 31 - ص 32.

المقراني لم يكن يتجاوز 25.000 مجاهد) وخاض معارك طاحنة ضد الجيش الفرنسي بحيث أحدث هلعا كبيرا في الأوساط العسكرية<sup>1</sup>.

ت- **ثورة الشيخ بوعمامة:** يمكن وصف هذا الثائر بعيد القادر الجزائري الثاني وذلك بسبب قدرته على محاربة الفرنسيين لمدة 23 سنة (1881-1904) ومثل الأمير عبد القادر الذي ينتمي إلى عائلة عريقة وذات سمعة شعبية، فإن الشيخ بوعمامة بن العربي بن التاج الذي ولد في الفقيه (على الحدود المغربية-الجزائرية) ينتمي إلى عائلة أولاد سيدي الشيخ التي حاربت الفرنسيين لمدة طويلة من الزمن، وقد اشتهر الشيخ بوعمامة بقدراته على مواجهة الفرنسيين وفشل فرنسا في إلقاء القبض عليه.

وكما هو معروف، فإن فرنسا حاولت منذ 1845 أن تقسم عائلة أولاد سيدي شيخ بين الجزائر والمغرب وتختلف صراعات بينهم، لكن الشيخ بوعمامة استغل فرصة تواجد أفراد غائلته في المغرب والجزائر وأصبح ينتقل بين البلدين ويقاوم الفرنسيين متى شاء<sup>2</sup>.

وفي يوم 22 أبريل 1881 أرسلت فرنسا فرقة عسكرية كبيرة للقضاء على الشيخ بوعمامة وزعماء الثورة في الصحراء الجزائرية، لكن رجال بوعمامة تمكنوا من نصب كمين لقائد الفرقة الفرنسية الملازم الثاني واينبرينار weinbrenneur وقضوا عليه قبل أن يتمكن من القضاء على الثوار بمساعدة بعض الخونة في مدينة فرنده، وامتدت ثورة بوعمامة إلى ناحية وهران في شمال البلاد، لكن نجاحه الكبير كان في الصحراء حيث أسر الجزائريون في عهده بعثة عسكرية فرنسية كانت متواجدة في الهقار بقصد إكتشاف مجاهل الصحراء وقتلوا الكولونيل (فلاتير)، وفي معركة أخرى استطاع بوعمامة أن يأسر ثلاثمائة فرنسي وفي الأخير استطاع الفرنسيون أن يحاصروا

<sup>1</sup> - محفوظ قداش ، المرجع السابق ص 38 ، ص 36 .

<sup>2</sup> - Charles, Robert ageron, les algériens musulmans et la france, 1871, 1919, tome 1 , paris: P.U.F, 1968 page 59.

بوعمامة في الصحراء بحيث لا تتسرب أخبار مقاومته إلى شمال البلاد، كما تغلبوا عليه بسبب تفوقهم في السلاح وخاصة المدفعية وتوفي يوم 7 أكتوبر 1908<sup>1</sup>.

## 2- لسياسة الجديدة للمستوطنين الأوربيين بالجزائر بعد سنة 1870:

إن الصراع السياسي على السلطة كان قائم بين الأوربيين والجيش لغاية 1870، أي حين اندحر الجيش في معركة سيدان وألقي القبض على نابليون الثالث من طرف الألمان، وأنداك فقط مالت الكفة لصالح المستوطنين الأوربيين الذين استولوا على السلطة في الجزائر وأصبحوا هم يسيرون البلاد ويحكمونها بأسلوبهم الخاص لغاية أول نوفمبر 1954 باختصار فإن المستوطنين الأوربيين بالجزائر قد قاموا بإعداد برنامج سياسي مكثف لتدعيم نفوذهم في الجزائر وإقامة نظام سياسي يخدمهم إلى الأبد. وكان الزعيم المفكر والحرك لمخططات المستوطنين الأوربيين بالجزائر هو الدكتور أوغيسط وورنير الذي يعتبر هو المتكلم الرسمي باسمهم في عهد نابليون الثالث. ومع أنه طبيب عسكري في السابق فقد ناضل لتحقيق برامج المستوطنين وذلك من خلال تقلده لمنصب مدير الشؤون للمدينة بمقاطعة وهران في عهد الجمهورية الثانية. وتحول بعد ذلك إلى مستوطن يشتغل بالصحافة<sup>2</sup>.

## ثانيا- الوضع الاقتصادي:

كانت الجزائر تتمتع بإمكانية اقتصادية ضخمة، وهي تعمل على ترسيخ دعائم وجود هامة، فقد عملت فرنسا منذ الوهلة الأولى. أن السيطرة على الأرض تعني السيطرة على الشعب. فبرزت قضية الأرض ملكيتها كميدان للصراع بين مجتمع متمسك بأرضه ومحتل يعمل بكل الأساليب لانتزاعها منه، ثم اتجهت في ما بعد لدعم الاقتصاد الفرنسي بمقومات الاقتصاد الجزائري، فوضعت يدها على كل من الزراعة والصناعة وكذا التجارة، فقد كانت أرضها خصبة، وندرة الخضر والفواكه. ومناجم الحديد

<sup>1</sup>- Charles Rebert Ageron ,opcit , p59.

<sup>2</sup>- ibid, p p 41, 42.

الرصااص، لبناء السفن بالإضافة إلى الموانئ التي كانت تستقبل وترسل السلع والبضائع. فقد كانت فرنسا هدفها نهب لمخزونات الجزائريين التي كانت موجودة في الخزينة العمومية، وكذلك نهب أموال الجزائريين الخاصة، فتوالت العديد من الأزمات الاقتصادية على الجزائر<sup>1</sup> خلال عملية الإبادة الجماعية والجفاف والقوانين الجائرة التي سنها الاستعمار الفرنسي لخدمة مصالحه الخاصة ولحماية ممتلكاته التي سلبها من الجزائريين العزل، وتعزيز قيمة مصادرة الأراضي وإصدار مجموعة من القوانين<sup>2</sup>.

إن جميع القوانين التي سنها الاستعمار الفرنسي في الجزائر كانت كلها في خدمة المستوطنين المرؤوسين على وجه العموم والفرنسين على وجه الخصوص وبذلك أصبحت الجزائر مرتبطة اقتصاديا بفرنسا بعد أن استولى المحتلون على كافة الهياكل ومصادر الثروات الجزائرية من فلاحية وزراعة، وصناعة استخراجية وتجارة.

## 1- الزراعة:

إن النشاط الاقتصادي السائد في الجزائر هو الزراعة بمختلف فروعها من زراعة الحبوب والأشجار المثمرة، وتربية المواشي، الصناعة التحويلية الناتجة عن الزراعة من طحن الحبوب، الدباغة، عصر الزيتون، والطرق الزراعية التي كانت متبعة في الجزائر طرق تقليدية، فكان انخفاض في أسعار الأنعام وارتفاع فاحش في أسعار الحبوب بمعدل الضعف بالنظر إلى سنة 1876. إذ بينما كان ثمن القمح<sup>3</sup> 10.25 ن وثمان الشعير، 6 فرنكات للهيكتولتر الواحد في أكتوبر سنة 1876.

وتستقطب النسبة العالية من السكان التي قد تفوق 80% وتنوع إلى المجالات التالية:

<sup>1</sup> - صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من العهد الفينيقيين إلى الخروج الفرنسي (814 ق م-1962م)، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2002، ص 201.

<sup>2</sup> - عز الدين معزة، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1889-1985، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005، ص 10.

<sup>3</sup> - عبد الحميد زوزو، ثورة الأوراس 1879، موفم للنشر، الجزائر، 2010، ص 40-

أ. فلاحه الحبوب: القمح والشعير والخرطال والذرة وخاصة في السهول الخصبة الداخلية والساحلية، في المناطق الجبلية الملائمة. وبعض جهات الهضاب العليا الممطرة.

يعتمد في تسميد التربة على فضلات الحيوانات وبقايا الحشائش وبذورها وأوراقها اليابسة وتفلح الأرض سنة، وتترك للراحة في السنة الموالية لاستغل في الأعشاب والحشائش للحيوانات<sup>1</sup>.

أهم أدواتها البسيطة تتمثل في استعمال الآلات بسيطة<sup>2</sup>، تميزت بالبداية ووسائل تقليدية لم تتطور منذ مئات السنين تمثلت في:

المحراث الخشبي المزود بالسكة الحديدية تجره الحيوانات مثل الثور والحمار<sup>3</sup> وحصاد الحبوب بالمنجل أو الفأس ومن أجل التخزين فكانت تخزن المحاصيل في مطامير تحت الأرض للاحتفاظ بها من فصل لآخر ولجوء إليها عندما تقتضي الحاجة، وتعتبر فلاحه الحبوب عصب الحياة الاقتصادية للسكان. ويختلف مردود المعيار الواحد من منطقة إلى أخرى وذلك حسب خصوبة التربة عصب الحياة الاقتصادية للسكان، ويختلف مردود المعيار الواحد من منطقة إلى أخرى وذلك حسب خصوبة التربة وكمية الأمطار النازلة. وغالبا ما تزرع الأرض في المناطق الجبلية للحصول على علف للحيوانات وليس الحبوب، بسبب فقر التربة وضعف المردود.

ب. فلاحه الخضار بأنواعها المختلفة: كالبصل والثوم واللفت والجزر واللوبيا والخيار والسلطة الباذنجان والبسباس والكرفس، وتمارس فلاحتها بصفة مكثفة في أحواضها وأودية والبساتين المسقية على الساحل.

<sup>1</sup> - يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، الجزء 1 دار الهدى، الجزائر، 2004، دار العلوم، 2005، ص 517.

<sup>2</sup> - ناصر الدين سعيدوني، الشيخ بوعبدل المهدي، الجزائر في تاريخ العهد العثماني، د ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1884، ص 57.

<sup>3</sup> - يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، د ط، الجزائر، 1999، ص 324.

ت. غراسة أشجار المثمرة: كالتين والزيتون والرمان والخوخ والتفاح والإجاص والبرقوق والمشمس والزعرور والكروم، فقد قامت فرنسا بنقل الكروم وزراعته ونقله إلى الجزائر. بهدف إنتاج حاجياتها من الخمر.

من هذا الاختلاف في الغذاء الأساسي للجزائريين والمتمثل في الحبوب يعود إلى عدة عوامل كثيرة كان الاستعمار الفرنسي هو المتسبب الرئيسي فيها، حيث استولى على الأراضي الخصبة وزرعها كروم وطردهم الجزائريين إلى الأراضي البور والأقل خصوبة ولا يقدم لهم أية مساعدات مالية أو تقنية بهدف تفجير وتجويع الجزائريين الأهالي والقضاء عليهم. وهكذا نجد أن النشاط الفلاحي بالجزائر فقد تقهقر كثيرا، فكان يجب إصلاح الزراعي وأخذ مجموعة من تدابير منها استرجاع الأراضي بتحديد الملكية وتوزيع الأراضي مجانا على الفلاحين الذين ليست لهم مساحات كافية، الاستغلال الجماعي للأراضي في تعاونيات أو في مزارع تابعة للدولة أو للبلدية. نزع الملكيات الكبرى من المعمرين والاستيلاء على ملكيات الخونة والعمل على تحديد الملكية.

## 2- الصناعة:

انتشر النشاط الحرفي في المدن الجزائرية، فقد عرفت نشاطات صناعية شملت أغلب الحرف التقليدية اليدوية، فالصناعة قبل الاحتلال كانت أكثر تقدما وأحسن تنظيما، إلى جانب الصناعات التقليدية، اهتمت الدولة كثيرا بالمناجم المختلفة والمعادن وأعطى لصناعتين أساسيتين وهما صناعة الأسلحة والذخيرة الحربية وصناعة السفن، والصناعة اليدوية صاعة النحاس، الفضة، الذهب، الجلد، الحياكة، وكانت الصناعة الحرفية التي تتمثل بالدرجة الأولى في استغلال الحلفاء وغيرها لصناعة الأحذية والجلود والأحصر والبرادع وما إلى ذلك تعتبر مصدر رزق إضافي. وكان حجم إنتاجها يتغذى الاستعمال المنزلي الخاص إلى التسويق لتوفر مادة أولية من صوف وشعر ووبر وحلفاء إلا أنه بحلول أبريل 1879 ضعف الإنتاج الحرفي متأثرا بالوضع العام كباقي القطاعات ولم يعد في مستوى التسويق.

إن السياسة الاقتصادية التي بدأت فرنسا في انتهاكها في الجزائر منذ 1871م، فقد حققت أهدافها إلى درجة أن الجزائريون أصبحوا يعيشون شبه مجاعة في سنة 1912م، ففي هذه السنة وقع جفاف في فصل الربيع وانخفض محصول الشعير والقمح، حيث انتزع الأراضي ونهبها من المواطنين وتقديمها للمعمرين بهدف قهر وتفجير الشعب الجزائري وتجويعه.

من أهم المدن المعروفة بالصناعة هي العاصمة وتلمسان ومستغانم وقسنطينة، فكانت تلمسان مركزا هاما لصناعة الصوف كالأغطية والزراي والمحازم الحمراء، وكانت مستغانم تصنع الزراي. أما العاصمة فقد كانت تمتاز ببعض الحرف ولاسيما المصنوعات التقليدية كالأساور المصنوعة من قرون الغنم<sup>1</sup>.

مع ذلك فإن المصنوعات الجزائرية لم تكن تستطيع منافسة المصنوعات الأوربية ولا حتى المغربية، والذين يتولون الصناعة التقليدية في المدن الجزائرية، وعليه يجب اتباع عدة تدابير منها توسيع قطاع الدولة ليشمل المناجم والمقالع ومصانع الأسمنت وتأمين الثروات المنجمية على المدى البعيد وإعطاء الأولوية للصناعة التحويلية الخفيفة، العمل على توسع القطاع الخاص، السماح لرؤوس الأموال الأجنبية بالمساهمة ضمن الشركات المختلطة، المواد الأولية ذات المصدر الفلاحي، صيانة الصناعة التقليدية، البدء بتحسين الصناعة التقليدية<sup>2</sup>.

### 3- التجارة:

كانت الجزائر تقيم علاقات تجارية مكثفة مع إفريقيا وجنوب إفريقيا ومع البلاد العربية و أوروبا الغربية خاصة، لكن بدخول الاستعمار الفرنسي أصبح ميزان التجارة الجزائرية خاسرا لأن كل عمليات الاستيراد أصبحت مقصورة على فرنسا فقد بذلت جهود كبيرة لتحكم في الجزائر لتسهيل عمليتي الصادرات والواردات لخدمة الاقتصاد الفرنسي.

<sup>1</sup> - ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 283.

<sup>2</sup> - أبو قاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 155.



كانت الجزائر تصدر الصوف والقمح والطيور والأبقار. وكانت تستورد البضائع الكمالية من فرنسا، والمصنوعات الحديدية من إيطاليا، والفخار الملون من تونس وإيطاليا وهولندا، والمواد البحرية من البلاد الإسكندنافية. والرصاص والأقمشة الصوفية من إسبانيا. وتجارة نوعين داخلية وخارجية.

أ. **التجارة الداخلية:** وهي المهمة للسكان. فتتم في كل القرى والمداشر العمرانية الكبيرة والمتوسطة، وتعد لها أسواق خاصة دورية أسبوعية. وعلى مدى أيام أسبوع وتنعت سوق الخميس، الجمعة، السبت، يتجه إليها الناس باكرا من كل الجهات القريبة، وقد تعزز هذا التبادل التجاري لعاملين هما أولا: تشجيع الحكومة للأسواق التجارية لفرض نفوذها على سكان الأرياف، وثانيا: مرور القوافل عبر الأرض الجزائرية نحو المشرق العربي وبلاد السودان<sup>1</sup>.

كان التبادل التجاري يتم بالسلع مثلما ذكرنا أو بالنقود أو المقايضة مثل سوق مدينة الجزائر "باب عزوز"، واختلفت أسعار من المدينة إلى الريف فهي مدن مراقبة. أما الريف مراقبة ضعيفة، وكان انتاجهم الضعيف يستهلك في الضرائب<sup>2</sup>.

بدخول الاستعمار الفرنسي إلى الجزائر سيطر على التجارة الداخلية وأصبح الفلاحون تحت حكم الفرنسيين.

ب. **التجارة الخارجية:** كانت التجارة يمارسها الأجانب وبعض الأهالي فكانت في البداية مزدهرة كان التعامل مع أوروبا يتضمن تصدير الحبوب وكانت الجزائر تصدر الأخشاب والحوامض الرشب العسل والحديد والصوف والجلود. وكانت تستورد الأقمشة والسكر والأسلحة. ولم يكن للسكان المحليين دور في التجارة الخارجية لأنها في أيادي أجنبية ومن خلال ذلك نجد أن التجارة الخارجية الجزائرية في العهد الاستعماري انتقلت إلى أيادي من الرأسماليين في المدن والإقطاعيين في الأرياف.

<sup>1</sup> - ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي في أواخر العهد العثماني، دار البطائر للنشر والتوزيع، ط3، البطائر الجديدة، ص 36.

<sup>2</sup> - أبو قاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 157.

في سنة 1871م عرفت التجارة الخارجية تطورا سريعا خاصة في الصادرات نحو الأسواق الفرنسية وهذا يعود إلى إنتاج القطاع الأوربي أما الاقتصاد التقليدي للأهالي شهد حالة من الضعف والركود والتراجع إذ لم يجد أي عناية من قبل الإدارة الاستعمارية إلا الإهمال والاستنزاف من العملات التي كانت تتداول ويتم التعامل بها السلطاني، الديلون، الدوكا، الكرونة، الدورو الإسباني، الدرهم والريال الإسباني، هذه من أشهر أنواع العملات الإسبانية التي كانت مستعملة في الجزائر.

نجد أيضا العملات التونسية التي كانت لها أهمية كبيرة نظرا للعلاقات التجارية عبر الحدود ما بين الجزائر وتونس وأهم هذه النقود الدرهم الناصري، الريال الفضي. أما العملات المغربية نجد البندوقي العشاوي ونصف البندوقي العشاوي، الفلس، الريال، الدرهم، النهي، نصف المحبوب<sup>1</sup>.

### ت. العملة المحلية:

-العملات الفضية: الدورو الجزائري والريال بوجو، ونصف ريال درهم.

-العملات النحاسية: الصائمة وريال البيطة وبعض القطع الأخرى الأقل منها.

### ثالثا- الوضع الاجتماعي:

#### 1- سياسة التقدير:

لقد كان للسياسة الفرنسية التي تركت بصماتها أو توقيعها في كل مجالات الحياة أسوء الآثار على الحياة الاقتصادية والزراعية وعلى ظروف الفلاحين المعاشية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - ستارل هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، تر: أبو القاسم سعد الله، دار التونسية، تونس، 1974، ص 86.

<sup>2</sup> - عدة بن داها، الاستيطان والصراع حول الملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830/1962)، ج2، ط1، المؤلفات للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 13.

لقد حاول الاستعمار وبكل الطرق والوسائل أن يجعل من المجتمع الجزائري شعبا فقيرا جائعا، فيما كان الإستيلاء على المناطق والأراضي الرعوية والغابية والزراعية إلا وسيلة لضمان نجاح سياسة الاستيطان الهادفة إلى تجويع وتفجير الشعوب والقضاء على المقاومة الشعبية، وتحويل السكان المحليين إلى عملاء لدى هؤلاء وبأثمان رخيصة<sup>1</sup>.

قد ازداد النشاط الاستيطاني، و تضاغت سياسة نزع الملكية ولوحق الجزائري في لقمة عيشه بكل الوسائل وطبق المستوطنين فلسفة "الغالب على المغلوب" أما ما أسماه زعيم الاستيطان بالجزائر الدكتور واري<sup>2</sup> "قانون المستوطنين" الذي يتمثل في الإستيلاء على الأراضي وإضعاف المجتمع الجزائري والتوسع وإحكام السيطرة على الجزائريين<sup>3</sup> سواء في المدن أو الأرياف، يعتبر قانون عبارة عن مجموعة من الترتيبات والإجراءات القانونية التي سعت إلى إلغاء الملكيات الجماعية وتعويضها بالملكية الفردية وهو يهدف إلى مصادرة الأراضي التي لم تصل إليها القوانين الفرنسية السابقة خاصة تلك الأراضي التي لم يكن الذي أصحابها سندات الملكية، أي وجود مالك عقاري دون صك الملكية<sup>4</sup>.

كان أسباب فقر الجزائريين أساسا إلى إفقار الأراضي الفلاحية الجزائرية إلى المواد العضوية، وكانت فرنسا تجبر الشعب الجزائري على بيع من بقر وغنم وأرض لدفع الديون المفروضة عليهم، وتأكيدا لهذه الحقائق ونتيجة لهذا الاتجاه المتمثل في الاستيلاء على أراضي جزائريين بدون حق وانتشرت مجاعة في

<sup>1</sup> - كريمة حرشوش، جرائم الجنرالات الفرنسيين ضد المقاومة الأمير عبد القادر في الجزائر من خلال أدبياتهم، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، معهد العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2010/2009، ص 55.

<sup>2</sup> - طبيب جراح ولد سنة 1810م، عين مساعد جراح في مستشفى وهران 1832، لحق بالقتل الفرنسية لدى الأمير عبد القادر بمعسكر، عين محررا للشؤون المدنية في مقاطعة وهران في 1848، ثم عين مقرر لدى المجلس الأعلى للإدارة في الجزائر سنة 1849، عرف بدفاعه على سياسة الإستيطان، اسمه بقانون 1873 المعروف بقانون "واري"، للمزيد: أنظر حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين (1871-1885)، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، 2011/2010، ص 59.

<sup>3</sup> - حياة سيدي صالح، المرجع نفسه، ص 59.

<sup>4</sup> - خديجة بختاوي، قانون واري والملكية الفردية من خلال مخطوطات أركسيفية، المجلة الجزائرية للمخطوطات، ع 11، جامعة الجيلالي الياصب، سيدي بلعباس، الجزائر، 2014، ص 298.

أوساط المسلمين الجزائريين، وحسب إحصائية 1872 فقد ثبت بأن ما يزيد عن 600.000 جزائري قد لاقوا حتفهم بسبب المجاعة والفقرة<sup>1</sup>. وحرمان الجزائريين من الانتفاع بالغابات، حيث لعبت القوانين الغابية وخاصة منها قانون 17 جويلية 1874 على أن يحظر لمدة ست سنوات كل رعي في الغابات المحروقة وتطرق القانون أيضا لضبط سلسلة القرارات المتعلقة بمختلف التدابير الاحتياطية:

- حظر الحشائش والنباتات الجافة.
- اعتبار الفترة الزمنية الممتدة بين 1 جويلية و 1 نوفمبر من كل سنة فترة يمنع فيها إضرام النار داخل الغابات أو على بعد يقل عن مائتي متر منها.
- صدر التنظيم من الإدارة العامة يدعي الجسم بشكل عشوائي في تحديد غرامة النيران المشعلة في الأكواخ وتحديد أماكن بنائها بالنسبة لموقع الغابات<sup>2</sup>.

كان لها دورا هاما في التضييق على السكان المجاورة للغابات الذين كانوا يعتمدون في سد حاجياتهم اليومية على ما توفره لهم الغابات ، و قد اتخذت الإدارة الاستعمارية من مصلحة الغابات أداة الاغتصاب أملاك الجزائريين و اظطهادهم.

فمجاعة سنتي (1867-1868م) نتيجة سياسة الأرض المحروقة والجفاف واحتياج الجراد الذي ملك الزرع والخضر والفواكه وتتسبب في الانتشار الأمراض كالكوليرا والتوفيس واضطروا إلى أكل الحشيش ولحم القطط والكلاب واضطر الكثير منهم إلى النباش على الموتى في القبور بأكل لحومهم، وقدمت هذه المجاعة أغلب مناطق البلاد وعلى الأخص مدينة قسنطينة والهضاب العليا وكانت نتيجتها وفاة حوالي 500000 جزائري<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 160.

<sup>2</sup> - شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871-1919)، ج 1، تر: حاج مسعود، أ. بكلي، دار الرائد، للكتاب، الجزائر، 2007، ص 213.

<sup>3</sup> - عمار عمورة، الموجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ربحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 120.

فإن المجاعة كانت واقعا معاشا يدل عليه اللجوء إلى أهواء الموت المخصصة للمجاعة هنا وهناك اعترف الحاكم العام 12 نوفمبر 1878، أمام مجلس الأعلى بخطورة الأزمة وألح في الطلب بعدم التهويل وتشبيهه ما يجري بما حدث خلال المجاعة في سنة 1867، غير أن التقارير عن "الأوضاع الرسمية" أكد أن قبائل منطقة التيطري (جنوب المدينة وقصر الشلالة) وقبائل دائرة برج بوعريريج ومناطق باتنة وتبسة بلغت كلها حد أقصى من الإرهاق، ومهما يكن الأمر لم يعلن عن انتشار وباء الطاعون، وهو ما سمح بتقدير خطورة المجاعة، أو على الأقل لم يعلن أي نوع من الأوبئة<sup>1</sup>، بإضافة إلى الزيادة في الضرائب مثل: كان الشعور يمثل حتى سنة 1873 نسبة ما بين 13% و 14% من المدخول السنوي للفلاح، وهو تعسف<sup>2</sup>.

وعملت سياسة التفجير على التمييز العنصري الظلم، التضليل، العنف، التجهيل وامتنعت عن غرس بذور الحضارة فكانت وسيلة للتجهيل لإعاقة الجزائريين عن التقدم ومن أجل تواصل ودوام الثقافة الاستعمارية والتي انحصرت أهدافها في إنتاج المجتمع دون هوية، ودون تقليد، موروث ودون قاعدة وتوازن، وإنتاج أفراد غير مؤهلين إلا للاستعباد والرضوخ<sup>3</sup>.

## 2- سياسة النفي والتهجير:

النفي والتهجير القسري ظاهرة قديمة ارتبطت دائما وأبدا بالقوة والتسلط والقهر، كان ومزال الهدف منها إخضاع الآخر وطمس هويته، والتهجير القسري الذي سببه الاستعمار كان الأقصر والأشد

<sup>1</sup> - شارل روبر أجيرون، المرجع السابق، ص 693.

<sup>2</sup> - رمضان بوغدة، مصادرة الأراضي والضرائب والغرامات وأثرها على المجتمع الجزائري إبان الاحتلال الفرنسي خلال النصف الثاني من القرن 19، د ع، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2007، ص 364.

<sup>3</sup> - نادية زروق، سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر، 1900/1870، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 2007، ص 187.

عبر التاريخ، حيث عاش العالم صورة تحصى من الاستعمار، ومشروع استيطان الجزائر استدعى تهجير الجزائريين من أرضهم<sup>1</sup>.

وأخذت سياسة التهجير أو النفي والإبعاد أشكالاً عديدة يمكن ذكر بعضها في السياق التالي:

أ. عقوبة السجن والإبعاد:

ب. النفي المؤقت.

ت. النفي والأشغال الشاقة.

ث. النفي ونصف الحرية.

ج. والإبعاد النهائي.

ومضت السلطة الاستعمارية في تنفيذ مخططاته، فقد حالت الثوار إلى المحاكم أفراد وجماعات<sup>2</sup> وقامت بمصادرة الأراضي وحجز الممتلكات لصالحها، حيث قامت بحضر الأراضي الفلاحية والتي قدرت بـ 500 ألف هكتاراً ووزعتها على المستعمرين ثم أصدرت أحكام إعدام على كل من شارك في الثورة أو كانت له يد فيها<sup>3</sup> إلى جانب ذلك سجن كل من شك إدارة الاحتلال في حكمه للثورة دون تمييز بين الرجل والمرأة والمسن، ولقد طبقت السلطات الاستعمارية الفرنسية عدداً من الإجراءات جد قاسية ضد الثوار ثورة 1871م والتي تزعمها الباشا محمد المقراني<sup>4</sup>، والشيخ حداد<sup>5</sup> وشارك فيها عدد هائل من أفراد الشعب الجزائري يعدون بمئات الآلاف.

<sup>1</sup> - نعيمة فنزار، التهجير القسري للجزائريين إلى كاليدونيا الجديدة جريمة ضد الإنسانية، د ع، مجلة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، د س ن، ص 1.

<sup>2</sup> - بسام العسلي، محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية، ط3، دار النفائس، بيروت، 2010، ص 176.

<sup>3</sup> - أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، د ط، القاهرة، د س ن، ص 156.

<sup>4</sup> - محمد أحمد مقراني ينتمي إلى إحدى العائلات الكبيرة في شرق الجزائر، عينه السلطات الفرنسية 1853 باشا على منطقة مجانة توفي 1871، أنظر للمزيد: مزهور حسين الحاج، السياسة الأهلية للولاية العامة الجزائرية فيما بين سنتي 1871-1900، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 205.

<sup>5</sup> - محمد أمزيان الحداد الذي أنشأ الزاوية الرحمانية بمنطقة القبائل الصغرى، وكان الزعيم الروحي للثورة 1871، أنظر للمزيد: مزهور حسين الحاج، المرجع السابق، ص 206.

في سنة 1873 بالمحكمة العليا للجنایات بقسنطينة تم محاكمة القادة الكبار واستغرق ذلك 56 يوماً، حيث احتضنت قاعة المحكمة 600 شخص من متهمين وشهود، وعندما وصلت هذه الأحكام إلى رئيس الجمهورية الفرنسية للتصديق عليها يوم 19 أوت 1873م ثم تعديلها بالنفي الجمیع إلى مدينة نومية عاصمة جزيرة "كاليدونيا الجديدة" وبلغ المجاهدين الذين أبعدها إلى المنفى في كاليدونيا 104 جزائري<sup>1</sup>.

ومن جهة أخرى أدت عملية التهجير القسري والنفي والإبعاد لطبقة التجار التي كانت تعتبر طبقة غنية إلى تقليص الحركة التجارية التي كانت قائمة على البيع والشراء خاصة بعد هدم الدكاكين والمحلات والعمارات التي كانت عبارة عن أملاك خاصة لهذه الفئة، من أجل بناء مساحات وتوسيع الشوارع، ورفع الإيجار الذي أصبح في يد إدارة الاحتلال، وهكذا أخذ عدد الجزائريين يتناقص في العاصمة، على قدر ما كان الاستعمار ييسط نفوذه على سائر أنحاء البلاد<sup>2</sup>.

من جملة الأحكام التي أصدرت هو النفي خارج البلاد إلى كاليدونيا الجديدة، حيث حكم على الحداد فقد صدر الحكم يوم 19 أفريل 1873 بخمس سنوات سحبا انفرادي وقيد إلى سجن الكودية بقسنطينة وهناك قال بكلمته الشهيرة "إذا كان الفرنسيون أصدروا على الحكم بخمس سنوات فإن الله قدر لي خمسة أيام"، وحكم على ابنه الأكبر محمد بعشر سنوات انفرادي، ولكن ذلك استبدل بالنفي العادي خارج البلاد مدة خمس سنوات، أما سي عزيز فقد حكم عليه بالنفي العادي خارج البلاد.

أما بومرزاق فحكم عليه بالإعدام في 27 مارس 1873 ثم استبدل بالأشغال الشاقة المؤبدة<sup>3</sup> ثم النفي وأرسل إلى السجن في كاليدونيا الجديدة مع مجموعة من الجزائريين حيث نفي هناك قرابة 30 سنة<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - بسام العسلي، المرجع السابق، ص 177.

<sup>2</sup> - بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر (1830/1930) وانعكاساتها على المغرب العربي، د ط، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص 109.

<sup>3</sup> - عمار عمورة، المرجع السابق، ص 157.

<sup>4</sup> - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 148.

إلى أن وافته المنية هناك وشرعت فرنسا في نفي الثوار الجزائريين إلى كاليدونيا الجديدة بداية من 5 جوان 1874.

#### رابعاً-الوضع الإداري:

#### 1- التسيير الإداري لشؤون المسلمين (1871-1881 م):

#### أ-الإصلاحات الإدارية التي بادر بها الحاكم العام دوقيدون Degueyden:

كان الأميرال دوقيدون أول من تولى منصب الحاكم العام المدني رغم صفته العسكرية<sup>1</sup>، حيث قام بوضع مشروع "قانون بلدي"، يقترح نظام خاص لأجزاء الترابية التي لا تحتوي على عدد من السكان الأوربيين ولتسييرها وفق مقتضيات القانون العام حيث حرص على طمأنة الأوربيين بقوله: "فور بلوغ عدد السكان الأوربيين في منطقة ما، مئة ناخب" على الأقل فسوف تنشأ فيها بلدية مكتملة الوظائف، ثم استدرك المشروع ذلك في مادته 3. احتفظ المسلمون بحقهم في التمثيل ولكن من طرف الأعيان يتم اختيارهم بطريقة إدارية. حصيلة الأمر أن هذا المشروع لم يبدع شيئاً جديداً عدا تكرار التمييز الموجود بين البلديات المختلطة والبلديات المكتملة للوظائف مع وضع قيود جديدة لهذه الأخيرة، وتميز المشروع هو كونه وضع بعض الحواجز ضد المد الجارف الرامي إلى إلحاق الدواوير بالبلديات، أدخل دوقيدون بعض التصحيحات على مشروعه أواخر سنة 1871 تحت مشروع قانون يحدد سير الإدارة العامة<sup>2</sup> اكتمالا للتنظيم البلدي فهو يرى أن البلدية المكتملة الوظائف يجب أن تضم مئة ساكن فرنسي على الأقل، والبلدية المختلطة 250 ساكن فرنسي مع عدد أقصاه 500 ساكن غير أنه تم رفضه نتيجة لعدم توافقه مع مطالب المستوطنين فلم تجد الحكومة ولا المجلس التشريعي ضرورة لطرحه للنظر مما جعل

<sup>1</sup> - بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر (1830/1989)، ج1، د ط، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 227.

<sup>2</sup> - شارل روبر أجيرون، المرجع السابق، ص 271، ص 273.



Degueyden يرفض إلى تأسيس جديد لبلدية كاملة الصلاحيات لغياب قانون مرجعي يسمح له بذلك.

حيث عرض الحاكم العام فكرة تتمثل في تشكيل وحدات إقليمية أصغر من المقاطعات والدوائر يعين على رأسهم ضابط في المكتب العربي مع إحداث تغيير في تسمية هذه المؤسسات.

فقرر دوقيدون الإبقاء على جميع ضباط المكاتب العربية في مناصبهم إلى حين صدور تعيينات جديدة لن يتردد في إزالة أكبر قدر من الوسطاء الأهالي "لكي لا تدوم الجنسية الأهلية" حيث أكد ذلك مشروع البلدي، في أوت 1871 على استخلاف النائب الأهلي بنائب فرنسي مختص، وإزالة كل القياد والشيوخ والأمناء في المناطق العسكرية<sup>1</sup>.

وبهذه الكيفية حقق المستوطنون أهدافهم السياسية، وأحكموا سيطرتهم الكاملة على البلاد والأهالي وحولوا الجزائر إلى جمهورية فرنسية صغيرة لهم وحدهم، كما ساندهم الأدميرال دي غيدون والذي وسع المنطقة المدينة إلى 31250 كلم<sup>22</sup>.

كما لجأ ديقيدون إلى إسناد إدارة بلديات الأهالي إلى الجنرالات وقادة الأقسام ولم تكن المكاتب العربية في أداء وظائفها الإدارية بل وفرض احترام السلم القيادي تحت تسمية مختلفة كما أرغم دي قيدون بالاعتراف للعسكر جميع حقوقهم في التسيير للممارسة صلاحيتهم السابقة تحت غطاء نظام الأهالي، كما طالب بإنشاء أكبر عدد من المناطق التي تمارس فيها العدالة الابتدائية وتوسيع صلاحياته حيث استحدث سنة 1872، 25 منصب قضائي جديد للتضاعف الدوائر القضائية السلمية نظرا لعدم منح سلطة فرض الانضباط الإداريين المدنيين أما قطاع العدالة الخاصة بالحقوق العامة الذي ينبسط على جميع المناطق المدينة والقبائل المحاذية أما المسلمون الجزائريون في نفس الدوائر الإقليمية فبقوا مرتبطين

<sup>1</sup> - شارل روبر أجيرون، المرجع السابق، ص ص 271، 278.

<sup>2</sup> - يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 28.

بصلاحيات قاضي السلم وتابعين للسلطة العسكرية التي حافظت على صلاحياتها القضائية كما واصلت المجالس الحربية ولجان الانضباط أداء مهامهم واستمر الضباط الإداريون بالاحتفاظ سلطة حرية التقدير المعترف بها للمكاتب العربية ورغم الكثير من العراقيل، حلت دون قيامها بالتحقيقات الضرورية فتم الحكم بعد جدوى الإصلاح الإقليمي وراحت كل مشاريع دي قيودون ضحية ذلك نتيجة لمعارضة العسكر وعدم توفر الوسائل الكافية لتجسيسها<sup>1</sup>.

### ب-التسيير الإداري للمسلمين أثناء عهده الحاكم العام Chanzy (1873/1879م):

كان المستوطنون ينتظرون الشيء من حيرة والترقب، مقدم الجنرال شانزي الضابط الذي سبق ذكره أن حارب في الجزائر من أصبح "جنرالا جمهوري" وانتخب نائبا وترأس كتلة الوسط اليساري في المجلس<sup>2</sup>.

استغرق خمسة أشهر في فهم مجريات الأمور بالجزائر وعمل على إنهاء حالة التداخل بين صلاحيات المدنيين والعسكريين والعودة إلى النمط التقليدي السابق الذي يحصر ممارسة السلطة في منطقتين متميزتين مدنية وعسكرية والتصدي لإعادة تنظيم الإدارة المدنية جذريا وإعادة المناطق التي فصلت على السلطة العسكرية وأعلن للمجلس الأعلى في جلسة 3 ديسمبر 1873 بأنه "لا ينبغي إدخال النظام المدني إلا في المناطق التي يمكن أن يتحقق فيها ذلك بالتمام". ومع رفض تعيين موظفين مدنيين معززين بسلطة "حرية التقدير" وقد سهل قرار 11 ديسمبر 1873 له بالتراجع عن كل التحويلات الإقليمية التي قام بها لصالح السلطة المدنية منذ 24 ديسمبر 1870 مرورا بالقرارات المتعلقة بالدوائر الإقليمية فرخص له بوضع تلك المناطق بصفة انتقالية في مجال القيادة العسكرية حيث كان يتمتع بمطلق التفويض في إعادة التغيير النظام الإداري<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - شارل روبيير أجيرون، المرجع السابق، ص 279، ص 280.

<sup>2</sup> - شارل روبيير أجيرون، المرجع السابق، ص 281.

<sup>3</sup> - المرجع سبق ذكره، ص 281.

كما وقف بوضوح إلى جهة أنصار الإدماج والإدارة المدنية حيث شرع ابتداءً من 1874 في توسيع المناطق تدريجياً بوتيرة سريعة واستمر بها في انتهاج تلك السياسة طيلة عهده، كما عمل على مضاعفة عدد البلديات عن طريق إلحاق دواوير إلى بلديات ذات دخل محدود لتصبح ذات فائض في الميزانية، كما شهدت البلديات كاملة الصلاحيات انتشار واسع في عهده إنشاء بلديات مختلطة واسعة جداً، وتأسيس مجتمعات دواوير جديدة وضعت تحت السلطة المدنية أما في المناطق العسكرية فقد وقف إلى جانب المكاتب العربية وجردهم من الصلاحيات القضائية والإدارية التي أثقلت كاملهم، صياغة مضامين المراسيم الخاصة المتعلقة "بشؤون الأهالي" إعادة تنظيم بلاد القبائل الكبرى إدارياً لتخفيف عبء على المكتب العربي، ومراعاة حساسية النواب المنتخبين تجاه السلطة العسكرية، إلغاء البلديات الإقطاعية واستبدالها بالبلديات الأهلية يسيرها نائب مدني وتم تعميمها سنة 1875 في مختلف مناطق الحكم العسكري<sup>1</sup>.

حيث زاد من عدد البلديات التي يحكمها الأوروبيون من 126 بلدية مدنية في سنة 1873 إلى 176 بلدية في سنة 1879<sup>2</sup> ووسع من المنطقة المدنية وواصلها إلى 48650 هكتارا وبني 1236 قرية استيطانية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - شارل روبر أجيرون، المرجع نفسه، ص 282.

<sup>2</sup> - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 178.

<sup>3</sup> - يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص 28، ص 29.

## ج- توسيع المناطق المدنية أثناء عهدة الحاكم العام (1881/1879) Alberte Grevy:

بعد أن حددت مهامه كحاكم العام، بادر الإعلان 28 أفريل 1879 بأن ساعة الاستيحاء للمطالب الجزائرية المشروعة قد حانت وبأنه يرغب في إقامة نظام مدني يجعل الفرنسيين العاديين يشعرون أنهم في بلدهم وبين ذويهم، تم توسيع المناطق المدنية بواسطة قرارات ومواسيم 25 أوت 1880 فبلغت مساحتها أزيد من مليوني هكتارا وضمت 466000 ساكن، ثم بلغت تلك المساحة، بفضل القرارات 1 ديسمبر 1880، 1847689 هكتارا تضم 326000 ساكن، من المؤكد أن 14 بلدية مختلطة قد أنشئت في نهاية السنة 1880، أثناء سنة 1881 بقطع النظر عن 5 حالات إلغاء أو إدماج، بينما تمت ترقية 12 نوع بلدي إلى بلديات مكتملة الوظائف<sup>1</sup>.

وفي نهاية سنة 1881 كانت مناطق الحكم المدني موزعة بين 196 بلدية مكتملة الوظائف و77 بلدية مختلطة، وكانت البلدية المختلطة تبدو في شكل دائرة إدارية، فعمل على إلغاء القسم الأكبر من الإدارية العسكرية وأخضع منطقة التل بحرة قلم إلى سلطة المحافظين ورؤساء البلديات الأوربيين، ولم يبقى تحت سلطة العسكرية إلى حوالي نصف مليون نسمة وفي عام 1881 وصل عدد البلديات الكاملة إلى 196 بلدية وإلى 209 عام 1884 يوم 15 مارس 1879 جاء ألبير قريفي كحاكم مدني وكان أول قرار له هو منح الحكم المطلق الأوربيين في الجزائر بحيث يشعرون كأنهم في بلدهم (فرنسا) . و تحقيق لرغبات المستوطنين الأوربيين وقد اشتهر بتصريحه عند توليه الحكم في الجزائر: "الجزائر ليست مجرد مستعمرة بل هي امتداد لفرنسا والهدف هو الإدماج"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - شارل روبر أجيرون، المرجع السابق، ص 301-306.

<sup>2</sup> - حياة سيدي صالح، المرجع السابق، ص 82.

# الفصل الأول:

لويس تيرمان

## الفصل الأول: لويس تيرمان

أولاً: التعريف بشخصية الحاكم العام لويس تيرمان.

ثانياً: استراتيجية حكمه.

1- القوانين التي اعتمد عليها.

أ. قانون الأهالي أو "الأنديجينا".

ب. قانون الحالة المدنية.

2- الاعتماد على آليات التأديب.

أ. أسلوب القمع والحجز.

ب. تشريع المخالفات والعقوبات.

لقد انصبت جهود الساسة في باريس في بداية الحكم المدني على إقامة جزائر فرنسية انقراض الجزائر المسلمة على المدى المتوسط والبعيد.

ففي الفترة ما بين (1879-1881) تولى Alberte grevy منصب الحاكم العام، ثم تلاه في الفترة ما بين (1881-1891) لويس تيرمان، وهذا الأخير حكم حوالي 10 سنوات والذي لقب بحاكم العالم، وانتهج استراتيجية خاصة به خلال هذه الفترة.

### أولاً: التعريف بشخصية الحاكم العام لويس تيرمان

لويس تيرمان من مواليد 29 جويلية 1837 بميزيار Mézières (فرنسا)، متحصل على شهادة دكتوراه في الحقوق تقلد عدة مناصب سياسية وعسكرية، منها عضو محافظة ميزيار سنة 1863، عضو في وزارة الدفاع الوطنية والفرنسية عام 1870<sup>1</sup>، وعينه رئيس حكومة الفرنسية قمبيطاً<sup>2</sup> كمستشار دولة، وبسبب حنكته الإدارية عينه رئيس الجمهورية الفرنسية جيل جيريفي<sup>3</sup> حاكماً عام للجزائر بمرسوم مؤرخ في 26 نوفمبر 1881م.

تم تعيين تيرمان كوالي عام للجزائر وهو الرجل الثاني في الحكم المدني بالجزائر، ففي عهده صدور مرسوم 26 أوت 1881 الذي وضع مصالح المستعمرة الجزائرية تحت وصاية الوزراء بباريس مباشرة كالإدارة العامة والشؤون الإسلامية والضرائب وغيرها، مما يعني أن هذا النظام هو قمة سياسة الإدماج، ويعاض الوالي في هذا النظام مجلس على شكل هيئة استشارية.

<sup>1</sup> - رضوان شافو، الاحتلال الفرنسي لمنطقة ورقلة وضواحيها، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع2، الوادي، ديسمبر 2011، ص 91.

<sup>2</sup> - تولى الحكم بعد الانقلاب على الحكم الإمبراطوري في 1870 وبقي إلى أن توفي الأحد 21 ديسمبر 1883 للمزيد أنظر: حياة سيدي صالح، المرجع السابق، ص 143.

<sup>3</sup> - حاكم عام ما بين 1881/1879 وهو أخ رئيس الجمهورية الفرنسية، كان نائب لجنة الميزانية في البرلمانية للمزيد أنظر: عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 178.

وأما مرسوم 13 ماي 1882، فقد سمح للوزراء التدخل في شؤون حكومة الجزائر عن طريق سن التعليمات لتحديد المصاريف لمختلف الهيئات<sup>1</sup>.

أهم الإنجازات الأساسية الكبرى لتيرمان تمثلت فيما يلي:

- السكان والتأسيس المراكز الاستيطانية.
- إنجاز منظومة سجل الحالة المدنية الجزائرية.
- مكافحة كافة الفيلوكيسرا والجراد والإنجازات المقدمة لصالح الزراعة.
- تنظيم وتنمية القطاع الغابي مع الاهتمام بالتشجير.
- إنجازات الأشغال العمومية الكبرى.
- إخضاع الثورات في قطاع الجنوب الوهراني في إطار العمليات العسكرية (ثورة بوعمامة 1908/1838)، (ثورة أولاد سيدي الشيخ 1867/1864)<sup>2</sup>.

عرف في عهد تيرمان بعهد الإلحاق بدل الإدماج، وفيه اشتد الظلم في حق الجزائريين، وظهر ذلك في زيارة قوة قانون الأهالي، وإنشاء قانون الحالة المدنية وانتزاع من القضاة المسلمين ما بقي لهم من الصلاحيات<sup>3</sup>.

كان عهده مظلماً شهد استبداداً وقمعاً قاسياً تمثلت سياسته في إرضاء الكولون وفتح لهم المجالس البرلمانية واغتصبوا الأراضي<sup>4</sup>. وكتبت "المجلة الجزائرية التونسية" ( la revue algérienne et tunésienne) عن رحيل تيرمان (Tirman)، ففي العدد السادس كتبت السيد تيرمان سيرحل

<sup>1</sup> - حنفي هلايلي، دراسات إفريقية جديدة، ط1، مخبر البحوث والدراسات الاستشرافية في حضارة الغرب الإسلامي، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر السداسي الثاني، 2020، ص 228.

<sup>2</sup> - حنفي هلايلي، المرجع السابق، ص 226، ص 227.

<sup>3</sup> - حياة سيدي صالح، المرجع السابق، ص 84.

<sup>4</sup> - شارل روبر أجرون، المرجع السابق، ص 444.



على ما يبدو بسبب الميزانية الخاصة (الخمسون مليون) التي كان يعلق عليها آمالا كبيرة، وفي العدد الثامن كتبت مقالين جاء في الأولى: "إن هزيمة السيد تيرمان هي هزيمتنا، ففي فرنسا ترتفع أصواتا (البرلمان) نذكر بأننا نكلف للوطن الأم ميزانية ضخمة، لذلك لا بد أن ندفع الضرائب، أما بالنسبة للأهالي فيقول هؤلاء بأننا نخومهم ونقهرهم وأننا نقف في وجه حبهم لفرنسا..." وفي نفس العدد وتحت عنوان رحيل تيرمان (le départ de M. Tirmane) كتبت المجلة "إن استقالة السيد تيرمان ورحيله كان سبب رفض المصادقة على الميزانية الخاصة (50 مليون)، وكذا نتيجة الأحكام المسبقة التي ترسخت في أذهان البعض في باريس (النواب)، والتي يصعب مقاومتها في ظل ضعف تمثيلنا داخل البرلمان أمام قوة نواب أمثال بوليان وميرميالكس، وأمام العاصفة التي تسيطر على الفرنسيين أمام دموع وشكاوي الأهالي<sup>1</sup> وتمت خلال هذه المرحلة استقالة "لويس تيرمان" louis tirman " 1891 م نتيجة ضغط النواب.

اهتم تيرمان بالقطاع الغابي وأولى له العناية الكبرى ضمن مشاريع سياسة التشجير، ففي إرسالية مؤرخ في 7 أبريل 1884 وجهها إلى محافظي الغابات في مقاطعات الجزائر بتوسيع شبكة التشجير حتى تخوم الصحراء، كما سمح له مرسوم 24 ديسمبر 1886 بتفويض من وزير الزراعة بتعيين مختلف الكوادر المشرفة على القطاع الغابي، وأما بخصوص قطاع الأشغال العمومية فكانت من اهتماماته الاستراتيجية، إلى جانب توسيع وتجهيز الموانئ الجزائرية، وتوسيع شبكة الطرق وتعبيدها، وربط مختلف المناطق التلية بالهضاب بواسطة خطوط السكة الحديدية، وإنشاء القناطر والجسور، وإعطاء أهمية بالغة لقطاع المناجم<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - حياة سيدي صالح، المرجع السابق، ص 161، ص 162.

<sup>2</sup> - حنفي هلايلي، المرجع السابق، ص 234.

وتم تعيين "جول كامبون"<sup>1</sup> "jules combon" خلفا له في 18 أبريل 1891<sup>2</sup>، وتوفي بفرنسا في 2 أوت 1899<sup>3</sup>.

ثانيا: استراتيجية حكمه

بعد تولي الحاكم العام لويس تيرمان منصب الحاكم العام 1881، عمد تيرمان إلى وضع استراتيجية خاصة له في إدارة الجزائر والتي ساعدته كثيرا في ضبط البلاد وإدارتها وتنظيم شؤونها حيث أنه استفاد من تجارب الحكام السابقين واقتدى بهم وطبق بعض من قوانين التي اعتمدها سابقا، وذلك في سبيل الحفاظ على السيطرة عليها والمحافظة على الأمن الداخلي للبلاد وفيما يلي سنتناول أهم القوانين والأساليب التي اعتمدها:

1-القوانين التي اعتمد عليها:

من بين القوانين التي عمد الحاكم العام لويس تيرمان على تطبيقها نجد:

أ-قانون الأهالي أو "الأنديجينا":

كانت بداية السبعينات من القرن التاسع عشر، فترة استقرار وانتصار المعمرين الذين تحكموا في آليات إدارة الجزائريين، وأسست المراسيم الأخير البوادر الأولى لترسيم قانون جديد<sup>4</sup> الذي أصدر يوم 28 جوان 1881 ما عرف بقوانين الأهالي أو الأنديجينا les codes de l'indignat وهي عبارة عن

<sup>1</sup> - جول كامبون (jules combon) (1845-1935): سياسي فرنسي للجزائر خلال الفترة بين 1891-1897. للمزيد أنظر: صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830-1930)، أطروحة مقدم لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2003/2004، ص 204.

<sup>2</sup> - شارل روبر أجيرون ، المرجع السابق، ص 802.

<sup>3</sup> - حنفي هلايلي، المرجع السابق، ص 227.

<sup>4</sup> - محمد بليل، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين (1881-1914)، دراسة نماذج من التشريعات وتطبيقاتها على الجزائريين بالقطاع الوهراني (عمالة وهران)، دار ستحقاق الدين للكتاب، الجزائر، 2013، ص 205.

سلسلة من العقوبات الجزية لا صلة لها بالقانون العام، حدد هذا القانون منها 41 مخالفة خاصة بالأهالي في نفس العام وحفضت إلى 21 مخالفة عام 1891، واستكملت شكلها النهائي في ديسمبر 1897، واستعمرت الإدارة الاستعمارية في تطويرها وتجديدها حسب الظروف والأحوال تم إلغاؤها نظريا عام 1830 ولكن العمل استمر بهاته قيام ثورة الأولى نوفمبر 1954<sup>1</sup>.

تم تدعيمه في عهد الرئيس جول فيري في 28 جوان 1881 وهو بمثابة إرقاء عنصري جعل من الجزائريين عبيدا لا يتمتعون من خلالها بأبسط الحقوق السياسية والمدنية، يخول بموجبه للسلطات الحاكمة في الولايات والبلديات توقع العقوبات على الجزائريين ومصادرة ممتلكاته دون محاكم من أجل المحافظة على النظام الاستعماري<sup>2</sup>.

تتمثل أحكام الأنديجينا على أربعة أصناف من السلطات:

1. سلطة الوالي العام الفرنسي: تقوم على توقيع العقوبات على الأهالي دون محاكمة.
  2. سلطة المسؤولين الإداريين: تقوم بسجن الأفراد ومصادرة ممتلكاتهم.
  3. سلطة المديرية ذات الصلاحيات مطلقة وسلطة قضاة الصلح: تقوم بسجن الأفراد ومصادرة ممتلكاتهم.
  4. سلطة المحاكم الجزية: مختصة بالمسلمين<sup>3</sup>.
- وبفضل هذه القوانين:

- حول الحاكم العام سلطة توقيع العقوبات الصارمة على الأهالي دون محاكمة بدعوة حفظ الأمن وذلك بالسجن.

<sup>1</sup> - يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص 38.

<sup>2</sup> - عمار عمورة، المرجع السابق، ص 129.

<sup>3</sup> - صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1830-1925)، مديرية النشر بجامعة قلمة، 2010، ص 165، ص 166.

- حولت السلطات الإدارية حق سجن الأشخاص ومصادرة أملاكهم دون صدور حكم قضائي بذلك.
- تم توسيع سلطات الحكم الصلح، وخول شيوخ البلديات حق مقاضاة الأهالي في حالة عدم وجود القاضي.
- يشرع مبدأ المسؤولية الجماعية عند الحصول أي حادث في مكان تطبيق العقوبات الجماعية كذلك.
- شرع منع الأهالي من التنقل بين الأقاليم والمناطق دون رخصة أو إذن من إدارة الشرطة<sup>1</sup>.  
من المخالفات التي يعاقب عليها الأهالي:
  1. كلام ضد فرنسا والحكومة.
  2. رفض أو عدم امتثال لخدمة دراسة أو رقابة.
  3. رفض الأعوان المساعدين توفير الأغذية والنقل الموظفين.
  4. عدم تطبيق الأوامر الواردة في نص القوانين 26 جويلية 1873 و 28 أفريل 1877 و 23 مارس 1882<sup>2</sup>.
  5. التهاون في تسجيل المواليد والوفيات واللقب العائلي وهي ذريعة فقط لأنهم لا يرفضون ذلك وإنما توضع أمامهم العراقيل قصدا.
  6. عدم احترام القرارات الإدارية المتعلقة بتقسيم الأراضي المشاعة.
  7. التأخر في دفع الضرائب والغرامات، وأموال السلطات البلدية.
  8. أخذ حيوانات إلى السوق دون شهادة من البلدية بأوصافها وصاحبها<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص 38.

<sup>2</sup> - محفوظ قداش، جزائر جزائريين تاريخ الجزائر (1830/1954)، تر: محمد المغربي، د ط، منشورات ANEB، دم، 2008، ص 242.

<sup>3</sup> - يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص 38.

9. الرفض الحراسة الليلية.

10. الاجتماع بدون ترخيص (حتى من أجل الحج والمناسبات الاجتماعية)<sup>1</sup>.

11. إيواء أي شخص أجنبي يتحرك بدون رخصة في أماكن محظورة.

12. الذهاب من البلدية دون إنذار، التنقل من الإقامة بدون جواز السفر.

13. رفض القيام أمام الشرطة<sup>2</sup>.

14. منع جمع الخشب من الغابات.

15. عدم التجول خارج الدوار بدون رخصة.

16. فرض عقوبات جماعية على المخالفات الفردية.

17. وضع أي شخص مشكوك فيه تحت الإقامة الجبرية<sup>3</sup>.

➤ الانعكاسات قانون الأهالي على الواقع الجزائريين:

القضاء الزجري هو جملة الأنظمة والقوانين الرهيبة الجائرة التي يطلق عليها اسم قوانين الأنديجينا، والتي ضيقت الخناق على هذه الأمة وأخمدت أنفاسها وجعلتها تعيش في جو مظلم وحالة ضغط يصعب تصورها، وقلما يستطيع العقل تصديقها وقد كانت أحكام الأنديجينا تشمل أربعة أصناف<sup>4</sup>. لقد طبقت سلطات الاحتلال هذه الصلاحيات القهرية في ظل ما يسمى بالنظام العسكري أي قبل عام 1870، بواسطة هيئات سميت بلجان التأديب، وبتوسع دائرة الحكم المدني التي أصبح يشمل مناطق شمال البلاد، عمدت السلطات الجديدة إلى التزويد بنفس الصلاحيات القهرية التي كانت للعسكريين في ظل النظام

<sup>1</sup> - أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية (1900-1930)، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص 88.

<sup>2</sup> - صالح عباد، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر (1870-1900)، د م ج، الجزائر، 1984، ص 85.

<sup>3</sup> - عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962، ج 1، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص 263.

<sup>4</sup> - أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 325.

السابق<sup>1</sup>، وبالإضافة إلى سياسة التعسف المسلطة على الجزائر من طرف الرؤساء البلديات الأوربيين والقياد والمتصرفين الإداريين، فقد قام الأوربيون بإنهاء العمل بالقوانين الجزائرية وإحلال القوانين الفرنسية محل قوانين الشريعة الإسلامية<sup>2</sup>.

سهرت فرنسا لأجل ذلك، المقصود بهذا ضمان الأمن في الجهات الموجودين فيها وذلك بفرض غرامة حربية تفوق ثمان أو عشر أو اثني عشر مبلغ الغرامة السنوية وكذلك عن طريق انتزاع نصف مساحات أراضي الجزائريين بالحجز والمصادرة قصد استحلاب الأوربيين وتوطينهم في مستثمرات تمنح لهم مجاناً<sup>3</sup>، تمثله مختلف الضرائب عن عبء حقيقي إن ما تم التصريح به علنا، هو أن الأهالي كان يساهم بمعدل 2 فرنك في البلدية التي تم ربطه بها، غير أن هذا الرقم أدنى بكثير من الواقع حين تتحدث الحسابات المنتقاة من الإحصائيات 13 فرنك كمعدل لما يقدمه كل فرد مسلم من رسم بلدي.

كانت الضرائب التي يدفعها الأهالي، تسمح للبلديات الأوربية بصرف الأموال وتبديدها بشكل لم يكن معهودا في فرنسا<sup>4</sup>.

وكان الغرض من قانون الأنديجينا هو القضاء الفوري على بدور أية مقاومة يمكن أن تخطر على بال الجزائريين ضد الوجود الاستعماري في بلادهم، ولقد وصف المؤرخ الفرنسي أجيرون (Ageron) هذا القانون: "بأنه يمثل القوانين التي كانت تطبق على الأرقاء في جزر الأنتيل (AnTilles)"، ولم يبلغ هذا القانون وجميع القوانين الاستثنائية المطبقة على الجزائريين إلا بالمرسوم الممضي يوم 7 مارس 1944 من طرف الجنرال ديغول<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - جمال فنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني المجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1994، ص 174.

<sup>2</sup> - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 174.

<sup>3</sup> - شارل روبر أجيرون، المرجع السابق، ص 104.

<sup>4</sup> - شارل روبر أجيرون، المرجع السابق، ص 356.

<sup>5</sup> - عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ ج 1، المرجع السابق، ص 263.

### ب- قانون الحالة المدنية:

أول وأهم قانون مس تنظيم الحياة الإدارية والمدنية لسكان الجزائر، وفق التنظيم الإداري الأسري المعمول به في فرنسا، وبحيث أجبر الأهالي على امتلاك بطاقة هوية نفرق به "المادة 06" وتحدد هويته وتساهل مراقبته<sup>1</sup>. وصوت البرلمان الفرنسي على قانون بتأسيس الحالة المدنية بالجزائر وهو ما عرف بنظام الألقاب وتحويلها من ثلاثية إلى ثنائية، فغاياته الرئيسية كانت تسهيل عملية تجريد الجزائريين من أراضيهم<sup>2</sup>. يشمل القانون على فصلين هامين:

- **الفصل الأول:** يضم خمسة عشر مادة حدد فيه كيفية اتخاذ ألقاب الأهلية للجزائريين وتدوينها في سجلات خاصة تسمى السجل الأصلي *registres matrice*.
- **الفصل الثاني:** يضم ثمانية مواد متعلقة بوثائق الحالة المدنية الازدياد والزواج والوفاة وتدوينها في سجلات الحالة المدنية<sup>3</sup> *Registres d'état civil*.

عند الانتهاء من أعمال تأسيس الحالة المدنية ويتم المصادقة عليها من طرف السلطات الإدارية المختصة فإن استعمال اللقب يصرح (ضروري) إجباري متعلق بالشخص مدى حياته ولا يمكن العدول عنه أو استبداله<sup>4</sup>.

في نفس الوقت يتم تشكيل سجل أسماء يتم من خلاله إعطاء بطاقة هوية لكل الأهالي يقوم محافظو الحالة المدنية بإشهار العملية في جريدة المبرشر لمدة شهر، ثم بعد ذلك يرسلها إلى الحاكم العام الذي يعلم مجلس الحكومة وتعطى بطاقات التعريف بالموازاة مع تشكيل أسماء من قبل رؤساء إداريين

<sup>1</sup> - فاتح زباني، الواقع الاجتماعي والثقافي للمستوطنين الأروبيين (1871-1995) و أثره على الأهالي المسلمين، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ و علم الآثار، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2021/2020، ص147.

<sup>2</sup> - فؤاد عزوز، التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائرية خلال فترة الحكم المدني (1870/1900)، مدارات تاريخية-دورية دولية محكمة ربع سنوية، مج1، ع خ، الجزائر، أبريل 2009، ص 301.

<sup>3</sup> - سماح بلعيد، محمد علي مساعد، الهوية الجزائرية جراء قانون الألقاب العائلية، 1882، دراسة في الخلفيات القانونية والتاريخية لتطبيقه -، مجلة دراسات اجتماعية- مركز البحث في العلوم الاسلامية والحضارة، ع1، الأغواط، ديسمبر، 2017، ص 83.

<sup>4</sup> - journal officiel de la république française N°82, Vendredi 24 mars 1882, p1601.

ويكتب على بطاقة التعريف بالعربي والفرنسي رقم السجل وخلف البطاقة الاسم القديم للشخص وكنيته ونسبه، وسيصبح استعمال الأسماء العائلية إجباري ومخالفة ذلك تعتبر من الإجراءات التي يعاقب عليها قانون الأهالي ويمنع على ضباط الحالة المدنية إعطاء أسماء مخالفة التي أعطيت للأشخاص، ثم يصبح على كل جزائري بعد ذلك التصريح بمولده ووفاته وزواجه وطلاقه لدى رئيس البلدية<sup>1</sup>.

### 1- أهداف فرض قانون الحالة المدنية:

وقد اتضحت لنا الأهداف الرئيسية للقانون خلال موافقة الحاكم العام تيرمان على أعمال العمال الثلاثة أثناء الإعداد والتحضير لسن القانون، حيث شدد على أهمية تطبيق الوضع النسبي، لأن شروط تطبيق الملكية العقارية تطلبت من الإدارة الفرنسية إيجاد حل لها من خلال تطبيق قانون الحالة المدنية الأخير بفضله ستمكن من تحقيق العديد من الأهداف والغايات.

### أ- تفكيك المجتمع القبلي:

قانون الحالة المدنية الفرنسي هو جزء من سياسة الدمج الاستعماري التي تهدف إلى دمج الجزائريين من خلال تفكيك البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري، الذي كان قبل الاحتلال الفرنسي وحدة متماسكة، تشكل الأسرة فيها كتلة واحدة موحدة بين الأفراد، والتي يجعل من الصعب على فرنسا السيطرة أو التغلب على خططها الاستعمارية على المجتمع الجزائري<sup>2</sup>.

أما فيما يخص العائلة فقد لحقتها بعض التعديلات عليها حيث تم منح السكان الحالة المدنية وإجبار الجميع على تبني ألقاب عائلية وفق قانون 1882 فهذه المعايير زعزعت بقوة المجموعة العائلية

<sup>1</sup> - ibid, p1601.

<sup>2</sup> - سماح بلعيد ومحمد علي مساعد، المرجع السابق، ص 93.



وحررت الفرد وهو ما نلمحه في قول الحاكم العام تيرمان " نحن لا نواجه مجتمعنا ولكن غبار رجال حيث تم إخضاع كل الجزائريين تقريبا من قبل الإدارة الفرنسية لقوانينها"<sup>1</sup>.

كما يندرج قانون الحالة المدنية الصادر في 23 مارس 1882 في إطار القضاء على الهوية الإسلامية بقطع جذور المجتمع وقطع العلاقات مع الماضي الإسلامي، يمنح الألقاب على الطريقة الأوربية وهي الألقاب تبعدهم عن أصولهم وتنسيبهم ماضيهم وانتمائهم وتفصلهم عن بعضهم في الدم والنسب وذلك عن طريق تفكيك بني المجتمع القبلي الجزائري وتحرير الفرد من سلطة الجماعة<sup>2</sup>.

### ب- تسجيل عملية الإحصاء:

تعتبر عملية الإحصاء من الطرق الرئيسية التي مكنت الإدارة الفرنسية من معرفة سكان الجزائر وحساب المعدلات الديمغرافية المهمة لهم، مثل: معرفة معدل المواليد والوفيات، لم تتم برمجة هذه العملية في الماضي، لكن الإدارة كان تحسب السكان وفق لمعدلات تقريبية.

استحدثت الإدارة الفرنسية نظام الحالة المدنية لأنه سيوصلها إلى معرفة دقيقة للإحصائيات المتعلقة بعقود الحالة المدنية خاصة معرفة السكان من حيث الجنس والأعمار وأحيانا أخرى الأصل الحضري أو الريفي، لقد وسع قانون 23 مارس 1882 العملية لتشمل سكان الجزائر (المسلمين والأوروبيين) في شمال الجزائر وكان عليهم إعلان حالتهم المدنية، وشملت عملية الإحصاء منطقة الحل  $3/2$  من السكان الجزائر، ولم تتسع إلا بعد 1894 والصحراء سنة 1901، لم تتمكن الإدارة من تسجيلهم إلا بعد عام

<sup>1</sup> - يسمينة زمولي، الألقاب العائلية في الجزائر من خلال قانون الحالة المدنية أواخر القرن التاسع عشر (1900/1870)، قسنطينة نموذجاً، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص 39، ص 40.

<sup>2</sup> - نادية زروق، سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في شمال إفريقيا الجزائر أنموذجاً (1900/1870)، مذكرة لنيل درجة الماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2010/2011، ص 86.

1952، وعندما وضعت حالة مدينة متنقلة<sup>1</sup>. تعتبر عملية الإحصاء مهمة للحالة المدنية، حيث ستمكن الإدارة الفرنسية من فهم متغيرات المجتمع الجزائري، وتهدف من خلال عملية الإحصاء إلى:

- إبادة الشعب الجزائري ليخلو الجو للعنصر الأوربي.
- طرد الجزائريين من أراضيهم والاستحواذ على الأراضي الفلاحية الخصبة.
- إدماج العنصر الجزائري وذوبانه في الثقافة الفرنسية من خلال سياسة التحنيس<sup>2</sup>.

### 2-الانعكاسات الناجمة عن تطبيق القانون:

يتجلى قانون الحالة المدنية الذي فرضته فرنسا في الجزائر خلال القرن التاسع عشر من خلال قانون 23 مارس 1882 في حقيقة أنه أدخل العديد من التغيرات والتحويلات في بنية المجتمع الجزائري، مما أثر عليه اجتماعيا واقتصاديا وبقيت بقاياه قائمة إلى هذا اليوم.

### أ-الآثار الاجتماعية:

ومن الآثار الاجتماعية التي لحقت بالمجتمع الجزائري نتيجة نظام الحالة المدنية قضية مهمة للغاية وهي قضية الألقاب التي منحت للجزائريين. فحسبما تنص عليه المادة الخامسة من قانون 23 مارس 1882 في أن صاحب الحق له الحرية في اختيار اللقب الذي يراه مناسب<sup>3</sup>، إلا أن تقارير المحافظين أكدت على أن المحافظين اضطروا جميعا حلوا إلى وضع الألقاب بأنفسهم نظرا لعدم إكتراث الأهالي الجزائريين باختبار بذلك الحق وإن كان فيه إهانة وسب لأصحابه بطبيعة الحال ما كان الجزائريون ليرضوا عليهم أسماء من هذا النوع غير أن السبب يعود بدون شك، إلى كون المعنيين لا يرغبون في لفت النظر إليهم أولان الآجال انقضت فيتطلب الأمر التوجه إلى المحاكم مع دفع مصاريف باهظة ورغم حصولهم

<sup>1</sup> - سماح بلعيد، محمد علي مساعد،. المرجع السابق، ص 96.

<sup>2</sup> - سماح بلعيد ومحمد علي مساعد، المرجع السابق، ص 97.

<sup>3</sup> - journal officiel de la république française, opcit, p 1601.

على تلك "الأسماء الجديدة" (التي تسمى في مناطق الشرق النكوة وفي الغرب النعمة) سوى للاستعمالات الإدارية وواصلوا تبني أسماءهم المسلمة المعروفة لديهم والتي تضاف في ظهر وثيقة الهوية بالأحرف العربية الأمر الذي جهل معظم المسلمين يحتفظون بذكرى أسماءهم إلى غاية اليوم<sup>1</sup>.

كان كثير من أولئك الضباط يجيد العربية ولكنهم فكانوا يضمرون في نفوسهم مشاعر الكراهية العرقية مما جعلهم يستعرضون أسماء حيوانات بالغة العربية أو يضعون أسماء الإهانات والشتم<sup>2</sup>.

على الرغم من الآثار السلبية التي تحسب على هذه السياسة الإدارية في الجزائر، إلا أنها في الوقت نفسه تركت بصمات إيجابية متمثلة في بعض الآثار التي تشد بها الإدارة الفرنسية، وذلك بفضل قرارات مجلس الشيوخ المعروفة باسم سيناتوس كوسلت وقانون وارنييه تمكنت الإدارة من وضع الإجراءات الخاصة بالحالة المدنية، ضمن مصالح البلديات تمكنت من تحديد هويات الأفراد (الاسم واللقب وتاريخ الميلاد، وتحديد الأصول المباشر للشخص، وموقع الميلاد بالتحديد) بحيث ترافق الشخص طوال حياته وتبقى حتى وفاته.

### ب- الآثار الاقتصادية:

عملت سلطات الاحتلال الفرنسي على سياسة نزع الملكية عن مصادرة الأراضي الأمر الذي شجع سياسة الاستيطان بنوعيه الرسمي والحر بحيث تمكن المعمرون من تحقيق أحد مطامحهم بفتح المجال لهم لاستغلال أراضي العرش في حين أن الجزائريين تعودوا على الحياة الجماعية، وهذا قد ساهم نظام الحالة المدنية في حدوث عدة تجاوزات حيث قام المواطنون البسطاء بشراء نصيب شخصين أو ثلاثة أشخاص من الأهالي بمبلغ يتراوح بين 50 و80 فرنك، وإذا توجهوا إلى المحاكم فإنهم لا يملكون الإمكانيات لمتابعة الإجراءات القضائية وبذلك فإن المئات من العائلات طردوا دفعة واحدة من

<sup>1</sup> - شارل روبيير أجيرون، المرجع السابق، ص 340.

<sup>2</sup> - أجيرون شارل روبيير، المرجع السابق، ص 340.

أراضيهم<sup>1</sup>، وقد دعمت إدارة الاحتلال هذه السياسة بإدخال قانون الحالة المدنية، وهذا ما أكدته صحيفة "لاديباش ألبيريان" (la dépêche algérienne) بالقول: "إن الملكية الجماعية الأرض من العراقل التي تفقد البلاد أهميته، الاستفادة من الأراضي غير المزروعة ولأجل تطور المستعمرة ورفاهيتها، قانون الحالة المدنية أساسي لمعرفة العائلات والأفراد وحقوق كل واحد منهم" وجاء في نفس الجريدة كذلك: "في المدينة أشغال السكة الحديدية ستنتقل هذه الأيام، القوية المقترحة هي بني يعقوب هذا الطريق سيربط الطريق الوطني لبني شيكو وبفضل الجهود التي تبذلها لها المسؤول الإداري الكثير من الأهالي العارفين بفائدة إيجاد قرية تنازلوا طواعية عن جزء من أراضيهم، وقد وقعوا مؤخرًا استعدادهم بتسليم هذه الأراضي لمستوطنات بسعر 100 فرنك للهكتار"<sup>2</sup>.

كما ساهم نظام الحالة المدنية في اختلال التوازن في الحالة الاقتصادية بين الجزائريين والأوروبيين وسمح بنفاذها إلى المستوطنين، كل ذلك أدى بالجزائريين إلى فقدان أراضيهم وتركيزهم الملكية العقارية بأيدي الملاك أوروبيين كبار فانعكس عليهم بالسلب<sup>3</sup>.

### 2- الاعتماد على آليات التأديب:

اتخذ الحاكم العالم لويس تيرمان هذا الإجراء من أجل ضبط الأهالي، فاتبع أسلوب القمع والحجز وتشريعه للمخالفات والعقوبات.

<sup>1</sup> - ودان بوغفالة، المؤرخ ناصر الدين سعيدوني رائد الدراسات العثمانية في الجزائر، مكتبة الرشد للطباعة والنشر، الجزائر، 2014، ص 548.

<sup>2</sup> - ودان بوغفالة، المرجع السابق، ص 550.

<sup>3</sup> - عيسى يزير، السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر (1830/1914)، مذكرة لنسل ماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص 76.

### أ- أسلوب القمع والحجز:

لقد تواصلت السياسة الفرنسية لإغناء احتياطها العقاري لخدمة الاستيطان لتحقيق هدف أساسي وهو الاحتلال العقلي الأقاليم واسعة من طرف السكان الأوربيين بما يكفي لتشكيل حاجز حقيقي لمنع عودة الأراضي إلى الأهالي مالكيها القدامى، ولتحقيق ذلك عمدت إلى إضافة و سن قوانين أخرى مكملة للقوانين السالفة ونذكر منها<sup>1</sup>:

### ➤ قانون 22 أبريل 1887:

لقد كان هدف الإدارة الاستعمارية هو مصادر الأراضي في الجزائر مهما كانت الوسيلة يطبقون مبدأ الغاية تبرر الوسيلة، فلقد تحصلت الإدارة الفرنسية على 386886 هكتار خلال خمس سنوات فقط (1885-1880) فحسب أجيرون قامت السلطات الفرنسية بعمليات جرد الأراضي، فاستولت على 90% من الأراضي التي أحصتها مقابل 10% فقط للدواوير<sup>2</sup>.

تعد مسألة تقنين منظومة الملكية الفردية في الجزائر التي أحدثها مقترح تيرمان في صدور 1887 الذي كان وراء فرنسة الأراضي الجزائريين<sup>3</sup>، فهو مكمل لقانون وارني Warnier الذي يهدف على القضاء على الملكية الجماعية للقبائل والأعراش، والذي كان أكثر مكرًا، خبثًا وخذعًا، فسمح ببيع الأراضي المشاعة في المزاد العلني بطلب من المضاربين المتوطنين من كتاب العدل ووكلاء الأعمال، ويحصلون على تلك الأراضي، بمبالغ زهيدة جدا تمثل أبخس الأسعار<sup>4</sup>.

فالغرض من هذا القانون هو فرنسة الأراضي الجزائرية لا غير أي:

<sup>1</sup> - عبد الحكيم رواجحة، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر (1870-1930)، مذكرة نيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014/2013، ص 58.

<sup>2</sup> - فؤاد عزوز، المرجع السابق، ص 301.

<sup>3</sup> - حنفي هلايلي، المرجع السابق، ص 228.

<sup>4</sup> - يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص 32.

- إخضاع الأملاك الجزائرية للقانون الفرنسي.
- الاعتراف بالحقوق الفردية في الأملاك الخاصة.
- تفكيك الأراضي الجماعية بإنشاء الملكيات الفردية.
- منح عقود وسندات لسن لهم الحق في الملكية.
- تسهيل عملية الإبحار بالأرض تحقيق وتمكيننا لانتقالها من أيدي الجزائريين إلى أيدي المعمرين<sup>1</sup>.

إن الهدف من هذا القانون ليس فقط إعادة الروح لسيناتوس كوستيلت ولكن لاستكمال تغيير بنية العائلة الريفية الجزائرية، وتفكيك القطع الأرضية الكبيرة إلى أصغر فأصغر، وتفكك معها وحدة القبيلة إلى مجموعة أسر صغيرة ومعزولة، كما أعطى بطابعه التجاري وحرية انتقال العقارات حالة من البأس والفقير لدى القبائل الجزائرية كلها الأمر الذي جعلها تدخل في دوامة من السلوكات لحماية وجودها مثل: الاقتراض من البنك أو اللجوء إلى رهن وكراء راضيهم، والعجز فيما بعد تسديدها، وعدم القدرة على إقتناء وسائل الإنتاج الزراعي لممارسة نشاطهم الرئيسي، وبالتالي حصول الإفلاس التام ويجبر الفلاح المفلس على التنازل عن أرضيه<sup>2</sup>.

### ➤ نتائج قانون 1887:

وضعت إدارة الاحتلال الفرنسي يدها على يزيد 957 ألف هكتار بصفة مجانية من أراضي "الأعراش" وسلمت المستوطنين الأوربيين الجدد 120 ألف هكتار في الفترة ما بين (1891-1900م) وهكذا قامت الملكيات الكبيرة المساحة تتراوح ما بين 5 و 4 آلاف هكتار بدل الملكيات الصغيرة وتحول أصحابها الشرعيون إلى عمال بالأجرة اليومية وموسمين وخماسيين، ومكنت المعمرين من الحصول

<sup>1</sup> - عدة بن داها، الاستيطان والصراع حول الملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي (1830-1962)، ج1، ط1، المؤلفات للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 405.

<sup>2</sup> - فاتح زباني، المرجع السابق، ص 116.

على الأراضي بأثمان زهيدة جدا في منطقتي وهران والجزائر الوسطى والشرق وانتزع أهالي الشلف نتيجة المضاربات ما بين 6-8 آلاف هكتار<sup>1</sup> وفي الواقع يكاد يكون من المستحيل على الفلاحين شراء الأراضي المسموح بها، حيث أن التكاليف مفرطة وتصل إلى 70 فرنك للهكتار الواحد، بينما يتراوح سعر البيع للهكتار بين 10 إلى 15 فرنك ويطلب المحصنون هذه المبيعات وتشير الأمثلة التي ذكرها لعدد المؤلفين إلى منطقة معروفة جدا منطقة الأصنام، على مدى عشر سنوات إلى (1881-1891م) صدر الحكم أمام محكمة أربون فيل على 102 بيع شائع للأهالي يتعلق بـ 14000 هكتار، بلغت تكاليف قبل البيع 224000 ألف فرنك أي 12 فرنك للهكتار سعر البيع المزاد للأهالي 505000 فرنك أي 36 فرنك للهكتار<sup>2</sup>.

وقدمت خدمات كبيرة للكولون في مجال التنظيم العقاري في مناطق التل الجزائري بفضل مكاتب الرهن العقاري في عهد تيرمان تم تسجيل 2170000 هكتار<sup>3</sup>.

أما نتائج قانون الفلاح الجزائري فيمكن استخلاصها من نص الرسالة التي بعث بها أحد موظفي مصالح التسجيل العقاري إلى الحاكم العام حيث يقول: "بمجرد تسليم عقود الملكية إلى قبيلة ما، فإن أفرادها يجدون أنفسهم تحت وطأة الحرمان مجردين من ممتلكاتهم الأرضية من قبل مضاربين وقحين سفهاء أكثرهم من أصل يهودي، ينتزعون من الفلاحين الجزائريين ممتلكاتهم بواسطة عقود استدانة تعود إلى سنوات خالية، بفعل القروض الممنوحة بفوائد تقدر بـ 50% لكل ثلاثة أشهر، أو مقابل بضائع مرتفعة

<sup>1</sup> - عميراي وآخرون، آثار السياسة الاستعمارية والاستطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1945، د ط، الجزائر، 2007، ص 54.

<sup>2</sup> - جيلالي صاري، تجريد الفلاحين من أراضيهم (1830-1962)، تر: قندوز عباد فوزية، دار غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 71، ص 72.

<sup>3</sup> - حنفي هلايلي، المرجع السابق، ص 233.

الأسعار، أو مبالغ مالية مكتتبه أو وفق قرار حكم، أو رهن عقاري مسجل، وقد بلغ الحد بمحضري الجلسات إلى حجز الممتلكات من أصحابها في نفس اليوم الذي يستلمون فيه عقود ملكياتهم<sup>1</sup>.

### ب- تشريع المخالفات و العقوبات:

الواقع أن الجزائريين تعرضوا لعقوبات خاصة من الاعتقال الإداري والمراقبة الإجبارية والغرامات الجماعية والمصادرات الفردية والجماعية، وفرضت رخصة سير داخلية من أجل التنقل خارج القرى وفي عهد تيرمان، استخدمت سياسة الدمج لمحو السمات المميزة للشخصية الجزائرية بكل سماتها الحضارية، تمت محاربة المؤسسات الدينية بدون هوادة، وخاصة النظام القضائي، وانتزع من القضاء سلطة النظر في جميع القضايا العقارية بعد صدور مرسوم 10 سبتمبر 1886، وأدت سياسة فرنسا في عهد تيرمان إلى تغيير أسماء المدن والقرى، وشعر الجزائريون بالذل والعار، عندما فرض السجل المدني عليهم نظام التتقيب الذي استلزمهم في النهاية، وباسم سياسة الدمج حصر العلمنة الكتب القرآنية ورصد الزوايا وأنشطتها التربوية والتعليمية وتناقص عدد معلمي القرآن الكريم، كل هذا أدى إلى انحطاط اللغة العربية وآدابها وقهرها لتحل محلها اللغة العامية وتشجيع اللهجات المحلية<sup>2</sup>.

واستخدمت الإدارة الاستعمارية الحرائق ذريعة لفرض أقصى العقوبات على الأهالي<sup>3</sup>، تمثلت في: السجن، الحبس والإبعاد، وكذلك الغرامات المالية المرهقة ومصادرة الأراضي و الثروة الحيوانية وفرض أعمال السخرة (ضريبة السخرة)<sup>4</sup>، وقد ذكرت مثلا أن حرائق في قسنطينة 1881، استغلها الأوربيون لفرض المزيد من المغارم والمصادرات التي أدت إلى تضييع وسائل عيش المقيمين بالغابات، وأن قانون

<sup>1</sup> - عدة بن داهة، الاستيطان والصراع ج 1، المرجع السابق، ص 409.

<sup>2</sup> - حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 240.

<sup>3</sup> - شارل روبر أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871-1919)، ج2، تر: حاج مسعود، بلعربي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص 208.

<sup>4</sup> - رابح لونيبي، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1889)، ج2، د ط، دار المعرفة، الجزائر، د س، ص 312.



1885 ضايق أكثر على السكان بعد أن منعوا من الرعي<sup>1</sup>، وحيث أن النشاط الرعي في الغابات كان يعد مخالفة يعاقب عليها الجزائريون، وقد حددت قيمة الغرامة في البداية 2 فرنك لكل خروف و 4 فرنكات لكل عنزة، وهذا قبل أن تضاعف إلى 6 فرنكات للخروف و10 فرنك للعنزة<sup>2</sup>.

وفي أعقاب حرائق الغابات عام 1881، تعرض الفلاحون الجزائريون لأبعاد الثلاثون كيلو مترا من المواقع الغابية وإنشاء مراكز مراقبة وحراسة<sup>3</sup> postes vigies. ولقد شهد تطبيق قانون قاسيا في السنوات الأولى 30837 إدانته في البلديات المختلطة في 1883 أي ما يقارب 17 إدانة لكل 1000 ساكن. وبلغ مجموع الغرامات 213.023 فرنك، مجموع أيام حسب 402-02 أي 433 يوم لكل 1000 ساكن/ كما بلغ عدد المعاقبين تحت طائلة قانون الأهالي، من طرف الإداريين في البلديات المختلطة خلال سنة 1894 عدد 24.862 شخص موزعين عبر المقاطعات<sup>4</sup>.

### خلاصة الفصل الأول:

تم تنصيب لويس تيرمان كحاكم عام للجزائر خلال فترة (1881-1891)، ويعتبر كثاني حاكم عام مدني للجزائر، تم تعيينه من طرف رئيس الجمهورية الفرنسية آنذاك جيل جيريفي، انتهج لويس تيرمان سياسة خاصة خلال فترة حكمه، حيث اعتمد على قانون الأهالي " الأنديجينا"، قانون الحالة المدنية، كما اعتمد على آليات التأديب مثل: استعمالها الأسلوب القمع والحجز بأنواعه، وتشريع المخالفات والعقوبات.

جاء كل هذا من أجل ضبط الوضع الجزائر والمحافظة على الأمن الداخلي وإجبار الجزائريين على

إظهار الطاعة.

<sup>1</sup> - أندري بريان وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، تر: اسطنبولي رابح، منتصف عاشور (د/م/ج)، الجزائر، 1984، ص 364.

<sup>2</sup> - صالح حيمر، المرجع السابق، ص 209.

<sup>3</sup> - حياة سيدي صالح، المرجع السابق، ص 71.

<sup>4</sup> - عثمان زقب، المرجع السابق، ص 186.

## الفصل الثاني:

السياسة الاستعمارية في عهد

الحاكم العام لويس تيرمان

## الفصل الثاني:

### السياسة الاستعمارية في عهد الحاكم العام لويس تيرمان

أولا: السياسة الإدارية.

1- مناطق الحكم المدني .

2- مناطق الحكم العسكري.

ثانيا: السياسة التعليمية.

1- التعليم الحكومي .

2- التعليم القرآني .

ثالثا: السياسة القضائية.

رابعا: التشريع الغابي.

خامسا: السياسة الدينية.

## الفصل الثاني: السياسة الاستعمارية في عهد الحاكم العام لويس تيرمان

قبل مجيء تيرمان. جاء مجموعة من حكام من قبله تعاقبوا على الجزائر، فعهده لم يتميز بشيء جديد ما عدا رفع شعار توسيع قاعدة المؤسسات وتطبيق سياسة الإدماج الإداري لربط الجزائر إداريا بالبلد الأم، ولا جدال في كون هذه العشرية شهدت فشل سياسة الإدماج الإداري، لتكون فرصة لتمسك بالسلطة على يد السياسيين والإداريين فيها تتمثل في تكالب السلطة المدنية، ما يمكن تفسيره بحتمية إنهاء ما شرع فيه من تحويل مناطق الحكم العسكري إلى حكم مدني. وفي استمرار الضغط الممارس من طرف المستوطنين.

### السياسة الاستعمارية للحاكم العام تيرمان:

#### أولاً: السياسة الإدارية.

#### 1- مناطق الحكم المدني:

منذ سنة 1870 شهدت الجزائر إقامة النظام المدني، فتوسعت مناطق الحكم المدني لإنشاء بلديات المكتملة الوظائف انتهى من بسط مناطق الحكم المدني إلى غاية الحدود إنشاء السنة الإدارية (1884-1885م) فامتد التوسع من بينهم أوربا، وتم ربط المناطق الواقعة في سفوح أطلس التلي<sup>1</sup>. فلم يبقى من ضرورة إبقاء المناطق الواقعة على الحدود الجزائرية التونسية تحت الحكم العسكري فتحوّلت إلى بلديات محتلطة في مناطق المدينة في جانفي 1882 قد تم تخفيض عدد المستخدمين الإداريين في البلديات المختلطة وفي أكتوبر (1880-1881م)، فقد مس التغيير فئة أعوان المتربصين بالدرجة الأولى.

إن الحاكم العام، وهو ينقل إلى باريس طلبات إنشاء بلديان جديدة أو إلحاق دواوير جديدة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - شارل روبر أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا ج 1، المرجع السابق، ص 346.

<sup>2</sup> - شارل روبر أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى إندلاع حرب التحرير 1954، ج2، ط1، تر: محمد حمداوي وإبراهيم صحراوي، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 41.

## الفصل الثاني: السياسة الاستعمارية في عهد الحاكم العام لويس تيرمان

لم ينس الإشادة بالمزايا التي سوف يجدها فيه كل السكان الفرنسيين و"الأهالي". و إن الانضمام إلى البلديات الكاملة الصلاحيات سوف يمكن السكان من التمتع بكل امتيازات النظام البلدي.

في سنة 1888 تم إلغاء الفئة الإدارية حيث لم يكن سلك الإداريين الرئيسيين 75 % مستخدما إلى عدد الأعوان 124 بين مجموع 84 بلدية مختلطة ، مناطق حكم المدني والعسكري، ومع صدور القانون البلدي 5 أفريل 1884، ساهم في تقرير سياسة الإدماج الإداري وفي تدهور العواقب الناجمة عن النظام البلدي المفروض على المسلمين، وكان مجلس الحكومة العامة يرفض الطلبات التي تتسم بالمغلاة<sup>1</sup>، قد أدى أحد النواب بإنشاء بلدية Carnot.

في 15 أفريل 1886 تحدث النائب عن رغبة مستوطني cavaignac بمطالبة بتزويد بلديتهم بتحصيل الضرائب وبمساحة واسعة من أراضي أهالي لكي يتسنى تجهيز القوى الأوربية لما تحتاجه من بنايات عمومية ومن خدمات بحاجة لها.

عرف عهد تيرمان بعهد الإلحاق بدل الإدماج، وفيه اتخذ الظلم في حق الجزائريين، وظهر ذلك في زيادة قوة قانون الأهالي. وإنشاء قانون الحالة المدنية وانتزاع من القضاة المسلمين ما بقي لهم من صلاحيات<sup>2</sup>، فإن المادة 57 من قانون البلديات ذات الصلاحيات التامة والممارسات الفعلية وفقا لإحصائيات عام 1881. قد بلغ عدد البلديات 196 بلدية وتخضع هذه البلديات للقانون البلدي الصادر عام 1884. وعليه فإن مصلحة الجزائر في وزارة الداخلية الفرنسية التي كان يشرف عليها Jonnart، رئيس ديوان تيرمان ، فقررت في 27 سبتمبر 1886، رفض ثلاث ملفات تتضمن

<sup>1</sup> - شارل روبر أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا ج 1 ، المرجع السابق، ص 349.

<sup>2</sup> - أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، 1830-1900، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ، 1992، ص 444.

## الفصل الثاني: السياسة الاستعمارية في عهد الحاكم العام لويس تيرمان

مشاريع ترقية البلدية<sup>1</sup>. معبرة عن ذلك بالرفض، وقد دعي الحاكم العام للعمل على وضع جد لتلك الممارسات.

في 14 جانفي تم إنشاء بلدية خيال، وفي نفس الشهر تم دمج قبيلة وعشيرة إلى بلدية تلمسان، وفي سنة 1887 إلى غاية 1840 تمت الموافقة على 24 وتوسيع وإنشاء 15 جديدة.

### أ- البلديات:

فيما يخص البلديات الخاضعة للنظام المدني، فقد مر تنظيم المجلس بعدة مراحل إلى أن استقر الرأي على أسلوب موحد العمل ففي الفترة الممتدة من 1830 إلى 1833 قامت فرنسا بإنشاء لجان بلدية لإدارة مدينة الجزائر<sup>2</sup>. وفي مطلع شهر سبتمبر من عام 1834م، أن تنشئ بلديات في الجزائر، وهران، عنابة، بجاية ومستغانم، كلها تخضع لمسؤول إداري.

كان المجلس البلدي<sup>3</sup> يتكون من رئيس بلدية ونواب له ينتمون إلى فئات تمثل فرنسا والمسلمين جزائريين اليهود الأهالي. وكانت مقاعد مجالس البلدية بالمناطق المدنية تضم ثلاثين من المستوطنين.

اعتبرت جماعات الدواوير بمثابة فروع نقابية يمكن أن تضمن قدر أدنى من العدالة، وجاء سنة 1888 لتطرح قضية إدارية أجبرت الحاكم العام على الخروج واتخاذ قرار واضح.

بادر تيرمان إلى مؤاخذة عامل العمالة ليست على استغلال النفوذ وإنما كونه قد تشكك بطريقة غير مباشرة في سلطة المجلس البلدي. وجاء مرسوم سبتمبر 1888، ليوضح أن الجماعات لا تمثل مصالح الفروع البلدية مكتملة الوظائف، إنما تمثلها مجالس البلدية. ثم صدر قانون سبتمبر بشرط أن تبقى للدوار

<sup>1</sup> - شارل روبر أجيرون، المسلمون الجزائريون وفرنسا ج1، المرجع السابق، ص 351.

<sup>2</sup> - بوضرساية بوعزة، المرجع السابق، ص 222.

<sup>3</sup> - عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1945-1962، ط1، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 107.

## الفصل الثاني: السياسة الاستعمارية في عهد الحاكم العام لويس تيرمان

مساحة كافية من المخزون العقاري البلدي وأن القرار الذي اتخذته تيرمان سنة 1888 الحفاظ على مصالح الدواوير للمجلس البلدي.

لم يكن قدماء القادة "الأهالي" يخفون تدميرهم تلك الأوضاع ليعبر تيرمان متوجها إلى الجزائر عن مخاوفه من الوقوع تحت سلطة أحد رؤساء البلديات.

### ب- البلديات المختلطة:

تتألف من منتخبين فرنسيين ما عدا الرئيس ومن جزائريين معينين من فئة القياد، ورؤساء الجماعات والمختارين من زملائهم بإيجاء من السلطات الاستعمارية<sup>1</sup>، تخضع هذه وطبقا للإحصائيات 1881 إلى 83 بلدية، لا يعني أن هذا النظام كان خاليا من التناقض بل كانت تشتكي القبائل على حقوقها الصائغة، وكان المسلمون يحتجون على عدم الإنصاف في توزيع ميزانية البلدية المختلطة، بحيث يستفيد مراكز أوريين من معظم النفقات.

يتميز سلك المدراء في البلديات المختلطة سنة (1880-1881م)، يتولى تنظيمها تيرمان الذي فتح قرار 12 جوان لكل من الحاصلين على شهادة البكالوريا أو على شهادة القانون الإداري وإعراف الأهالي<sup>2</sup>، وفتح مجال إلحاق الجزائريين العاملين في المصالح من مسؤولين وإداريين ونواب، فبلديات المختلطة ليست سوى مرحلة ومسلكا نحو الحياة البلدية، فهي مدعوة للزوال عاجلا أم آجلا، وإن دمجها سيسمح للسكان بالتمتع بالحريات التي يتيحها لهم النظام البلدي، تلك فكرة تبناها المستوطنون ونوابهم وخطتها عرشية تيرمان.

<sup>1</sup> - يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، دار الهدى، الجزائر، ص 385.

<sup>2</sup> - شارل روبر أجيرون، المسلمون الجزائريون وفرنسا ج1، المرجع السابق، ص 360.

## الفصل الثاني: السياسة الاستعمارية في عهد الحاكم العام لويس تيرمان

في سنة 1883 أصدر 30.837 حكم ضد الجزائريين في البلديات المختلطة وإجبارهم على دفع غرامات مالية قدرت بـ 213.023 فرنك وقضاء 82.402 يوما بالسجن. وفي حالة ما إذا رفض الجزائريون القيام بأي عمل فإن عقوبة السجن لمدة خمس أيام ودفن غرامة مالية لا تقل عن 15 فرنك<sup>1</sup>.

### 2- مناطق الحكم العسكري:

إن القرار الصادر في 7 أبريل 1884 المتعلق بتمثيل المسلمين في المجلس البلدي لا يميز بين العون، وفي البلدية المختلطة والعون في البلدية المكتملة الوظائف. ونصت المادة أن مهام الأعوان المجبرون على تزويد السلطة المحلية بالأخبار<sup>2</sup>، ومد يد العون لأعوان الخزينة، والبلدية والقيام بعملية الإحصاء المتعلقة بالرسوم والضرائب، وتحصيل الأعوان الغرامات ومراقبة الالتزام للأهالي. وإن هؤلاء الأعوان التابعين، عدد من المساعدين، فالخوجة أي الكاتب سيساعدهم على تحرير مراسلاتهم إدارية متعلقة بتسجيل النظريات خاصة بالحالة المدنية، يمكن للقائد أن يعتمد على رؤساء العشائر "كلها تسميات" رسمية وعند البدو يطلق عليهم اسم الكبير أو الشيخ وعند الخضر الوقاف أو أمزوار أو القداش. وتوجد أيضا طبقة تدعى "رئيس الدور الجزئي". في الغرب الوهراني وتسمى أمين في بلاد القبائل. فكان المسؤولون إداريين ذات امتيازات وكان مسؤولون على مراقبة عشائرتهم.

أوضح الحاكم العام تيرمان ، أن الأمر لا يتعلق بانفصال المالي بقدر ما هو مطلب باعتماد "ميزانية هامة"، وعلى هذا وضع أنصار أهالي، بما فيهم النواب الأحرار أما لهم في غرفة النواب وفي الشخصيات المدافعة على مصالح فرنسا أمثال بيرودا "Burdeur" الذي كان ينظر إلى القصة الجزائرية من رواية نظر الاستعمار، فتقاريره ركزت على أوضاع الجزائريين من ناحية مسألة الضرائب والتعليم<sup>3</sup> وفي التقرير الخاص بالميزانية سنة 1892. ففي سنة 1882 صرحت إدارة الاحتلال بعجز مالي يقدر بـ

<sup>1</sup> - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 173.

<sup>2</sup> - شارل روبر أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا ج1، المرجع السابق، ص 791.

<sup>3</sup> - عدة بن داهة، الاستيطان والصراع ج 1، المرجع السابق، ص 365.



## الفصل الثاني: السياسة الاستعمارية في عهد الحاكم العام لويس تيرمان

1.580.000 فرنك، رفضت لجنة الميزانية تنديده وفقا لترتيبات قانونية وقد تحمل هذه الأعباء "الضرائب" الجزائريون "الأهالي".

شهد تيرمان عهده صدور عدة قوانين لصالح الكولون، منها تجنيد المواليد الأوربيين بالجنسية الفرنسية تلقائيا سنة 1889، ومن بين القضايا التي لقيت جدلا واسعا من البرلمانيين. قضية استقلال الميزانية فبعد رفض مشروع الخمسين مليون أصبح علاوة المعمرين يلجون إلى ضرورة الحصول على ميزانية خاصة بالجزائر.

صرح الحاكم العام Tirman، أول مشروع ميزانية خاصة بـTirman الجزائر يتألف من ثلث إيرادات ومخصص لتغطية النفقات الضرورية لمشاريع الاستثمار الاستعماري حيث بادر Tirman في أوت 1887 إلى طرح مشروع ميزانية خاصة بالجزائر يتضمن إيرادات والنفقات المدنية، بإنشاء الديون وضمائنات الخاصة بشركات السكة الحديدية، وبلغت الإيرادات المالية الجزائرية العادية 40 مليون فرنك معفاة من النفقات الاستثنائية شن 25 و 28 مليون فرنك والنفقات العسكرية شن 50 و 54 مليون فرنك.

في 26 فيفري 1891 تناول paullait الكلمة لتوجه اتهامات عنيفة<sup>1</sup> ضد أسلوب التسيير الذي طبقه Tirman وضد السياسة التي انتهجها نظام الحكم المدني في الجزائر، في حين أن السياسة المستعربة، ورفض الكثير منهم الإندماج بالرغم من حصولهم على الجنسية الجزائرية، وهذا ما أقره كل من paullait و baulgner التي حررها باسم لجنة شؤون المالية، فرفض Poulait منح الجزائر حرية ضبط ميزانيتها الخاصة ومن جهة أخرى أكد السناتور Boulenger وهو خبير مالي، أن الاحتفاظ بنظام مالي مركزي وضبط ميزانية موحدة كفيلان بضمان رقابة برلمانية فعلية، وذلك تم تكليف Burdeau بإعداد تقرير عن ميزانية الجزائر.

<sup>1</sup> - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 185.

## الفصل الثاني: السياسة الاستعمارية في عهد الحاكم العام لويس تيرمان

أيد البرلمانيون الجزائريون عضوية Burdeau بخلافة Irman بعد أن اعتذر Constans عن قبولها ولكن ذلك لم يجد إتفاق<sup>1</sup>، فقد تم تعيين Jules combon في ذلك المنصب يوم 18 أبريل 1891، مهما يكن فإن خطاب Burdeau كان نسخة ملطفة من التقرير أثار خيبة في نفوس أنصار الانبعاث سياسة جزائرية جديدة، ومنذ ذلك الحين صارت أمالهم معلقة بما سوف يتوصل إليه لجنة مجلس الشيوخ<sup>2</sup> المعروفة بلجنة جول فيري أو لجنة 18، وهي نشر الحضارة تدريجيا بواسطة المدرسة والتضحيات الواجبة على الأمة الفرنسية التي أعلنت للعالم بأسره أنها أصبحت ولية أمر الأمة العربية.

### ثانيا: السياسة التعليمية

#### 1-التعليم الحكومي:

مع صدور مرسوم 1883 الذي يعتبر مرحلة جديدة للتعليم في الجزائر، والذي ينص على إدخال بعض التعديلات، وكذلك إجبارية التعليم خاصة تطبق على البنات.

استمر التعليم في الجزائر متعدد الأنواع فهناك تعليم فرنسي وتعليم مختلط وتعليم عربي حر، والتعليم الفرنسي تشرف عليه الدولة الفرنسية عن طريق مؤسساتها وتسميته عندنا بالتعليم العمومي أو التعليم العالي<sup>3</sup>، وهذا التنوع من التعليم في المستويات الثلاث: الابتدائي والمتوسط والثانوي، والتعليم حسب القانون الفرنسي إجباري ومجاني.

كان الحاكم العام Tirman يعتبر من أنصار التعليم الأهالي، وكان يصدر من تعليمهم تعليما متكاملا، لأن عداوة الأهالي تقاس بمبلغ من العلم.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - إبراهيم مياسي، لمحات من جهاد الشعب الجزائري، د. م. ج، الجزائر، 2007، ص 193.

<sup>2</sup> - شارل روبر أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا ج1، المرجع السابق، ص 811.

<sup>3</sup> - أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1954-1962، ج10، ط1، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 259.

<sup>4</sup> - شارل روبر أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا ج1، المرجع السابق، ص 623.

## الفصل الثاني: السياسة الاستعمارية في عهد الحاكم العام لويس تيرمان

فمرحلة الأولى سنة 1883 إلى سنة 1891 وهي المرحلة التي شهدت نوعا من الشد والجذب بين وزارة التعليم العام على المستوى المركزي وبين المستوطنين.

صدر مرسوم 13 فبراير 1883 الذي ينص قسما يضم 25 تلميذا جزائريا، كما رتب المدارس التي ستقام في مناطق الحكم العسكري في درجتين، مدارس تحضيرية، ومدارس رئيسية، هذا الاتجاه جاء في مرسوم الصادر 9 ديسمبر 1887، أن يرفض تعليم الأهالي لكن بمحتوى قليل القائدة<sup>1</sup>.

أكد المرسوم في البداية أن جميع أبواب المدارس مفتوحة أمام الأطفال الجزائريين، فقد رتب المدارس الثلاث في أصناف مدرسة التعليم العام العادية، المدرسة المركزية الأهلية والمدرسة التحضيرية الأهلية.

منذ ذلك الوقت ظهر مشروع إعادة تنظيم التعليم الشعبي في القطر الجزائري بمقتضى مرسوم 15 أوت 1875 يكون شبيها بالتعليم القائم في فرنسا، حيث جاء في المادة الأولى "التعليم الابتدائي يكون مجانيا في المدارس العربية الفرنسية ويشمل القراءة والكتابة الفرنسية، وعناصر الحساب<sup>2</sup>، فالتعليم العالي الفرنسي في الجزائر، ميزه عن غيره من التعليم العالي في فرنسا مثل مدرسة قانون الأهالي. وفقا لجهاد الاستعماري<sup>3</sup> وخصوصية التعليم العالي الفرنسي في الجزائر تكمن في مراقبة إدارته وتمويله، حيث ركز الدارسون لمنظومة التعليم الفرنسي في الجزائريين العهد الاستعماري، على مراحل التعليم الأول الابتدائية والثانوية، من الأهداف الموجودة منه، سواء تلك المرتبطة بالضرورة واحتياجات المحلية للمستعمرة، أو تلك المتعلقة بمستقبل الاستعمار نفسه، وتصوره لمستقبل الجزائريون الأهالي.

<sup>1</sup> - جمال فنان، التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار الفرنسي 1830-1944، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الجزائر، 2007، ص 105.

<sup>2</sup> - صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 162.

<sup>3</sup> - العكروت الخميلي، التعليم العالي الفرنسي في الجزائريين الخصوصية والتمييز 1870-1940، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مج 5، ع 10، جامعة الجزائر 2، جوان 2017، ص 43.

## الفصل الثاني: السياسة الاستعمارية في عهد الحاكم العام لويس تيرمان

### 2-التعليم القرآني "الإسلامي":

لقد تشبث الجزائريون خلال الفترة الاستعمارية بالتعليم القرآني حفاظا على مقومات الدينية وحفاظا على الهوية الوطنية، والحقيقة التي يمكن أن نستخلصها هي أن التعليم القرآني الذي كان سائد عند الأهالي حفظ كتاب الله وصونه<sup>1</sup>.

طرحت مسألة المدارس القرآنية التقليدية حيث اكتفت السلطات الفرنسية بمسايرة الواقع، والسماح باستمرار المدارس الموجودة مع الحرص على مراقبة "معلمي القرآن"، عن طريق فرض ترخيص مسبق عليهم، بدأت مسألة تعليم الأولاد المسلمين غير ذات أهمية، كان الواقع مأساويا، ولكن لا يحصل الوعي به، تأثرت مدارس المسلمين بالهزات الارتدادية الناجمة عن رد فعل المستوطنين ضد سياسة التعاطف مع العرب.

صدر أمر تنظيمي 7 مارس 1877 الذي حول مدارس المسلمين بصفة رسمية، إلى مدارس عليا للقانون الإسلامي، تميز هذا التنظيم المدرسي بطبقات بوليسية أكثر منها تربوية، ولكن تلك المدارس ضلت مهددة بالفناء، وكان تأقلمهم مع ظروف النظام الداخلي قاسيا جدا<sup>2</sup>، وبالرغم من كل الإجراءات الإيجابية والسلبية رفع من مستوى التعليم الجزائري عبارة عن محاولات فاشلة.

كان التعليم القرآني قد أصيب في المدن والأرياف إهانة قوية منذ 1871، لأسباب منها القضاء على مدارس وزوايا منطقة الزواوة، وإجبار الأهالي على إرسال أطفالهم إلى المدارس القرآنية الفرنسية، ومنها احتلال ميزاب 1882 وفرض مراقبة على حركة التعليم، بن يوسف أطفيش ومحاولته توحيد الجهود من أجل بعث تعليم حيوي القائم على تعاليم الإسلام.

<sup>1</sup> - شارل روبر أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا ج1، المرجع السابق، ص 617.

<sup>2</sup> - عبد القدر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 132.

## الفصل الثاني: السياسة الاستعمارية في عهد الحاكم العام لويس تيرمان

لم تصلح السياسة الإدماجية، المزعومة سوى الإطفاء التعليم الإسلامي وتقليص التعليم الفرنسي حتى وإن رفع الحاكم العام تيرمان، دفاعا عن موقفه أمام مجلس الشيوخ، كان لهذا الإجراء نتاجه حقا انكشفت الكتابات<sup>1</sup> وكادت تنعدم في بعض الجهات بينما تلك الواقعة تحت النظر المباشر للسلطات الفرنسية.

### ثالثا: السياسة القضائية

كان القضاء من أبرز وأهم مقومات الشعب الجزائري فهو يضمن العدل وضمن للمواطنين مقومات الشخصية، وفي ظل الحكم المدني، ظهر نفوذ المستوطنين في كل المجالات وأصبحوا يسيطرون على هذا النظام، ومن أبرز ما قاموا به الضغط على الحكومة وإلغاء مجالس القضاء مستأنفة التي عمل بها.

في حين أصبح القاضي المسلم يخضع للقاضي الفرنسي<sup>2</sup> وهذا ما حدث في عام 1872 بعد ثورة المقراني 1871، عندما وجهت المحاكم الفرنسية التهم للجزائريين منها 71 حكما بإعلام طبقا للقضاء الفرنسي، وصدر قانون 26 جويلية 1871 يقضي بنزع حق القاضي المسلم النظر في قضايا التي لها علاقة بالملكية، وصدر مرسوم بتاريخ 7 جوان من عام 1889، حول إعادة تعيين القضاء الإسلامي، بحيث تم حصر صلاحيات القاضي المسلم في النظر في القضايا ذات الطابع الاجتماعي بالدرجة الأولى مثل: الزواج، الطلاق، والإرث.

طمئن الحاكم تيرمان أعضاء المجلس الأعلى بأنه عازم على استمرار في إلغاء القضاء الإسلامي و تعويضه بالقضاء الفرنسي، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف عدالة.

<sup>1</sup> - أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص 52.

<sup>2</sup> - بوضرماية بوعزة، المرجع السابق، ص 144.

## الفصل الثاني: السياسة الاستعمارية في عهد الحاكم العام لويس تيرمان

في سنة 1883 ناقشت الحكومة على مشروع قرار لمجلس القضاء الجزائري سنة 1882، ثم عرض على مجلس الدولة في جويلية 1884، كان المشروع الراديكالي يتولى المحاكم الفرنسية شؤون المسلمين المتعلقة بالقضاء العام وبطلب إلغاء مناصب قضاء المسلمين في المدن التي توجد بها محاكم.

جاء في 5 مارس 1885، احتجاج فيه مشروع فتحصل الأعيان على وعد من الحاكم العام تيرمان بتبليغ تمم إلى الحكومة واستحالة في رفض مراجعة المشروع، لقد كان تيرمان على وعي تام مما جعله يرفض تقديم الرخص<sup>1</sup> "خشية" أن تتخذ ذريعة للتملص من القانون من طرف الوكيل العام flandin : أمام اللجنة البرلمانية، وسعت إدارة الاحتلال الفرنسي إلى استخدام حيلها وأساليبها الماكرة، في محاربة القضاء ولم تعذر على الاستعمار أن يقضي على القضاء الإسلامي بالجزائر الذي هو أحد أركان الثلاثة لسيادة روح يطلق نفوذه ويحاول التنقيص من إصدار القرارات والقوانين والأوامر.

أصدر سنة 1890 قرار بإلغاء 13 محكمة لقضاء المسلمين، فلم يبق منها سوى 61 محكمة بدأت سنة 1889 قرار تسوية بين أجور "القضاة" المسلمين، وتصنيفهم ضمن ما كان يدعى الصف الأول براتب يساوي 1.500 فرنك<sup>2</sup>، وأصدر الحاكم العام تيرمان في 14 ماي قرار تضمن تسمية القضاة يتقاضون أجورا من الدولة، وإنما تصنيفهم عدولا، يكيفون تقبص ما تذرهم محاكمهم من مداخليل في ضاديفيها.

شهد عهد تيرمان (1881-1891م) إنشاء الحالة المدنية للجزائريين، طبقا لمخطط الإدماج، ومحو الذاكرة الشعبية، فالأسماء العائلية والتلقب والانتماء للقبيلة أو بلدة كان داخلا في اعتزاز بالأجداد والمحافظة على الأنساب والارتباط بالتراث الحضاري.

<sup>1</sup> - يحي بوعزيز، السياسة الاستعمارية من خلال المطبوعات حزب الشعب الجزائري خلال الفترة 1830-1954، د/ط، دار البصائر للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2009 ، ص 89.

<sup>2</sup> - رمضان بورغدة، جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة 1830-1892، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، ع 4 ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، جانفي 2009، ص 30.

## الفصل الثاني: السياسة الاستعمارية في عهد الحاكم العام لويس تيرمان

أدخل تيرمان خلال سنة (1884-1885م) أكثر من مليون هكتار ونصف الحكم المدني. فقد أنشأ حوالي 209 بلدية<sup>1</sup> جديدة سنة 1884م وألغى دور الأعوان والمستشارين الجزائريين ورؤساء الجمعيات.

لقد ظهرت حصيلة الإدماج القضائي بين المسؤولين الفرنسيين على أنها سلبية في 26 نوفمبر 1881، عين تيرمان مستشار الدولة المعروف بميوله للجمهورية، عبر عن إرادته في اختيار التجربة النزيهة بشأن إلحاق وقد خضع للبرلمانيين الجزائريين، وحسن التفاهم إلى ترك البرلمانيين الجزائريين يحكمون المستعمرة لمصلحة المعمرين<sup>2</sup> مع النسيان الكلي للمصالح السياسية الفرنسية، ومع هذا فإن المستوطنين كانوا أول من شعروا بعواقب تلك المتاعب فالفشل النسبي والسير السيء البطيء الذي عرفته العدالة في محاكم الجنج، نجم عنها عواقب بالرغم من تعزيز تدابير العدالة القمعية.

### رابعاً: السياسة الغابية

نظراً للأهمية التي تكتسبها الغابات في المجال الاقتصادي بالنسبة للأهالي الجزائريين أو بالنسبة للمعمرين أوريين، فقد شبت السياسة الاستعمارية الفرنسية اتجاه الغابات منذ سنة 1844.

لقد قام الاحتلال الفرنسي باستغلال هذه الغابات لصالحه، بحيث منح شركة جمعية الغابات 160 ألف هكتار من الغابات لتشغلها لمدة 60 عاماً، بدورها قامت ببيعها إلى 30 معمر أوري<sup>3</sup> كما أنها أصدرت عدة قوانين في هذا الجانب التي تحرم الجزائريين الأهالي، استغلال الغابات وتمثل هذه القوانين في قانون 1885.

<sup>1</sup> - أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية ج1، المرجع السابق، ص 446.

<sup>2</sup> - شارل روبر أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، ط2، باريس، ص 40.

<sup>3</sup> - يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ ج1، المرجع السابق، ص 289، ص 103.

## الفصل الثاني: السياسة الاستعمارية في عهد الحاكم العام لويس تيرمان

أ- قانون 09 ديسمبر 1885 :

يعتبر قانون 09 ديسمبر 1885 امتداد لقانون 17 جويلية 1874 حيث يعتبر هذا الأخير أول قانون غابي أصدرته الإدارة الاستعمارية يخص الأهالي<sup>1</sup>. وقد جاء قانون 17 جويلية 1874 في النشرة الرسمية للحكومة العامة للجزائر بعنوان قانون شأن التدابير الواجب اتخاذها لمنع الحرائق في المناطق الغابية في الجزائر، وقد تشكل من 11 مادة أساسية، حيث تضمن جميع التدابير العقابية التي ستفرض على المتسببين في الحرائق داخل وخارج وبجوار المناطق الغابية في الجزائر، طبقت بصورة همجية على أهالي في مناطق ومنعهم، من جمع أخشاب في الغابات أو التجول خارج الدوار<sup>2</sup>، وبدون رخصة وفرض غرامات فردية وجماعية ووضع أي شخص مشكوك فيه داخل إقامة الجبرية، كما أعطى هذا القانون لمصلحة الغابات والمياه الحق في القيام بمسح الأراضي الغابية، كما أعطى لتوفير مساحات كبيرة منها لصالح الجيش الفرنسي، لاستغلالها في أغراض حربية، وقامت الإدارة الاستعمارية بتعديل بعض مواده في ديسمبر 1885، بحيث اعتبرت أن كل الغابات ملك لها<sup>3</sup>، وطبقت مبدأ المسؤولية الجماعية لمعاقبة كل من يتسبب في حرقها، وسعت الإدارة الاستعمارية من خلال هذا القانون إلى إخضاع المناطق من استخراج الفحم والغراء من أخشابها، وأنشأت جهاز يتولى حراسة الغابات ومراقبة الأهالي المجاورين لها، وصادق قانون 1885، وقوع أكبر الحرائق التي يسبق أن شهدت لها الجزائر مثيلا<sup>4</sup>، فقد دمر حريق 1881 في قسنطينة وحدها مساحة 169 ألف هكتار وقدرت الخسائر بين 9 و10 ملايين فرنك.

<sup>1</sup> - شارل روبر أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا ج2، المرجع السابق، ص 197.

<sup>2</sup> - رابح لونيسي، تاريخ الجزائر المعاصر، 1830-1889، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 69.

<sup>3</sup> - بوعلام بلقاسمي، مسألة الغابات في السياسة العقارية الاستعمارية في الجزائر خلال النصف الأول من القرن 19 م، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني

حول العقار في الجزائر، إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 34.

<sup>4</sup> - أحلام بلخيري، سمية عباسي، القوانين العقارية الاستعمارية وتأثيرها على المجتمع الجزائري، قانون الغابات، مذكرة ماستر، تخصص تاريخ وعلم الآثار، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2017، ص 47.



## الفصل الثاني: السياسة الاستعمارية في عهد الحاكم العام لويس تيرمان

إن هذا القانون سوف يضم استعمال المراعي لاستصلاح الأراضي كل قلع الأعشاب أصبح مستحيلا ليست إلا الأخشاب، دمرت باستعمال "المراعي" مما أدى إلى سيل العقوبات والإجراءات التعسفية، أي القضاء وتشريد العائلات بأكملها مع الإستيلاء على الماشية، مما يجبر حاملي سندات الملكية على التخلي عن مناطقهم بارهاقهم بالمخاطر، إضافة إلى تهديدات خطيرة تزداد سواء الغابات العمومية أو الغابات البلدية.

### ب- مضمونه:

هو قانون زاد من التشديد على السكان بانتزاع الأراضي الرعوية وإعطائها للكولون من أجل زراعتها كما عوقبوا على الأشجار التالفة بدعوة أن السبب في هذا هو ذلك الرعي فيها فقاموا بترحيل الكثير من العائلات<sup>1</sup>.

تضمن القانون الغابي السماح لمصلحة الغابات بتجميع الجزائريين المقيمين قرب الغابات في نقاط محددة واعتبار الرعي والزراعة في الغابات ممارسات غير قانونية يعاقب عليها بالسجن، وضع القانون الأساسي للغابات وتضمن فرض غرامات مالية على كل فلاح يشتبه أنه ارتكب مخالفة، إضافة إلى ذلك سمح القانون 09 ديسمبر 1885، بمصادرة الأراضي<sup>2</sup>. كما يجبر الأهالي الحائزين على مستندات مالية الملك التخلي عن مساحته المحافظ بالغا، ما في غابات الدولة وإما في غابات البلدية.

سمح هذا القانون للشركات الأوربية باستثمار في الغابات<sup>3</sup> وهذا ما زاد من نسبة مصادرة أراضي حيث بلغت بين 1885 و1889 حوالي 110 ألف هكتار.

<sup>1</sup> - صليحة سعدان، مأمون كريمة، السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها وردود الفعل الوطنية عليها 1870-1914م، مذكرة ليسانس، قسم التاريخ، جامعة حمه لخضر، الوادي 2008/2009، ص 12.

<sup>2</sup> - عدة بن داهاة، الاستيطان والصراع ج 1، المرجع السابق، ص 442.

<sup>3</sup> - جيلالي صاري، المرجع السابق، ص 115.

## الفصل الثاني: السياسة الاستعمارية في عهد الحاكم العام لويس تيرمان

### خامسا: السياسة الدينية

من الحكام العامين بلجائر بعد شانزي تيرمان الذي أعاد سنة 1882 ونصح أجهزته في سنة 1883م أن تراقب الميزابيين من طرف خفي وأن التركيز على المؤسسات الدينية كان يهدف إلى ضرب ركيزة المجتمع الجزائري، وهي الدين الإسلامي فقد اعتبر الدين الإسلامي في الجزائر وإيمان الجزائريين بتعاليمه، أهم عقبة وقفت في وجه المبشرين<sup>1</sup>، وعاقبت تنفيذ مخطط تهذو بعضهم من نشر المسيحية، واعتباره الدرغ الذي حمى الجزائريين من حملات التنصير المسلطة عليهم، وبالتالي فإن القضاء عليها يعني القضاء على معالم كثيرة في هذا المجتمع صدى الثقافية والاجتماعية<sup>2</sup> سبب تدخلها بتأثير على المجتمع الجزائري.

لم يكن الوضع الديني خلال هذه الفترة أحسن حالا من أوضاع أخرى، ساءت الحالة حيث تعرضت بعض المؤسسات الدينية للتخريب والدمار وكان على رأس هذه المؤسسات المساجد والزوايا والحج.

### 1-المساجد:

رفع النواب الجزائريون في إمكانية المساهمة في معالجة النقص الذي ميز هذا السلك الديني، حوالي 390 رؤوس السكان بلغ عددهم في سنة 1890 وفي رفع الأجور الزهيدة التي كانت بمعدل 588 مبلغ مقدر بـ 45.000 فرنك مخصص سنويا لصيانة المساجد<sup>3</sup>، وصيانة بناياتها لم تكن أملاك الحبس تمثل سوى مبلغ 2.638.009 فرنك وكانت تدر فوائد مقدرة بـ 72.908 فرنك وكانت الدولة هي التي تفرز مال ترخص به من نقل الملكية، وكان من الصعب المساواة في المعاملة بين الديانات ما دامت الميزانية

<sup>1</sup> محمد الطاهر وعلي، التعليم التبشيري في الجزائر من (1904/1830) دراسة تحليلية تاريخية، دار حلب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 67.

<sup>2</sup> بوضرساية بوعزة، المرجع السابق، ص 136.

<sup>3</sup> شارل روبر أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا ج1، المرجع السابق، ص 578.

## الفصل الثاني: السياسة الاستعمارية في عهد الحاكم العام لويس تيرمان

تقدر للمسلم، سبع مرات مما تقدره لليهودي، و اثنين وعشرين في المعاملة من الكاثوليك، ومئة وعشرين أقل من البروتسي، ويمكن أن يدعم به الرأي العام في الجزائر شكواه من فعالية الدين المسلم في مواجهة "الإخوان" أولئك الكاربوناريين، الذين يرتدون "القنادر" والذي ينبغي كسر شوكتهم.

### 2- الزوايا:

كانت الزوايا رباطا للجهاد، ثم تطورت إلى مراكز للتعليم والعبادة، وأصبحت مقاما ثم ضريحا ورمزا لأحد المرابطين، من الرباط إلى الجهاد للعلم والعبادة، وأصبحت تدل على مقر الشيخ حامل البركة، لقد شملت المؤسسات الدينية كل ما له علاقة بالدين الإسلامي ففي شهر فيفري 1885 انتشرت الدعاية بأن الشيخ السنوسي تربطه علاقة ببوعمامة في منطقة توات<sup>1</sup>، كان متأثر مع الحركة السنوسية حسب زعم الحاكم العام تيرمان ، ولكن هذا أردع تيرمان وصار يتحدث عن تعصب الجمعيات الدينية، وكانت بعض القرارات القاضية بطرد المسلمين الأجانب وتقتنع بحقيقة انتشار الأفكار الجامعة الإسلامية في الجزائر، وتعدم البرهان على أن الرأي العام، مستمر في استنفاره ضد الزوايا، وتعددت الزوايا من الأملاك التي لها "الأوقاف" في كل من أقبو وتاسلت وفي أوائل الخريف وآخر فضل الصيف يخرج المسؤولون في كل سنة مع "العنتر" من أتباعهم وأنصارهم، فهذه الزاوية ظهرت إلى الضعف التعليم العربي الإسلامي في الجزائر وأيام التوغل الإدارة الفرنسية في التعليم العربي في نواحي البلاد لاسيما ثورة 1871<sup>2</sup>.

كان السياسيون الجزائريون متخوفون من الحرب التي كانت الزوايا تمولها لانتفاضات، وأن الخلاصة التي توصل إليها أهل التفكير هي ضرورة اعتماد على علماء الدين الرسميين، وتلك النقطة يشاطرها كل من Joseph Chamilly و le Chatelier مع الرائد ورأيه Rinn والإدارة العسكرية لشؤون

<sup>1</sup> - عبد الحميد زوزو، ثورة بوعمامة 1881-1908، جانبها السياسي 1883-1908، ج2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983، ص 45.

<sup>2</sup> - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، المرجع السابق، ص 171.

## الفصل الثاني: السياسة الاستعمارية في عهد الحاكم العام لويس تيرمان

الأهالي غير أن Rinn أحد ضباط المكاتب العربية، كان يرى سي عزيز المداد صاحب طموح سياسي واسع ولما أحس المقراني قد لا تنتصر<sup>1</sup>، فكر في استقطاب الحداد وإخوانه إليه.

فعلا استجاب الشيخ الحداد وشرع في الدعوة إلى الثورة التي خاضها الرحمانيون من مقاطعتي الجزائر وقسنطينة، فاهتمام الزاوية بالتعليم والعلم يعد بركة. وكان محمد علي سحنوني دورا في ثورة 1877 وهذه الزوايا نوعين معمرات القرآن ومعمرات الفقه.

قام لافيحري بعد رفضه السكان وطرده، لكي تنشئ بعض المدارس الخاصة بمنطقة زاوية القبائل سنة 1882، والواقع أن الجزائر لم تحل من المدارس الحرة فبعد استيلاء الفرنسيين على الزوايا والأوقاف في المدن وجاء في قانون 18 أكتوبر 1891 ينص على إمكانية فتح المدارس الحرة<sup>2</sup>، يعني القرآنية فقط بشروط ثلاثة:

- وجود المحل الصحي.
- الحصول على رخصة تفتح المدرسة "كتاب أو نحوه".
- رخصة خاصة بالمعلم المسلم.

### 3- الحج:

أما بخصوص الحج، فقد استوجب قضاء وقت أطول قبل أن تفتح عيون الرأي العام، والإدارة الجزائرية على حقيقة المخاطر التي يعتقدون أنها جهة عن الحج، ولقد وصل في عهد الحاكم العام تيرمان إلى حد القيام بمحاولة تهدف منع أسفار الحج بصورة نهائية تقريبا.

<sup>1</sup> - صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 98.

<sup>2</sup> - أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، المرجع السابق، ص240.

## الفصل الثاني: السياسة الاستعمارية في عهد الحاكم العام لويس تيرمان

قرر سنة (1881-1886م) حضر السفر للحج لاعتبارات المألوفة وهي انتشار الأوبئة، أو توتر العلاقات الدولية، غير أن المناشير الصادرة وقتها لا تدع مجالاً للشك بخصوص الحد من دفع الناس، غير أن المناشير نحو الحج<sup>1</sup> سنة 1891، حيث تحصل قرابة 1500 حاج على الرخص الضرورية بعد أن تأكدت الإدارة من أنهم يملكون الموارد الكافية لدفع تكاليف السفر ذهاباً وإياباً، ولم تكن الإدارة تجهل أن إلقاء السفر إلى الحج أمر مستحيل غير أنها كانت متخوفة من تحديد حرارة الإيمان التي تنبعث منها كراهية المسيحيين، وهي المشاعر التي يحركها الحج دوماً في النفوس<sup>2</sup>. ذكر في جريدة Elarbar أن الحجاج لم يرجعوا من مكة بمشاعر التعصب، ولكن بغية أمل، أما يتعهد بسبب ما عاناه الحجاج من استغلال وطمع، لم يكن من الممكن التراجع عن تقاليد راسخة وفي نفس الوقت جهر الإدارة بحياد الدولة. في المجالان الدينية وتحقيق هدف واحد وهو إذلال وتدمير الإسلام إجماعاً اللائكية في العقول.

### خلاصة الفصل الثاني:

عمد الحاكم العام لويس تيرمان طيلة فترة حكمه على سن قوانين وتشريعات ومراسيم خاصة، وإقامة نظام مدني، وإنشاء بلديات مكتملة الوظائف وبلدية مختلطة، من خلال الدمج والتوسيع، تحت مبدأ الثبات، لم يطرأ عليه تغيير لتغطية و تبرير السياسة التي يفرضها التمثيل الجزائري، والتي شملت المجال الإداري، التعليمي، القضائي، التشريع الغابي، إضافة إلى المجال الديني، ومع ذلك فإن هذه الفترة الزمنية لم تخل من بعض النوايا الطيبة وفضح النتائج السلبية التي نجم عنها عواقب وخيمة وبالرغم من تعزيز التدابير العدالة القمعية فلقد تدهورت الأوضاع الأمنية في الجزائر من جديد، خاصة السياسة الدينية.

<sup>1</sup> - شارل روبر أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص 179.

<sup>2</sup> - شارل روبر أجيرون، المرجع نفسه، ص 180.

## الفصل الثالث

الانعكاسات السياسية الاستعمارية في عهد

لويس تيرمان

## الفصل الثالث

### الانعكاسات السياسة الاستعمارية في عهد لويس تيرمان

أولا-التنصير .

ثانيا-الهجرة.

ثالثا-توسيع الاستيطان.

رابعا-إفقار الأهالي الجزائريين وتجويعهم.

## الفصل الثالث: الانعكاسات السياسية الاستعمارية في عهد لويس تيرمان

إن سياسة الحاكم العام لويس تيرمان، كان لها الأثر الكبير على الجزائريين، وقد تمخض عنها نتائج سلبية بالنسبة لأهالي الجزائريين وزادت من حدة الاستعمار وقوة من نفوذ المعمرين وخولتهم سلطة واسعة في الجزائر، إذ منحتهم صلاحيات واسعة وامتيازات خاصة وسنوضح نتائج سياسته فيما سيتم ذكره لاحقاً.

### أولاً- سياسة التنصير:

كان سقوط الجزائر يعني سقوط قلعة إسلامية وقيام المسيحية، ففي ليلة اليوم الذي احتلت فيه الجزائر أقيم حفل ديني ضخم في الساحة الرئيسية للقصبة حضره الجنرالات والجنود وتقدمهم بورمون وهم يرددون الإنجيل بأصوات عالية. ووسط هذا الاحتفال يقف قسيس الاحتلال شاكرًا الجنود وقادتهم على هذا الإنجاز قائلاً لهم: "لقد فتحتم باباً للمسيحية بإفريقيا" وحين اختار المحتل مساجد الجزائر لتحويله إلى كاتدرائية كاثوليكية اختار أوسعها وأحسنها وهو جامع كيتشاوة وجامع القصبة وجامع علي بتشين وغيره، حيث لم يبق من المساجد إلى خمسة بعد أن كان عددها عشية الاحتلال 176 فتحولت إلى ثكنات ومستشفيات وكنائس ودور للضباط.

لم يمض على احتلال الجزائر سوى شهران حتى أصدر إثرهما المحتل أمر في 8 سبتمبر 1830 يقضي بالاستيلاء على الأوقاف الإسلامية التي تمول الخدمات الدينية والثقافية والتعليمية والاجتماعية للمسلمين الجزائريين على الرغم من الاتفاق المعقود بينهم وبين الحكومة الجزائرية في 4 جويلية من نفس السنة حيث تعهدوا فيه باحترام الدين الإسلامي أوقافه ومعاهدة واحترام ملكية الجزائريين وحرمتهم الدينية<sup>1</sup>. وكان الجنرال "بيجو Begeau" أحد قادة الاحتلال والحاكم العام للجزائر يجمع الأطفال الجزائريين اليتامى ويأتي بهم إلى القسيس فيسلمهم له قائلاً: "حاول يا أبتى أن تجعلهم مسيحيين وإذا فعلت فلن يعودوا إلى دينهم ليطلقوا علينا النار" وقد تولى "الكاردينال لا فيجري" مسؤولية تنفيذ سياسة

<sup>1</sup> - صالح فركوس، محاضرات في تاريخ، المرجع السابق، ص 163.



## الفصل الثالث: الانعكاسات السياسية الاستعمارية في عهد لويس تيرمان

التنصير واسعة النطاق في الجزائر حددها بقوله: "علينا أن نجعل من الأرض الجزائرية مهذا لدولة مسيحية تضاء أرجاؤها بنور مدينة منبع وحيها الإنجيل تلك هي رسالتنا"<sup>1</sup>.

### 1- تثبيت للهياكل الدينية المسيحية للجزائر:

عندما وصل لافيغري الجزائر سنة 1867 وجد بها أسقفية رئيسية عمرها ثلاثون سنة وتذكر حوليات الأسقفية في ذلك الوقت أنه عندما حل لافيغري كانت هناك 83 كنيسة، 140 أب وكاهن، 04 جمعيات دينية للنساء، المدرسة الأكلركية الصغرى، بسانت أوجين (بولوكين) والمدرسة الأكلركية الكبرى بالقبة ضف إلى ذلك كاتدرائية السيدة الإفريقية والتي هي في طور الإنجاز.<sup>2</sup>

أولى لافيغري إهتماما بالغا بمسألة بناء وتشديد الهياكل الدينية المسيحية بالجزائر، بغية إزالة الصبغة الإسلامية للجزائر وطمس معالمها الحضارية بها محاولة منه لإرجاع عهد الكنيسة الإفريقية الرومانية و مواصلة عمل الاجداد.الرومان بالجزائر حيث أنه: من 1867 إلى 1878 أنشأ لافيغري على شاكلة سلفية دوبوش وبافي، 49 كنيسة و25 خورينة (paroisses) أبرزها:

■ كنيسة سان جوزيف بباب الواد.

■ كنيسة سان شارل بأغا.

كما أنه ضاعف مجهوداته في مجال إنشاء الهياكل الدينية المسيحية حتى أوصل عددها سنة 1888 إلى 68 كنيسة قائمة يؤمها المسيحيون وتساهم في النشاط التبشيري بحركة فعالة وعند موته سنة 1892 وصل عندها إلى 121 كنيسة فلم يترك لافيغري مدينة جزائرية إلا وغرس بها كنيسة وخورينة أملا منه في:

<sup>1</sup> - رابح تركي ، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، ص 67.

<sup>2</sup> La vigerie (ch.m) compte rendu de l'administration piocesaire d'alger.presente a notre saint-père le page leon XIII. Mai 1878 in euvres choisies.t3(1871-1879)in premerie d'ardreché d'alger

## الفصل الثالث: الانعكاسات السياسية الاستعمارية في عهد لويس تيرمان

1. توسيع رقعة الممارسة الدينية المسيحية بين المستوطنين وأفراد الجيش الفرنسي وحتى أعضاء السلطة الفرنسية بالجزائر.

2. تعميم النشاط التبشيري على مستوى المدن، القرى وحتى المداشر الجزائري<sup>1</sup>.

### 2- علاقته بالجمعيات الدينية التبشيرية المسيحية بالجزائر:

عمل لا فيجري أثناء تأديته لعمله التبشيري بالجزائر وتسييره لأبرشية الجزائر على إبقاء الجمعيات الدينية المسيحية النسوية التي كانت تنشط في عهد الأسقف دوبوش أبرزها:

- جمعية أخوات سان فانسان دوبرل.
- جمعية سيدات القلب المقدس.
- جمعية أخوات العقيدة المسيحية.
- جمعية أخوات بون باستور دوتروي.

وابتداء من 1871 استقدمت جمعية أخوات العناية الأهلية لريوفيل والتي تكلفت بمدارس وملاجئ برج منايل، وتيزي وزو على وجه الخصوص وابتداء من 1884 استقدمت جمعية سان جوزيف، دوسان جون دوموريان والتي فتحت مدرسة دينية حرة بمدينة قوراية قرب شرشال.

لم يهمل لافيجري العنصر الأوربي الكاثوليكي بحكم تطابق المذهب الديني المسيحي حيث اهتم بالمستوطنين الإسبان المهاجرين منه فبالنسبة velence على وجه الخصوص والمخلصين منهم الديانة المسيحية، حيث استقدم جمعية (Imanclado de corazon) منذ 1869 لرعايتهم وتوفير البيئة

<sup>1</sup> - سعدي مزيان، النشاط التنصيري للكاردنال لافيجري وأساليب المواجهة الجزائرية له 1867-1892، الجزائر، وزارة الثقافة، ص 70، ص 71.

## الفصل الثالث: الانعكاسات السياسية الاستعمارية في عهد لويس تيرمان

المسيحية الملائمة لهؤلاء قصد ضمان استمرارية تطبيق الشعائر الدينية المسيحية بالجزائر وإرجاعها إلى حضيرة المسيحية<sup>1</sup>.

### 3- اختطاف أبناء الجزائريين وتعليمهم وتعميرهم:

تم إرجاعهم بعد ذلك كعاملين في صفوفهم، وهي من الجرائم التي وقفت إبان الاحتلال وبعد ذلك انتشار التعليم العمومي، حيث رأى المبشرون أن ذلك يجعل من مدارسهم جدران بلا أحد فتسبب ذلك في تهريب بعض التلاميذ، واشتكى العديد من الأهالي لسلطات الاحتلال من هذه الظاهرة، ومن رجال الدين ورجال الجزويت مما أدى إلى غلق بعض هذه المدارس في منطقة القبائل، ولكن هذا الأمر لم يمس جمعية الآباء البيض.

### 4- فشل سياسة التنصير والفرنسة:

رغم المحاولات الجبارة التي بذلتها فرنسا وبذلها المبشرون المسيحيون بقصد التنصير الجزائريين وفرنستهم، كما ذكرنا وبرغم الإكثار من المعابد اليهودية والكنائس المسيحية في الجزائر التي بلغت 327 كنيسة للمسيحيين و45 معبدا لليهود في مقابل 166 مسجدا فقط للمسلمين الجزائريين بينما يبلغ عددهم حوالي ستة ملايين نسمة برغم ذلك كله فإن الجزائريين لم يتحولوا عن دينهم الإسلامي ولم يفرطوا في لغتهم العربية مما يدل على قصر نظر السياسة الفرنسية وضيق أفقها عندما حاولت أن تفرض التنصير والفرنسة على الجزائريين، ومما يدل على إخفاق سياسة التنصير في الجزائر وفشل جهود المبشرين في هذا الميدان ما قاله الدكتور غوستاف لوبون عالم الاجتماع الفرنسي المعروف بصدد تعليقه على هذه المسألة حيث قال: "فأما يختص بالعرب فقط استشهدت بقصة أربعة آلاف يتيم الذين تولى أمرهم "الكاردينال لافيغري" فعلى رغم تربية هؤلاء تربية مسيحية بعيدة من كل تأثير عربي رجع أكثرهم إلى الإسلام بعد أن بلغوا سن الرشد".

<sup>1</sup> - سعيدي مزيان، المرجع السابق، ص 76، ص 77، ص 78.

## الفصل الثالث: الانعكاسات السياسية الاستعمارية في عهد لويس تيرمان

ومهما يكن من أمر فلن نستطيع أن نوفي الحديث عن الدور الخطير الذي لعبه رجال الدين المسيحي في الجزائر كطليعة الاحتلال أولاً ثم كخادم لركابه بعد الاحتلال ثانياً لأن المقام هنا لا يسمح بالإضافة في هذا الموضوع الذي يحتاج إلى كتاب بمفرده، وإنما أشرنا إليه إشارة عابرة كي تتضح لنا ملابسات العصر الذي عاش فيه الشيخ عبد الحميد بن باديس وأثره في تفكيره التربوي واتجاهه السياسي<sup>1</sup>.

ثانياً- الهجرة:

### 1- تكريس سياسة التهجير:

إن الهجرة التي عرفت لدى المسلمين الجزائريين عانت على معنيين، داخلية وخارجية، أما سياسة التهجير التي تبنتها إدارة الاحتلال الفرنسي خاصة خلال القرن التاسع عشر، فأخذت عدة أشكال، فهناك التهجير المباشر والتي كانت الإدارة طرفاً رئيسياً فيه، مثل تهجير العناصر التركية من الجزائر إثر نجاح الحملة الفرنسية على الجزائر، وكذا المتعلق بفرض سياسة الحصر والتجميع للقبائل الجزائرية.

وهناك التهجير غير المباشر، والذي حصل نتيجة تطبيق سياسات فرنسية عسكرية واقتصادية، واجتماعية، من ذلك هجرة سكان الحواضر الجزائرية داخل وخارج الوطن، نتيجة ما خلفته السياسة الاستعمارية من قمع وتخريب ونهب، أجبرت هؤلاء لاختيار النجاة بأرواحهم وأموالهم، وكذلك الهجرة المرتبطة بإجراءات المصادرة التي تعرض لها الجزائريون المسلمون، وكذا مشاريع التوسع الكبيرة للاستعمار على حساب أراضي المسلمين ومواردهم الأساسية (الأرض والماشية).

إعتاد الجزائريون قبل الاحتلال الفرنسي على الهجرة نحو الشرق، لعدة أسباب تتعلق بموسم الحج إلى الحجاز، أو للتجارة وطلب العلم، غير أن مسار هذه الهجرة قد عرفت مع الاحتلال الفرنسي صبغة

<sup>1</sup> - رابع تركي، المرجع السابق، ص 70، ص 71.

## الفصل الثالث: الانعكاسات السياسية الاستعمارية في عهد لويس تيرمان

مغايرة عن سابقتها، ومع ذلك يمكن التمييز بين الهجرة والتهجير والتي أخذت شكلا من أشكال مقاومة الاحتلال الفرنسي وسياسته برفض الانخضاع له ولسلطته، والتي قد لم يعتبرها البعض مقاومة سلبية، وهروبا من إرهاب وبطش العدو والاستعماري الدخيل، رغم تعدد أسبابها إلا أن منشأها واحد، وهو الاستعمار وسياسته، كما طرح أيضا أجيرون (Ageron) مسألة دار الحرب ودار الإسلام، في هجرة المسلمين من الجزائر بعد الغزو الفرنسي في 1830 واحتلال الجزائر<sup>1</sup>.

### 2- أسباب هجرة الجزائريين المسلمين:

تعددت أسباب هجرة المسلمين الجزائريين خلال فترة الاحتلال الفرنسي خاصة المحصورة منها ما بين 1830-1914، بالنظر للتطورات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الجزائر خلال هذه الفترة، كما اختلفت أيضا أسبابها وتشابحت في بعض الأحيان بين الكتاب الفرنسيين والجزائريين، وسأحاول استعراض عينات من هذه الأسباب لدى الطرفين لمعرفة مدى مسؤولية الإدارة الاستعمارية في حدوثها عن قصد، أم أنها كانت انعكاسا لسياستها المطبقة في الجزائر.

ويقر أحد الفرنسيين وهو لويس فييو (louis veuillet) سنة 1841 في كتابه "الفرنسيون والجزائر" على أنه "مع سقوط مدينة الجزائر لم يجد الكثير من سكانها المسلمون سوى النزوح والهجرة منها، حيث جاء ضمن كلامه: لم يجد الأهالي وسيلة أخرى إلا بمغادرة مدينة الجزائر، حيث كان العديد منهم في حالة من البؤس"، كما يعتبر تقرير لوسياني (lucciani)، الذي طالبت الإدارة الفرنسية بإعداده، من أهم الوثائق التاريخية التي عاجلت قضية الهجرة الجزائرية نحو الولايات العثمانية في المشرق العربي، وذلك في مناطق الوسط الجزائري، مديّة، عين الدفلى، وواد القبّة، وكريمة (ex-hemartine) والأصنام، أبو الحسن (ex-cavignac) هذا التقرير المؤرخ في 4 ديسمبر 1899، يتكون من واحد وثلاثين مكتوبة بخط اليد السيد لوسياني نفسه.

<sup>1</sup> - عثمان زغب، المرجع السابق، ص 86، ص 87.

## الفصل الثالث: الانعكاسات السياسية الاستعمارية في عهد لويس تيرمان

ومن أسباب هذه الهجرة يتضمن ما يلي:

1. الاضطهاد والتعسف الذي يسلط عليهم يوميا من قبل الفرنسيين هناك.
2. الإفلات من الخدمة العسكرية.
3. الدعاية التي مارستها الصحافة العربية للهجرة الى أراضي السلطان العثماني، مع وفرة الأراضي الزراعية بسوريا، والدوافع الرئيسية المؤثرة على هذه الهجرة والتي تأتي من الخارج، وهي ذات الطابع ديني وسياسي محض.
4. تأثير الاقتراض وشروطه القاسية على الأهالي المسلمين التي يفرضها القارض على المقروض عليه، والتي وصلت في بعض الأحيان إلى حد المغالات، والتأمر على أرض هذا أو ذلك الاستيلاء عليها بطرق ماهرة خبيثة<sup>1</sup>.

### 3-الهجرة نحو البلاد العربية:

كان المشرق العربي أهم وجهة قصدها المهاجرون الجزائريون لعدة أسباب أهمها: ملائمة بيئته الدينية والثقافية، واحتضانه لأهم الأماكن المقدسة الإسلامية في مكة والمدينة والقدس ولأكبر منارات العلم كالجوامع الأزهر بالقاهرة وجوامع أخرى في الشام والحجاز.

وكانت أهم البلاد الإسلامية التي قصدها الجزائريين باتجاه المغرب، تونس، تركيا، وغيرهم، كانت الفئات الميسورة والمتقفة أول من فقام بالهجرة وبذلك خسرت البلاد بهم ثروتها الاقتصادية.

حظي الجزائريون في المشرق بسمعة طيبة واحترام كبير لدى المسلمين، فحصلوا على تسهيلات لإقامة وشراء الأراضي وأعفوا من الخدمة العسكرية وأفسحت لهم مجالات التعلم والتوظيف.

<sup>1</sup> - عثمان زغب، المرجع نفسه، ص 87، ص 89، ص 90.

## الفصل الثالث: الانعكاسات السياسية الاستعمارية في عهد لويس تيرمان

حيث بدأت الهجرات الجزائرية باتجاه المشرق مع نهاية ق 19، وكانت فردية أحيانا وأحيانا أخرى جماعية، لقد هاجرت أسر كثيرة من مليانة 1899 وسطيف سنة 1910 وقسنطينة سنة 1911، أما أشهر الهجرات فكانت من تلمسان سنة 1911 حيث فقدت قسنطينة عشية الاحتلال نصف سكانها البالغ عددهم 40 ألف نسمة، كما أن الأمر ينطبق على مدن المدية ومليانة وشرشال سنة 1840 بعد احتلالها.

وبعد صدور قانون 1914 القاضي بتسريح الهجرة التلقائية، ازداد عدد المهاجرين وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى كان عددهم قد بلغ 270000 مهاجرا<sup>1</sup>.

### 4-الهجرة نحو فرنسا:

كانت أسبابها عسكرية واقتصادية بالدرجة الأولى، وقد بدأت محدودة إبان القرن التاسع عشر، وظلت مقيدة بمرسوم 16 ماي 1874 إلى غاية 18 جوان 1913، لكنها أصبحت خلال الحرب العالمية الأولى ظاهرة بارزة، خاصة بعد صدور قانون التجنيد الإجباري 1912 فإن أغلبية الرجال الجزائريين عرفوا البلاد الفرنسية واحتلّطوا بأهلها ودرسوا حالتها، رأوا أنهم يستطيعون أن يعملوا فيها ميادين الصناعة واستثمار المناجم وغيرها، ونظرا لقلة اليد العاملة الفرنسية، وهذا جعل من فرنسا تقبل سير العمال الجزائريين في معاملها ومناجمها، رغم أن المستعمرون رفضوا لأن هجرة الجزائريين تعود بالضرر على الاستعمار وذلك لأن اليد العاملة الرخيصة الجزائرية تقل في البلاد<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - نورة بلاوي، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر من 1870 إلى 1914، مذكرة شهادة ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية جامعة أحمد دراية، أدرار، 2017/2016، ص 68.

<sup>2</sup> - أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، المرجع السابق، ص 114.

## الفصل الثالث: الانعكاسات السياسية الاستعمارية في عهد لويس تيرمان

ثالثا- توسع الإستيطان:

### 1-الجمهورية الثالثة وعودة الإستيطان الرسمي الكبير (1871-1940م):

كان لقيام الجمهورية وعودة تطبيق النظام المدني مصدر ارتياح للمستوطنين ومن جبهتهم لم يتوازن الحكام العامون بدء من دوغيدون في تطبيق الإجراءات القانونية والإدارية التي تناسب الحياة العام للمستوطنين، حيث قامت باريس بإمطار الجزائر بوابل من القرارات التي بلغت ثماني وخمسين قرار في ظرف خمسة أشهر، وبإحياء مشروع "راندون" بتطبيق النظام المدني وإلغاء الحكم العسكري والمكاتب العربية، وهو ما مثل نصرا عظيما للكولون بعد حرب طويلة مع الجيش والمكاتب العربية، والذي أقره البرلمان الفرنسي يوم 09 مارس 1870، الذي صدر على شكل مرسوم يوم 29 مارس 1871<sup>1</sup>، ومن بينها إنشاء منصب الحاكم العام المدني في مكان الحاكم العسكري، وآخر يلحق الجزائر بفرنسا بواسطة دمج شؤونها في مختلف الوزارات بالحكومة الفرنسية بباريس، وتقييم الجزائر إلى ثلا ولايات مدينة في الشمال، ومنطقة عسكرية في الجنوب، وتعويض عمل المكاتب العربية بالبلديات ذات السلطة الكاملة كالتى بفرنسا خصصت في المناطق ذات الأثرية الأوربية، وبلديات مختلطة في المناطق التي يحتك بها المستوطنون بالأهالي المسلمين<sup>2</sup>.

وقد بدأت سياسة فرنسا الاستيطانية نهاية السبعينات من القرن التاسع، وخلال العقود التي تلتها تأخذ أبعادها الواضحة، شكلا أكثر حدة وتصعيدا في هجرة الفرنسيين بالتحديد، حيث أصبحت خطة الإستيطان مدروسة وجماعية ومرفقة بتشريعات فرنسية لحماية المستوطنين ودعمهم، ونتج عن ذلك ارتفاع

<sup>1</sup> - مرسوم 29 مارس 1871، يسمى أيضا بلائحة كرمو أو الأنديجينا (l'indigénat) قانون عنصري صدر ضد الأهالي أعلنت عنه سنة 1847 وتم تطبيقه في 26 جوان 1881.

<sup>2</sup> - فاتح زباني، المرجع السابق، ص 70.



## الفصل الثالث: الانعكاسات السياسية الاستعمارية في عهد لويس تيرمان

أعداد المستوطنين في الربع الأخير من القرن التاسع عشر 376 ألف، مقابل ارتفاع مساحة الأراضي الصادرة من الأهالي<sup>1</sup>.

وانطلاقاً من بداية 1880 بدأ الاستيطان يتجه بالتدريج نحو الجنوب، لكن بوتيرة بطيئة جداً، بسبب المناخ الحار، وقلة الأراضي الخصبة التي يفضلها الكولون، ولذلك تقلصت أعدادهم خلال هذه العشرية بشكل ملفت، فمن 1.174 أوربي جديد استوطن الجزائر سنة 1881، نزل العدد إلى 191 مستوطن 1885 أغلبهم فرنسيون، حيث بينت الإحصائيات المنجزة خلال نهاية القرن، وبالتحديد سنة 1895 هبوط نسبة المستوطنين الأوربيين، مقابل تزايد لنسبة المستوطنين الفرنسيين<sup>2</sup>.

### 2-المراكز الاستيطانية في الإقليم الوهراني:

وبعد عام 1871، وأثر حكم الجمهوريين لفرنسا، انبعثت حركة الاستيطان من جديد، حيث استأنف الاستيطان الرسمي نشاطه في الإقليم الوهراني، بحيث أنشأت سلطات الاحتلال ووسعت 120 قرية استيطانية فيما بين (1871-1899م)، من بينها 17 قرية في دائرته معسكر لوحدها<sup>3</sup>.

#### أ-مستوطنات دائرة وهران:

انتشرت المستوطنات في دائرة وهران، في ثلاث مناطق كبرى، هي: عين تموشنت، وسانت دونيس دوسيف، سيدي بلعباس، وثمانية بلديات هي: أرزيو، فلوريس fleurus، مسرغين، سان بارب دو تليلات sainte-barbe-de télat، سان لوي saint-louis، سانت كلود saint-cloud، فالمي valmey، وقد ضمت هذه البلديات 28 ملحقة، وقدر عدد سكان مدينة وهران 1864 بـ

<sup>1</sup> - حكيم بن الشيخ، سياسة الاستيطان الأوربي في الجزائر ما بين 1830-1962، مجلة عصور جديدة، مجلة فصلية محكمة يصدرها مخبر البحث التاريخي، جامعة وهران، العدد 14-15، أكتوبر، 2014، ص 263.

<sup>2</sup> - السيد محمود والصاوي كامل، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر الأوربي في إفريقيا، ج3، موسوعة إفريقيا التاريخية، الإسكندرية، 2018، ص 197.

<sup>3</sup> - عدة بن داهة، الاستيطان الصراع ج 2، المرجع السابق، ص 120.

## الفصل الثالث: الانعكاسات السياسية الاستعمارية في عهد لويس تيرمان

17370 ساكن شكل الإسبان منهم 7610 إسباني، والأهالي 3898 ساكن أما الباقي والمقدر عددهم 5862 من أصول أخرى أغلبهم فرنسيون<sup>1</sup>.

### ب- مستوطنات دائرة معسكر:

إلى غاية 1864 لم تكن في دائرة معسكر سوى قريتين استيطانيتين، هما سانت أندري-saint-andré، وسانت إيپولين saint-hyppolite، وضمت آنذاك 8033 ساكن، شكل المستوطنون أكثر من نصف السكان، بحوالي 4118 مستوطن، في حين ضمت سنت إيپولين 178، ومستوطنة سان أندري 418، معظمهم أورييون، وبعد عام 1871 أنشأت في مدينة معسكر 17 قرية إستيطانية جديدة، نذكر منها، قرية عين فكان التي كان أول مستوطنتها هي 27 عائلة من فالسبورغ phalsbourg، وصافارن saverne الواقعتان في الألزاس واللورين<sup>2</sup>.

### ج- مستوطنة مستغانم:

احتوت مستغانم خمس بلديات هي: مستغانم، أبو قير، عين تدلس، بيليسي péliissier، ريكولي ricoli، وقد ضمت مستغانم 10820 ساكن، بينما ضمت أكبر مستوطناتها مازاگران 1063 أغلبهم مستوطنون، أما بيليسي التي تأسست عام 1846 تحت اسم لييري libérés، نسبة للجنود المسرحين من الجندية، والذين كانوا أول سكانها، وبطلب من سكانها تغير اسمها إلى بيليسي تكريماً للخدمات الجليلة التي قدمها الأخير للاستيطان<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - Teissier (octave) algérie, géographie, histoire statisique, op-cit, p 69,p 72.

<sup>2</sup> -Geynemer, M, situation des alsaciens-lorrains en Algérie, Imprimerie central des chemains de fer-paris, 1873, p 12.

<sup>3</sup> - Teissier (octave) algérie, géographie, histoire statisique, op-cit, p 76,p 77.

## الفصل الثالث: الانعكاسات السياسية الاستعمارية في عهد لويس تيرمان

### 3-تواصل سياسة الاستيطان وفرض قانون الأهالي:

في فترة ما بين (1871-1895م) تم بناء 248 مركز إستيطاني جديد، وبدأت سياسة طرد الجزائريين من أراضيهم وتحويل المناطق العسكرية إلى مناطق مدنية يتحكم فيها المستوطنون، وهكذا ارتفع عدد البلديات المدنية من 126 بلدية سنة 1871 إلى 249 بلدية سنة 1891، وتمخضت عن توالي المستوطنين لسلطة البلديات زيادة في حجم الضرائب العربية التي تعد مصدرا لتمويل البلديات، وقد ارتفعت بنسبة 17 مرة عما كانت عليه في عهد المكاتب العربية، وقد تم تشجيع الهجرة الأوربية إلى الجزائر ومنح امتيازات لهم، إن المستوطنين الذين أطلقت أيديهم في حكم الجزائر وقفوا في وجه منح الجزائريين الجنسية، وفرضوا على الأهالي سياسة الاستسلام والخضوع لسلطانهم، وشجعوا على سن قانون الأهالي سياسة الاستسلام والخضوع لسلطانهم، وشجعوا على سن قانون الأهالي code de l'Indigénat (26 جوان 1881)، وهو عبارة عن مجموعة من القوانين الاستثنائية التي فرضت على الجزائريين منذ زمن مضافا إليها القوانين الجديدة، وتقتضي منهم إظهار الطاعة والخضوع الكلي للمستوطنين، وهي تسلط عليهم أنواع كثيرة من العقوبات الزاجرة (السجن، مصادرة الأراضي، الضرائب، ...). وكان هذا القانون بحق أداة إرهابية لقمع الأهالي، لقي استغراب بعض الفرنسيين المتعاطفين مع الأهالي<sup>1</sup>.

### 4-نتائج الاستيطان على الأهالي:

كان لسياسة الاستيطان الأوربي بالجزائر آثار سيئة وخيمة العواقب في ميادين مختلفة على الجزائريين.

<sup>1</sup> - عبد الله مقلاتي، المشروع الفرنسي الصليبي الاحتلالي للجزائر وردود الفعل الوطنية 1830-1962، منشورات سيدي نابل، وزارة الثقافة الوطنية، ص 157، ص 158.

## الفصل الثالث: الانعكاسات السياسية الاستعمارية في عهد لويس تيرمان

فقد تم تحطيم العائلات الجزائرية الكبرى التي كانت تشمل القيادات للمجتمع الجزائري روحيا، وماديا، بل وحت إداريا واجتماعيا وسياسيا، مزق المجتمع الجزائري شر تمزق وشرذ وأفقر، وتم تحطيم مادعي بالبرجوازية الجزائرية في المكن الكبرى، وكانت تتألف من التجار والحرفيين، والقضاة والمثقفين، فشردوا كذلك وزحموا في أعمالهم وأنشطتهم المختلفة من طرف الجالية الأوربية التي كانت تتصف بالشرهة في ميدان الاقتصاد، والغلطة والقسوة في ميدان السياسة والإدارة.

وحطم الفلاحون الجزائريون بسبب انتزاع ملكياتهم الزراعية والفلاحية وأرغموا على بيع ما بقي منها بأيديهم نتيجة لارهافهم بالضرائب وربا اليهود الفاحش، فانخفضت ملكياتهم الزراعية عام 1883 إلى 8.188.410 هكتار، وكذلك يمارسون الفلاحون الجزائريون زراعة ضعيفة المردود مع إراحة أراضيهم من الفلاحة مدة عامين كاملين، وقد أكرههم الاستيطان، وحصر أراضيهم والغابات على إتلاف ثروتهم الحيوانية فانخفض عدد الأغنام من 8 مليون عام 1865 إلى 7.7 مليون عام 1885.

وإلى جانب هذه السياسة الاستيطانية الاستعمارية القاسية تعرض الأهالي لنكبات ومصاعب قاسية في أعوام 1867 و1868 و1893 و1897 و1920 فتفشيت بينهم الأمراض والأوبئة المعدية، كالكوليرا، التيفوس وهجمت عليهم أمواج الجراد وداهم القحط والجفاف، ففقدوا كل شيء، وتحول أغلبهم إلى خماسين ومزارعين وعمال موسمين بأجور زهيد جدا لا تفني حتى أبسط الضرورات اليومية لأطفالهم وعائلاتهم<sup>1</sup>.

### رابعا- إفقار الأهالي الجزائريين وتجويعهم:

إن ما يصدم المؤرخ بدهاة في هذه السنوات (1870-1890 م) هو الصمت الذي اكتشف تطور مجتمع الأهالي وخاصة بالمقارنة مع التحقيقات الكبرى والمناقشات التي تمت في عهد الإمبراطورية الثانية، ومع الإصرار على حصر الاهتمام في متابعة تطور الاستيطان وحده، لقد وضع الرأي العام نفسه

<sup>1</sup> - يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص 38، ص 39، ص 40.

## الفصل الثالث: الانعكاسات السياسية الاستعمارية في عهد لويس تيرمان

في حالة جهل تام بأوضاع ومشاكل أولئك الذين لم يكن يرى فيهم سوى مهزومين، ينبغي التعامل معهم من هذا المنطلق، أو جموعاً "متوحشة" ينبغي استئناسها من جديد عموماً، يكتفي الرأي العام بتكرار صيغ جاهزة حول مسائل مبتذلة مثل: السلام، الأمن، الرخاء التي يعتبرها من الفضائل التي حققها الاحتلال الفرنسي، من ذلك أننا نجد الانسانيين يفتبطنون بقولهم إن "اليد العاملة الأهلية قد تمكنت الآن من الاستفادة بالأجور التي يوزعها الاستيطان، بينما يتم تقدير الأوضاع الاقتصادية، من منظور النزعة التجارية التقليدية، بحسب أهمية التجارة الخارجية.

حين يقتصر الاهتمام على مسائلة الأرقام التي سجلتها عمليات تصدير القمح والشعير والغنم، في سنوات 1871-1976، فإنه يتبادر للناس في فرنسا وحتى في الجزائر، أن فترة رخاء جديدة قد حلت وها هي الصحافة تهلل بمقدمها لقد ركزت التقارير والخطب الرسمية على الإشارة فقط إلى وفرة الغلال، إلى غاية السنة الفلاحية 1876-1877 التي كانت أسوأ سنة في العشرية المحصورة بين (1871-1881 م)<sup>1</sup>.

### 1- مؤشرات الإفقار:

إن هذا الإفقار الذي لا جدال فيه كان يتجسد خصوصاً في اتساع نطاق القربي، فلقد صارت "المشتتة" وهي بمثابة المخيم الشتوي، عبارة عن قرية من القرابة "الأكواخ" التي أصبحت منذ ذلك العهد شكل السكن المشترك بين من يعيش من زراعة الحبوب والراعي المفلس، ولقد كان القربي المبني من الأغصان والسقوف بالأعمدة المكسورة "بالديس" يكلف في الواقع من عشر مرات إلى عشرين مرة أقل من خيمة البدوي.

كما بدأ افتقار السكان من الفلاحين في نظر السلطات في انخفاض مردود الضرائب العربية، ولقد ظلت طبيعة هذه الضرائب وطريقة تحصيلها دون تغيير مبدئياً منذ 1886، وعلى الرغم من المشاريع

<sup>1</sup> - شارل روبر أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا ج 1، المرجع السابق، ص 687.

## الفصل الثالث: الانعكاسات السياسية الاستعمارية في عهد لويس تيرمان

المتعددة لإصلاحها إلا أنه لم يجبر إلا التركيز على بعض الزيادات، وهكذا، فمنذ 1892، صارت تحصل الضريبة على القربي أو البيوت القبائلية على المبلغ الأصلي بحسب معدل 3.2 % من الدخل وبالسننيمات الإضافية على أساس 5 % من المبلغ الأصلي السوري السابق.

وإنه بالرغم من رفع التعريفات وارتفاع عدد المكلفين بالضريبة، إلا أن إيرادات "الضرائب العربية" ما انفكت تنخفض من (1887 إلى 1897)، من حيث القيمة من 21 مليون إلى 16 مليون فرنك، ولقد كان انهيار الأسعار الفلاحية يتجسد إذن، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في الموارد الإجمالية (الخام) للفلاحين، ولقد أمكن التحقق، من ذلك ابتداءً من 1898 حيث كانت السنة التي ارتفعت فيها الأسعار وحجم الضرائب العربية<sup>1</sup>.

### 2- انتشار الفقر:

لم تواجه فرنسا التطور الحاصل في عدد السكان المسلمين الجزائريين والذي انتقل من 2.307.000 نسمة سنة 1858 إلى 9.000.000 نسمة عام 1953 باستصلاح الأراضي الزراعية وتوسيعها وزرعها حبوباً لسد حاجيات السكان المعاشية، ولم تفعل شيئاً أمان التناقص المستمر لمتوسط نصيب الفرد الجزائري من الحبوب والذي انتقل من 5.9 قنطار للفرد الواحد سنة 1870 إلى 4.9 قنطار للفرد الواحد سنة 1911 ليصبح 2.8 قنطار في 1936 إلى أن يصل إلى 02 قنطار للفرد الواحد 1950 وبهذا الشكل يكون إنتاج الحبوب قد انتقل من 18 مليون قنطار 1934 إلى 20 مليون قنطار سنة 1954 في حين تزايد عدد السكان الجزائريين خلال هذه الفترة (1934-1954م) بثلاث ملايين نسمة، وموازية لتناقص متوسط نصيب الفرد الجزائري من الحبوب وتقلص المساحات الزراعية في قطاع المسلمين الزراعي فإن مساحة الكروم انتقلت من 23.000 هكتار سنة 1880 إلى 450.000 هكتار سنة 1954 هذا فضلاً عن المساحات التي كانت تحتلها الحمضيات وأشجار الزيتون والتبغ.

<sup>1</sup> - شارل روبر أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع، المرجع السابق، ص 345، ص 346، ص 347.

## الفصل الثالث: الانعكاسات السياسية الاستعمارية في عهد لويس تيرمان

إن كان المستعمر الفرنسي يرد أسباب فقر الجزائريين أساسا إلى افتقار الأراضي الفلاحية الجزائرية إلى المواد العضوية، وقلة المردود الهكتاري، وكثرة عدد الفلاحين واستخدام الوسائل التقليدية، وارتفاع نسبة المواليد، فإن الواقع يثبت أن الفقر الذي أصاب المجتمع الجزائري يرد إلى عوامل منها استمرار الكولون في ابتلاع المزيد من الأراضي الفلاحية الخصبة وتقلص الأراضي الزراعية والرعية وانخفاض إنتاج الحبوب 20% أمام تضاعف عدد السكان في الجانب الجزائري.

ولقد كانت للسياسة الفرنسية التي تركت بصماتها وتوقيعها في كل مجالات الحياة أسوء على الحالة الاقتصادية الزراعية وعلى ظروف الفلاحين المعاشية، وأن الكارثة التي أودت بحياة 500.000 نسمة من الأهالي 1867-1868 وقعت في الأراضي الخصبة وأراضي الشمل القديمة قبل أن تمسها الإجراءات التطبيقية لقانون 1863<sup>1</sup>.

### خلاصة الفصل الثالث :

كان الوضع العام للجزائر خلال العهد الحام العام لويس تيرمان وضعاً صعباً جداً خلال فترة 1881-1891 والتي اندرج تحتها عدة آثار سلبية تتمثل في:

- بروز ظاهرة التنصير والتي بعد إغلاقهم للمدارس العربية وفتحهم للمدارس العربية-الفرنسية وتضييق المدارس الإسلامية وتشجيع للكاردينال لافييجري الذي فتح بدوره المدارس التنصيرية ولإنشائه في وكل ولاية كنيسة ونشر المسيحية في الجزائر.
- ظاهرة الهجرة وتفاقمها التي ظهرت بسبب الظلم وانتشار الفقر وتطبيق سياسة الإذلال والقمع والمصادرة، إضافة إلى اعتماد قانون الحالة المدنية التي أعطى أسماء مهينة للجزائريين أثارت سخطهم ودفعتهم للهجرة خاصة تونس والمشرق.

<sup>1</sup> - عدة بن داهة، الاستيطان والصراع ج 2 ، المرجع السابق، ص 11، ص 12 ، ص 13 ، ص 14.

## الفصل الثالث: الانعكاسات السياسية الاستعمارية في عهد لويس تيرمان

---

- توسع ظاهرة الاستيطان نتيجة اتباع سياسة إغراء الأوربيين، واستقدامهم للجزائر، من خلال منحهم تسهيلات وامتيازات خاصة من أجل البقاء في الجزائر، وذلك بعد مصادرة الأراضي الخاصة بالجزائريين ومنحها للكولون.
- إفقار الجزائريين وتجويعهم بسبب فرض الغرامات، الزيادة في نسب الضرائب، ومنعهم من الاستفادة من الغابات، إضافة إلى مصادرة الأراضي والممتلكات الخاصة بالجزائريين.



خاتمة

### خاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع وضع الجزائر في عهد الحاكم العام لويس تيرمان (1881-1891م) توصلنا إلى جملة من النتائج الهامة والتي يمكن استخلاصها على النحو التالي:

- تقلد لويس تيرمان عدة مناصب، عضو مجلس محافظة سنة 1863م، ثم عين عضو في وزارة الدفاع الوطنية والفرنسية عام 1870م، وعينه رئيس الحكومة الفرنسية قميطة كمستشار دولة متحصل على شهادة دكتوراه، ثم عين حاكم عام مدني 1881-1891م وفترة حكمه حوالي 10 سنوات.
- مع تولي لويس تيرمان منصب حاكم 1881م، عهد إلى وضع إستراتيجية خاصة به ساعده في تسيير شؤون البلاد في فترة حكمه، حيث أنه استخدم قانون الأهالي أو ما يعرف بالأندجينا 1881م الذي هو عبارة عن مجموعة من القوانين الجزرية والتعسفية التي لا علاقة لها بالقانون العام للبلاد، وكان هدف قانون الأهالي تفكيك الروابط الأسرية وهدم بنيته الاجتماعية وإلغاء الوجود المادي والمعنوي للمجتمع الجزائري وفكرته الأساسية أن يذوب في الحضارة الفرنسية، وكما اعتمد قانون الحالة المدنية على التمييز بين أفراد وشخصيات فيما بينهم.
- كانت أهداف السياسة الاستعمارية الفرنسية من خلال سن هذا القانون تحقيق ما يلي: فك تماسك ووحدة القبائل والدواوير الجزائرية فيما بينهم، وسهولة كلية إحصاء السكان وفرنسة المجتمع الجزائري.
- اعتمد تيرمان على آليات التأديب من أجل ضبطهم وإرغامهم على إظهار الطاعة حيث اعتمد على أسلوب القمع والحجز من خلال حجز وفرنسة الأراضي وجميع الممتلكات ومنحها للكولون، إضافة لتشريع المخلفات والعقوبات المترتبة عن كل مخالفة.

■ في مجال الإداري، عمل تيرمان على توسيع المنطقة المدنية وإنشاء بلديات مكتملة الوظائف، وتغيير طراً على عدد البلديات المختلطة وخريطة الترابية، وأيضاً كان يرى تيرمان أن البلديات المختلطة ليست مرحلة ومناطق مدعوة للزوال، أما في مناطق الحكم العسكري، أصدر مجموعة مراسيم وقوانين نصت على الملكية في المجلس البلدي لا يميز بين العون في البلدية المختلطة والبلدية مكتملة الوظائف سنة 1884م، وتحسيس المواليدين الأوروبيين بالجنسية الفرنسية سنة 1889م، إضافة إلى استعانة في مشروع ميزانية خاصة بالجزائر وتسيير مصالح الإدارة، ومشروع الإيرادات والنفقات المدنية بإنشاء الديون وضمانات.

■ أما في مجال التعليم الحكومي، فصدر مرسوم ينص على إجبارية التعليم مجاني في مدارس العربية والفرنسية خاصة الفرنسية سنة 1883م، وقام بترتيب المدارس الثلاث مدرسة التعليم العام العادية والمدرسة المركزية الأهلية و المدرسة التحضيرية الأهلية. أما التعليم القرآني فقد عرف منشادات دينية وأصبح غير ذات أهمية، مسألة تعليم الأولاد المسلمين وتأثرها بالهزات، رغم إجراءات الإيجابية والسلبية لرفع من مستوى التعليم الجزائري عبارة عن محاولات فاشلة.

في عهده أنشأ سنة 1884م بلدية جديدة وألغى دور الأعوان والمستشارين الجزائريين ورؤساء الجمعيات. إضافة إلى إلغاء مناصب القضاء المسلمين في المدن سنة 1887م، ثم إلغاء القرار أو تعديله، وصدر مرسوم حول إعادة تعيين القضاء الإسلامي من خلال حصر صلاحيات القاضي المسلم في القضايا ذات الطابع اجتماعي سنة 1889م. وفي سنة 1891 أنشأ الحالة المدنية طبقاً لمخطط الإدماج.

■ فيما يخص الغابات أصدر سنة 1885 أول قانون عالي أصدرته استعمارية للحد من الحرائق، فعمد تيرمان إلى وضع تدابير عقابية التي ستفرض على المتسببين في الحرائق داخل وجوار المناطق الغابية، وفرض غرامات وعقوبات، كلما وضع قانون 1885م من أجل استغلال غابات خاصة الرعي.

- أما سياسته الدينية فقد كان الوضع الديني سيئ وتعرض المؤسسات الدينية للدمار والتخريب ومشاركته في مناسبات الدينية وصيانة المساجد وزيارتها، و استيلاء الفرنسيين على الزوايا والأوقاف، وفي سنة 1891م صدر قانون ينص على إمكانية فتح المدارس القرآنية بشروط .
- كان لسياسته الدينية أثر سلبي على الأهالي الجزائريين في عهده ومنعه التعليم القرآني بهدف منع أسفار الحج وقرر حضر السفر، وتحقيق هدف واحد لإذلال وتدمير الإسلام.
- نتج عن أساليب الإذلال والقمع والحجز ومصادرة أملاك ظهور أصوات مطالبة بالهجرة التي كانت سبب في هروب الأهالي إلى المشرق العربي وكذلك إلى فرنسا سبب الاضطهاد الذي واجهوه من قبل المحتل. وكان لقانون الحالة المدنية دور كبير قد أعطى للسكان أسماء مهينة وغضب السكان وهو ما دفعهم للزحف والهجرة.
- انتشرت ظاهرة افقار الأهالي وتجويعهم واعتماد تيرمان سياسة التفتير من خلال مصادرة الأراضي وتمليكها للكولون.
- كما توسع الإستيطان وكشف عن عملية مصادرة الأراضي في الشرق والوسط والغرب، وذلك بهدف استغلال الأراضي، وأنشأ مراكز استيطانية في الجزائر ووهران.
- أيضا جعلت سياسة الاستيطان الأهالي تحت التهديد وجعلهم عمال وعبيد مستوطنين مما أدى إلى تجويعهم وإفقارهم وإنشار المجاعة والأمراض والأوبئة. فالجزائر كانت عانت كثيرا من الاحتلال الفرنسي الذي نهب ثرواتها وخيراتها.

الملاحق

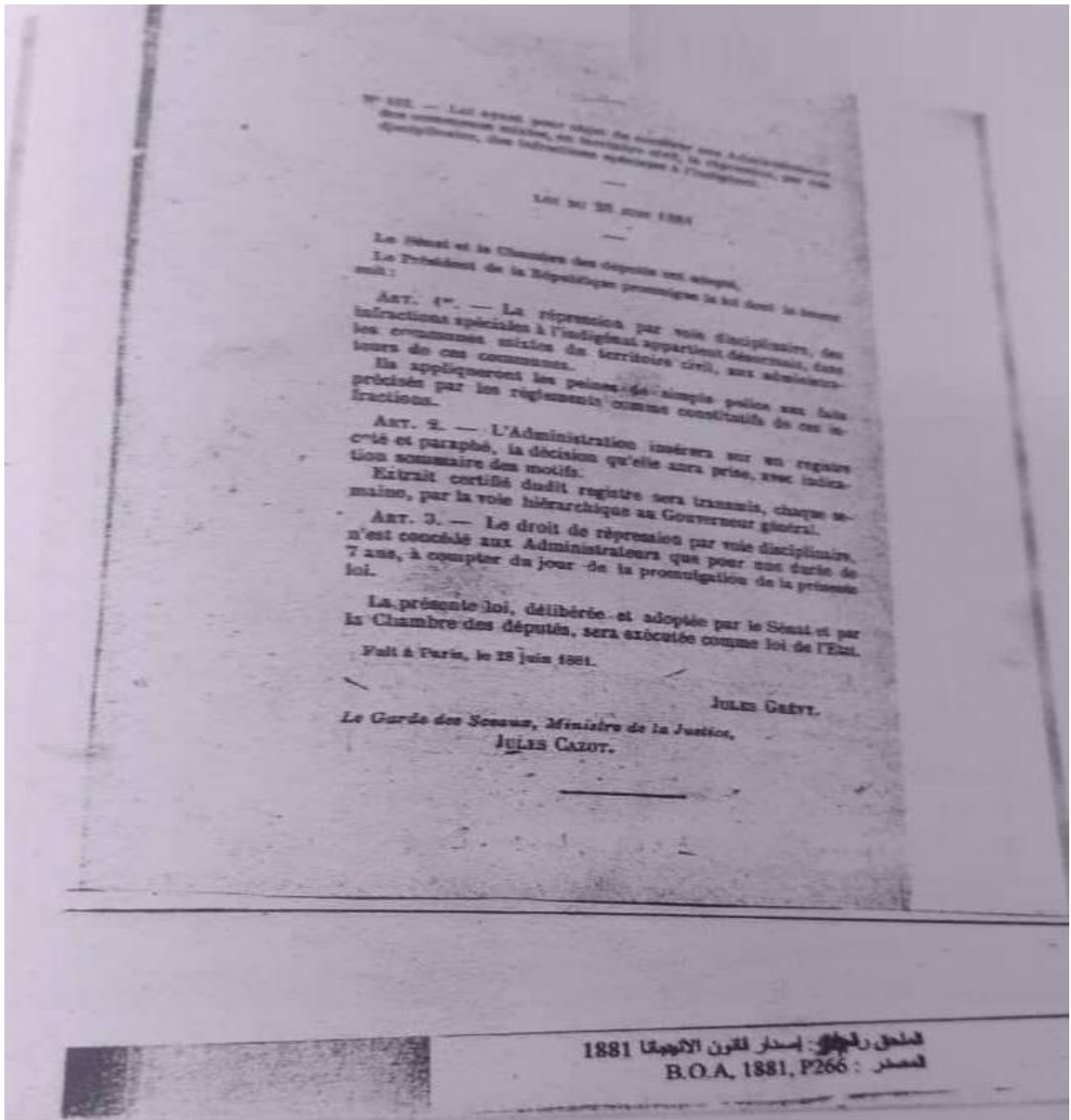
- ملحق رقم 01: صورة لويس تيرمان:



Source gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France

Nadar Atelier, Photographe. M. Tirmane-Ancier Goweneur d'algérie :  
(Photographie, tirage de démonstration), 1890-1898, p02.

- ملحق رقم 02: إصدار قانون الأنديجانا ل 1881



محمد بليل، تشريعات الإستعمار الفرنسي و انعكاساته على الجزائريين (1881-1994م)، دراسة نماذج من التشريعات و تطبيقاتها على الجزائريين بانقطاع الوهراني (عمالة وهران)، دراسنجاك الدين للكتاب، الجزائر، 2013، ص 446.

- ملحق رقم 03: قانون الحالة المدنية،

— 349 —

**BULLETIN DES LOIS**  
**DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE.**  
**N° 689.**

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE.

N° 11,663.—*Loi qui constitue l'État civil des Indigènes musulmans de l'Algérie.*

Du 23 Mars 1882.

(Promulguée au Journal officiel du 26 mars 1882.)

LE SÉNAT ET LA CHAMBRE DES DÉPUTÉS ONT ADOPTÉ,

LE PRÉSIDENT DE LA RÉPUBLIQUE PROMULGUE LA LOI dont la teneur suit :

**TITRE I<sup>er</sup>.**

**CONSTITUTION DE L'ÉTAT CIVIL DES INDIGÈNES MUSULMANS.**

ART. 1<sup>er</sup>. Il sera procédé à la constitution de l'état civil des indigènes musulmans de l'Algérie.

2. Dans chaque commune et section de commune, il sera fait préalablement par les officiers de l'état civil, ou, à leur défaut, par un commissaire désigné à cet effet, un recensement de la population indigène musulmane.

Le résultat de ce recensement sera consigné sur un registre matrice tenu en double expédition, qui mentionnera les noms, prénoms, profession, domicile, et, autant que possible, l'âge et le lieu de naissance de tous ceux qui y seront inscrits.

3. Chaque indigène n'ayant ni ascendant mâle dans la ligne paternelle, ni oncle paternel, ni frère aîné, sera tenu de choisir un nom patronymique, lors de l'établissement du registre matrice.

Si l'indigène a un ascendant mâle dans la ligne paternelle, ou un oncle paternel, ou un frère aîné, le choix du nom patronymique appartient successivement au premier, au deuxième, au troisième.

Si l'indigène auquel appartiendrait le droit de choisir le nom patronymique est absent de l'Algérie, le droit passe au membre de

*XII<sup>e</sup> Série.*

22

حنيفي هلايلي، دراسات افريقية جديدة، ط1، مخبر البحوث و الدراسات الاستشراقية في حضارة

الغرب الإسلامي، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، السادسي الثاني، 2020، ص 349.



- ملحق رقم 04: نص كامل للقانون الغايي 08 ديسمبر 1885:

-المادة 14 : عند إشعال حريق في أرض قبيلة من طرف سكانها الأهالي،فيما يقوم الحاكم العام بإعلان أن كل قبيلة هي مسؤولة عن ذلك،وبالتالي تعاقب بالغرامة مالية تفرض عن طريق العدالة.

-المادة 12: في حالة تم القلاع للأشجار اليابسة يصبح ممنوعا،لأن الأشجار اليابسة ماضي (لا أشجار أنثها الرعي).

- المادة 19 : كل حريق في الغابة يتسبب فيه أحد الأهالي الذي أشعل أو نقل النار خلاف لأحكام المادة 148،من قانون الغابات تتحملة القبيلة وتكون مسؤولة عن العقوبة.

-المادة 29 : أي شخص يقوم بإشعال النار دون إذن مسبق في الخشب الغابات أو الأشواك المتواجدة في ملكيته،يعاقب بغرامة مالية قدرها بين 20 و100 فرنك أوليين حسب الحالات يعرض للغرامات المذكورة في المادة 148 لقانون العقوبات،وإذا توسع الحريق في الملكية تكون الغرامة من 50 إلى 500 فرنك،وفقا للمادة 485 من قانون العقوبات وفي كل الحالات يمكن أن تسلط عقوبات السجن ضد الأهالي مدتها بين 6أيام إلى 6 أشهر.

-المادة 31 : أن العقوبات الموجودة في المادة 29،تتضاعف في حالة تكرير الجرم(الجرالم)،طبقا للمادة 200 من قانون الغابات.

كما نصت المادة الرابعة من قانون 8 ديسمبر 1885م،أن عند إشعال حريق في أرض قبيلة من طرف سكانها الأهالي،فيما يقوم الحاكم العام بإعلان أن كل قبيلة هي مسؤولة عن ذلك،وبالتالي تعاقب بالغرامة مالية تفرض عن طريق العدالة.

-المادة 134 و135:«على أن الحاكم العام هو الذي يأمر مجلس الحكومة بتحديد شروط الاستغلال،والبيع المتجول وتصدير الفلين،الفحم،الخشب،منتجات الغابات الصنوبرية،ومسارات المتجهة خصيصا لصناعة قصب».

وكانت أهم العقوبات المطبقة في هذه المادتين هي:غرامة مالية قدرها ما بين 4 إلى 100 فرنك،والسجن من 1 إلى 5 أيام،ويكون إلزامي.

-Jules madelin : op ، cit p .95.96 .

-A -puton : op ,cit pp 102.103.

- أحلام بلخيري، سمية عباسي، القوانين العقارية الاستعمارية و تأثيرها على المجتمع الجزائري ، قانون الغابات ، مذكرة ماستر تخصص تاريخ و علم الآثار ، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2017، ص 97.

# قائمة البيولوجرافيا

### قائمة الببليوغرافيا

#### أولا- المصدر:

1. هنري شارل تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، تر: أبو قاسم سعد الله، دار التونسية، تونس، 1974.

#### ثانيا-المراجع:

#### باللغة العربية:

1. أجيرون شارل روبير، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1870-1919)، ج1، تر: حاج مسعود، إيكلبي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.
2. أجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، ج2، ط1، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
3. أجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، 1982.
4. العسلي بسام، محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية، ط3، دار النفائس، بيروت، 2010.
5. المدني أحمد توفيق، كتاب الجزائر، دار البصائر، الجزائر، 2009.
6. المدني أحمد توفيق، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، د / ط، القاهرة، د/س.
7. بريان أندري وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، تر: أسطنبولي رابح، منصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.
8. بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006.
9. بليل محمد تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين (1830-1914) دراسة من نماذج التشريعات وتطبيقاتها على الجزائريين بقطاع الوهراني (عمالة وهران)، دار سنجاك الدين للكتاب الجزائر، 2013.

10. بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول الملكية الأرض الإبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962)، ج1، ط1، المؤلفات للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
11. بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول الملكية الأرض الإبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962)، ج2، ط1، المؤلفات للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
12. بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
13. بوعزة بوضرساية، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر (1830/1930) وانعكاساتها على المغرب العربي، د/ط، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.
14. بوعزيز يحيى، السياسة الاستعمارية من خلال المطبوعات قرب الشعب الجزائري (1850-1945)، د/ط، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
15. بوعزيز يحيى، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830/1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
16. بوعزيز يحيى، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.
17. بوعزيز يحيى، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج1، دار الهدى، الجزائر، 2004، دار العلوم، 2005.
18. بوعزيز يحيى، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج1، دار الهدى، الجزائر.
19. بوغفالة ودان، المؤرخ ناصر سعيدوني رائد الدراسات العثمانية في الجزائر، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر، الجزائر، ص 2014.
20. تاوتي الصديق، المبعدون إلى كاليديونيا الجديدة مآساة هوية منفية نتائج وأبعاد ثورة المقراني والحداد، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2007.

21. تركي رابح، الشيخ عبد الحميد ابن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين.
22. حلوش عبد القادر، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2010.
23. زروق نادية، سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر (1870-1900)، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
24. زمولي بيمينه، الألقاب العائلية في الجزائر من خلال قانون الحالة المدنية أواخر القرن التاسع عشر (1870-1900) قسنطينة نموذجاً، دار البصائر، الجزائر، 2007.
25. زوزو عبد الحميد، ثورة الأوراس 1879، موقم للنشر، الجزائر، 2010.
26. زوزو عبد الحميد، ثورة بوعمامة (1881/1908) جانبها السياسي (1883/1908)، ج2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983.
27. سعد الله أبو قاسم، الحركة الوطنية (1830/1900)، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992.
28. سعد الله أبو قاسم، الحركة الوطنية الجزائرية (1900/1930)، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.
29. سعد الله أبو قاسم، تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1954)، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.
30. سعد الله أبو قاسم، تاريخ الجزائر الثقافي (1954-1962)، ج10، ط1، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
31. سعد الله أبو قاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

32. سعيدوني ناصر الدين، الشيخ بوعبدلي المهدي الجزائري في تاريخ الجزائر (العهد العثماني)، د/ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1884.
33. سعيدوني ناصر الدين، النظام المالي في أواخر العهد العثماني، دار البصائر للنشر والتوزيع، ط3، البصائر الجديدة.
34. صاري جيلالي، تجريد الفلاحين من أراضيهم (1830-1962)، تر: قندوز عباد فوزية، دار غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
35. ضيف الله عقيلة، التنظيم السياسي والإداري للثورة (1954-1962//)، ط1، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
36. عباد صالح، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر (1870-1900)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.
37. عمورة عمار، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962، دار المعرفة، الجزائر، 2009.
38. عمورة عمار، الموجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ربحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.
39. عميراوي وآخرون، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830/1954)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، د/ط، الجزائر، 2007.
40. فركوس صالح، المختصر في تاريخ الجزائر من العهد الفينيقيين إلى الخروج الفرنسيين (814ق م/1962)، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2002.
41. فركوس صالح، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1890/1925)، مديرية النشر، الجامعة قلمة، 2010.
42. قداش محفوظ، جزائريين تاريخ الجزائر (1830-1954)، تر: محمد المغربي، د/ط، منشورات ANEB، د/م، 2008.

43. قداش محفوظ، وتحورت الجزائر، تر: العربي بوينون، ط1، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
44. فتان جمال، التعليم الأهالي في الجزائر في عهد الاستعمار الفرنسي (1830/1954)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الجزائر، 2007.
45. فتان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني المجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1994.
46. لونييسي رابع، تاريخ الجزائر المعاصر (1889/1830)، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2010.
47. لونييسي رابع، تاريخ الجزائر المعاصر (1889/1830)، ج2، د/ط، دار المعرفة، الجزائر، د/س.
48. مقلاني عبد القادر، المشروع الفرنسي الصليبي الاحتلالي للجزائر وردود الفعل الوطنية (1830-1962)، منشورات سيدي نايل، وزارة الثقافة الوطنية.
49. مياصي إبراهيم، لمحات الشعب الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
50. وعلي محمد الطاهر، التعليم التبشيري في الجزائر من (1830/1904)، دراسة تحليلية، دار حلب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
51. مزيان سعدي، النشاط التنصيري للكاردينال لافيغري وأساليب المواجهة الجزائرية له (1867-1892)، الجزائر، وزارة الثقافة.

### بالغة الفرنسية:

1. Atelier Nadar, Photographe. M. Anvien Gowvneur d'alger: (Photographie, tirage de démonstration), 1890-1898.
2. La vigerie (ch.m) compte rendu de l'administration piocesaire d'alger.presente a notre saint-père le page leon XIII. Mai 1878 in euvres choisies.t3(1871-1879)in premerie d'ardreché d'alger

3. Journal officiel de la république Française, N°82, Vendredi 24 mars 1882.
4. M. Gynemer, situation des alsociens-lorrains e, Algerie, Amprimerie Centrale des chemains de fer, Paris, 1873.
5. Rocoste Yves, Nousche, Angré, et prenant André, L'Algérie, passé et présent, Paris : et , 1860.
6. Robert Chales Ageron, les Algériens Musulmans et la France 1871-1919, Tome 1, Paris : P V F, 1968.

### • الرسائل الجامعية:

1. الحاج مزهور حسين، السياسة الأهلية الولاية العامة الجزائرية فيما بين سنتي 1874/1900، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2004/2005.
2. بلاوي نورة، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870 إلى 1914، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في التاريخ، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2016-2017.
3. بلخيري أحلام، عباس سمية، القوانين العقارية الاستعمارية وتأثيرها على المجتمع الجزائري، قانون الغابات، مذكرة ماستر تخصص تاريخ وعلم الآثار، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2017.
4. حرشوش كريمة، جرائم الجنرالات الفرنسيين ضد المقاومة الأمير عبد القادر في الجزائر من خلال أدياتهم، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، معهد العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2009-2010.
5. حيمر صالح، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830-1930، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2003-2004.



6. رواحنة عبد الحكيم، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870-1930، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014.
7. زروق نادية، سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في شمال إفريقيا الجزائر نموذجا 1870-1900، مذكرة لنيل درجة ماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2010-2011.
8. زقب عثمان، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1930 دراسة في أساليب السياسة الإدارية، رسالة لنيل أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014-2015.
9. زياتي فاتح، الواقع الاجتماعي والثقافي للمستوطنين الأوربيين في الجزائر 1871/1985 وأثره على الأهالي المسلمين، الأطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ/ قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2020-2021.
10. سعدان صليحة، مأمون كريمة، السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها وردود الفعل الوطنية عليها 1870-1914، مذكرة ليسانس، قسم التاريخ، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2008-2009.
11. سيدي صالح حياة، اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين 1871-1885، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، 2010-2011.
12. معزة عز الدين، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الانتقال 1889-1985، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005.
13. بزير عيسى، السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر 1830-1914، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2008-2009.

### • المجالات:

1. الجميلي العكروت، التعليم العالي الفرنسي في الجزائريين الخصوصية والتميز (1940/1870)، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، جامعة الجزائر 2، جوان 2017.
2. بختاوي خديجة، قانون وارني والملكية الفردية من خلال مخطوطات أرشيفية، المجلة الجزائرية للمخطوطات، ع11، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2004.
3. بلعيد سماح، مساعد محمد علي، الهوية الجزائرية جراء قانون الألقاب العائلية 1883-دراسة الخلفيات القانونية والتاريخية تطبيقه، مجلة دراسات اجتماعية، مذكرة البحث في العلوم الإسلامية والحضارة، ع1، الأغواط، ديسمبر، 2017.
4. بن الشيخ حكيم، سياسة الاستيطان الأوربي في الجزائر ما بين 1830/1962، مجلة عصور جديدة، مجلة فصلية محكمة يصدرها مخبر البحث التاريخي، جامعة وهران، هـ14/15، أكتوبر 2014.
5. بورغدة رمضان، جوانب من تطور القضائية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة 1830/1892، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع4، جامعة محمد خيضر بسكرة، جانفي 2009.
6. بورغدة رمضان، مصادر الأراضي والضرائب والغرامات أثرها على المجتمع الجزائري إبان الاحتلال الفرنسي خلال النصف الثاني من القرن 19، د/ع، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2007.
7. شافو رضوان، الاحتلال الفرنسي لمنطقة ورقلة وضواحيها، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع2، الوادي، ديسمبر 2011.
8. غزوز فؤاد، التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الحكم المدني 1870/1900، مدارات تاريخية-دورية دولية محكمة ربع سنوية، مح1، ع/خ، الجزائر، أفريل 2009.
9. قنزاز نعيمة، التهجير والتسرب والجزائريين إلى كاليديونيا الجديدة جريمة ضد الإنسانية، د/ع، مجلة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، د/س/ن.

10. هلايلي حنفي، دراسات إفريقية جديدة، ط1، مخبر البحوث والدراسات الاستشرافية في حضارة الغرب الإسلامي، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، السداسي الثاني، 2020.

### • ملتقى:

1. بلقاسمي بوعلام، مسألة الغابات في السياسة العقارية الاستعمارية في الجزائر خلال النصف الأول القرن 19، أعمال الملتقى الوطني، الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

### • موسوعة:

1. السيد محمود والصاوي كامل، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر الاستعمار الأوربي في إفريقيا، ج3، موسوعة إفريقية التاريخية، الإسكندرية، 2018.

## فهرس الموضوعات

شكر و تقدير

إهداء

قائمة المختصرات

المقدمة.....أ- و

### المدخل: أوضاع الجزائر في فترة ما بين 1870-1880.

- أولا-الوضع السياسي.....9
- ثانيا-الوضع الاقتصادي.....13
- ثالثا-الوضع الاجتماعي.....19
- رابعا-الوضع الإداري.....25

### الفصل الأول: لويس تيرمان.

- أولا: التعريف بشخصية الحاكم العام لويس تيرمان.....32
- ثانيا: استراتيجية حكمه.....35
1. القوانين التي اعتمد عليها.....35
- أ. قانون الأهالي أو "الأنديجينا".....35
- ب. قانون الحالة المدنية.....40
2. اعتماده على آليات التأديب.....45
- أ. أسلوب القمع والحجز.....46
- ب. تشريع المخالفات والعقوبات.....49
- خلاصة الفصل.....50

## الفصل الثاني: السياسة الاستعمارية في عهد الحاكم العام لويس تيرمان

أولا: السياسة الإدارية.....	53
1. مناطق الحكم المدني.....	53
2. مناطق الحكم العسكري.....	57
ثانيا: السياسة التعليمية.....	59
1. التعليم الحكومي.....	59
2. التعليم القرآني (الإسلامي).....	61
ثالثا: السياسة القضائية.....	62
رابعا: السياسة الغائية.....	64
خامسا : السياسة الدينية.....	67
خلاصة الفصل .....	70

## الفصل الثالث: الانعكاسات السياسية الاستعمارية في عهد لويس تيرمان.

أولا: التنصير.....	73
ثانيا: الهجرة.....	77
ثالثا: توسيع الاستيطان.....	81
رابعا: إفقار الأهالي الجزائريين وتجويعهم.....	85
خلاصة الفصل .....	88
خاتمة.....	91
الملاحق.....	95
قائمة ببليوغرافيا.....	100
فهرس المحتويات.....	110
الملخص	

## ملخص:

تناولنا في دراستنا لموضوع المذكرة المعنوية وضع الجزائر في عهد الحاكم العام لويس تيرمان 1881م-1891م. التعرف على الجنرال لويس تيرمان أحد الحكام العامون المدنيين الفرنسيون بالجزائر. عين في هذه الفترة الممتدة ما بين 1881م إلى 1891م والتي كانت في فترة الجمهورية الفرنسية الثالثة، خلفا للحاكم الذي كان سابقا ألبير جير في الذي حكم قصيرة بين الحاكمين ألفريد شانزي ولويس تيرمان، حيث اعتمد الحاكم تيرمان سياسة خاصة من خلال فرضه لمجموعة من القوانين والمراسيم في فترة حكمه، التي منحت الميادين: الإدارة، التعليم، القضاء، الدين وحتى مجال الغابات... إلخ، والمهادفة لتطبيق سياستي الإدماج والإلحاق وتقوية نفوذ المتوطنين في الجزائر.

وقد ترتب عن سياسته نتائج سلبية على الجزائريين تمثلت في تشجيعه وتوسيعه للاستيطان وسياسة التنصير التي اتخذها لافيحري واتهموا عليها الحكام العامون بالإضافة إلى ذلك هجرة الأهالي للخارج وإفقار الجزائريين وتجويعهم وهذا ما أدى إلى تفكيك كتلة المجتمع الجزائري.

## Abstract :

In our study of the subject of the moral note, we dealt with the situation of Algeria during the reign of Governor-General Louis Terman 1881-1891AD. Getting to know General Louis Terman, one of the French civil governors in Algeria. Appointed in this period between 1881 AD to 1891 AD, which was in the period of the French Third Republic, to succeed the governor who was previously Albert Gere in who ruled short between the two rulers Alfred Shanzi and Louis Terman, where Governor Terman adopted a special policy by imposing a set of laws and decrees in The period of his rule, which expanded the fields: administration, education, judiciary, religion and even the field of forests ... etc., and aimed at implementing the policies of integration and annexation and strengthening the influence of settlers in Algeria.

His policy had negative consequences for the Algerians, represented in his encouragement and expansion of settlement and the Christianization policy adopted by Lavijri, accusing the general rulers of it. In addition, the emigration of the people abroad and the impoverishment and starvation of the Algerians, and this led to the dismantling of the mass of Algerian society.